# المجتمع المدنى فى المنطقة العربية:
# تطورات وتحديات ما بعد الحراك

# المجتمع المدني في المنطقة العربية: تطورات وتحديات ما بعد الحراك

المجتمع المدني في المنطقة العربية: تطورات وتحديات ما بعد الحراك،
21 و 22 سبتمبر 2018، بيروت

تحرير: **محمد العجاتي**

الباحثون حسب ترتيب الدراسات:

**محمد العجاتي، شيماء الشرقاوي، أسماء فالحي، رياض الصبح، عمر سمير خلف، محمد الصحبي الخلفاوي، عماد الشيخ داوود، رياض عيسى، حنين علي، مصطفى نصر.**

منسق المشروع: **شيماء الشرقاوي** مراجعة لغة: **أيمن عبد المعطي**

---

**طبعة أولى 2019**

**رقم الإيداع:** .....

**الترقيم الدولي/ تدمك**

1 – أ–

---

هذه الأوراق نتاج أعمال مؤتمر: المجتمع المدني في المنطقة العربية: تطورات وتحديات ما بعد الحراك (21 و22 سبتمبر 2018، بيروت) وتعبر فقط عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي مؤسسة شريكة

**جميع الحقوق محفوظة للناشر**

**دار المرايا للانتاج الثقافي**

**تليفون:** 2023961548+

**البريد الإليكتروني**

elmaraya@elmaraya.net

العنوان: 23 ش عبد الخالق ثروت، الطابق الثاني، شقة 17، القاهرة، ج م ع

# المجتمع المدني في المنطقة العربية:
# تطورات وتحديات ما بعد الحراك

تحرير: محمد العجاتي

دار المرايا للانتاج الثقافي

## المحتويات


**التعريف بالباحثين حسب ترتيب الدراسات** ..... 7

- فصل تحليلي: المجتمع المدني في المنطقة ما بعد الحراك إشكاليات واحتياجات
..... محمد العجاتي 11

**- الأوراق الخلفية**

- إعادة النظر في الأساس الحديث للمجتمع المدني في المنطقة العربية
..... شـيماء الشرقاوي 33
- علاقة المجتمع المدني والمؤسسات الدولية بعد ٢٠١١
..... محمد العجاتي 51

**- دراسات الحالة**

- المجتمع المدني المغربي، تحصين المكتسبات وحماية الاستقلالية
..... أسماء فالحي 67
- المجتمع المدني في الأردن
..... رياض الصبـح 85
- تطورات المجتمع المدني في مصر منذ الثورة ما بين التضييقيات القانونية ومحاولات البقاء
..... عمر سـمير خلف 107
- المجتمع المدني في تونس
..... محمد الصحبي الخلفـاوي 127
- المجتمع المدني العراقي: النشأة، والعلاقة مع المانح والدولة
..... عماد الشيخ داوود 143
- المجتمع المدني اللبناني منذ٢٠١١ حتى ٢٠١٨
..... رياض عيسى 167
- منظمات المجتمع المدني السورية في لبنان (دراسة حالة)
..... حنين علي 191
- المجتمع المدني والتحولات السياسية في اليمن
..... مصطفى نصر 213

**التعريف بالباحثين حسب ترتيب الدراسات**

**محمد العجاتي**: باحث ومدير منتدى البدائل العربي .(www.afaegypt (AFA) (org ، باحث في العلوم الاجتماعية، وخبير في مجال المجتمع المدني، حاصل على درجة الماجستير في التنمية السياسية من جامعة القاهرة–كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام 2001. له العديد من الأبحاث في مجال المجتمع المدني، الحركات الاجتماعية، والإصلاح السياسي في المنطقة العربية وتتضمن أوراق تحليل وتوصيات للسياسات العامة كما قام بتحرير أكثر من 10 كتب في هذا المجال. بالإضافة إلى مقالاته المنشورة في عدد من الصحف مثل جريدة الشروق المصرية؛ والسفير اللبنانية، (كل الأوراق والمقالات على: http://elagati.wordpress.com).

**شيماء الشرقاوي**: باحث مساعد ومنسق مشروعات بمنتدى البدائل العربي للدراسات، باحثة ماجيستير علوم سياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وأطروحتها حول: الأدب كمصدر للفكر السياسي في مصر: دراسة في المدينة وعلاقات القوة «مدينة القاهرة نموذجا»، حاصلة على بكالوريوس العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القسم الانجليزي، 2011. الملفات البحثية: المجال العام، السياسات العمرانية، المجتمع المدني، الحركات الاجتماعية، والتحول الديمقراطي.

**أسماء فالحي**: مستشارة، عملت في الفترة من 2007 إلى 2017 مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب كمستشار للرئيس المعني بالشباب والمجتمع المدني، وتولت منصب نائب منسق خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان ضمن المعلومات والتوثيق في مجال حقوق الإنسان، ومركز التدريب. وفي الفترة من 2004 إلى 2006، عملت مع اللجنة المغربية للمساواة والمصالحة كرئيس لوحدة إدارة الوثائق والسجلات. عملت أيضا، كمديرة برنامج، داخل الجمعيات المغربية: إسباس أسوسياتيف وشفافية المغرب. وهي حاصلة على درجة البكالوريوس في علوم المعلومات من كلية علوم المعلومات في الرباط ودرجة الماجستير في حقوق الإنسان من جامعة إسكس في المملكة المتحدة.

**رياض الصبح**:خبير في مجال حقوق الإنسان ولديّ من الخبرة مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحث. عملت كمتطوع ومستشار ومدرب وموظف ركز على قضايا حقوق الإنسان واسعة النطاق من التدريب على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان إلى تطوير استراتيجيات حقوق الإنسان الوطنية.

**عمر سمير**: باحث بمنتدى البدائل العربي للدراسات، حاصل على ماجستير في السياسة الخارجية والاقتصاد السياسي الدولي للثورة المصرية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة 2018، يعمل على قضايا الاقتصاد السياسي الدولي والسياسة الخارجية والعدالة الاجتماعية والاقتصاد البديل والمؤسسات المالية الدولية والإصلاح المؤسسي، له العديد من الدراسات وأوراق التوصية المنشورة حول هذه الموضوعات ويكتب مقالات لبعض المواقع الإليكترونية مثل البديل ومدى مصر وبالأحمر.

**محمد الصحبي الخلفاوي**: باحث في العلوم السياسية، وهومساعد تعليم عالي في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والتصرف بجندوبة، باحث بالمرصد التونسي للانتقال الديمقراطي ومشارك في عدد من الأبحاث التي تتناول المسارالانتقالي بتونس. هومتخصص بدراسة الاحزاب السياسية.

**عماد داوود**: أستاذ السياسات العامة المساعد في جامعة النهرين ونائب رئيس منظمة دار الخبرة، عضو اللجنة التنفيذية للجمعية العربية للعلوم السياسية، باحث في مجال دراسات الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، عملت كباحث اقدم لدى المنظمة العربية لمكافحة الفساد في بيروت للفترة من 2009 ولغاية 2012، شاركت في العديد من الملتقيات الدولية والمؤتمرات العلمية داخل وخارج العراق، اسهمت في حقل الاختصاص بعدة مؤلفات منفردة ومشتركة منها كتاب الفساد والاصلاح وكتاب الحريات الاكاديمية وكتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، الرئيس الحالي للجنة الوطنية التطبيقية للسياسات العامة والتنمية بالمشاركة في جمهورية العراق بالتعاون مع الاسكوا.

**رياض عيسى**:رئيس جمعية «متطوعون بلا حدود» لبنان، ناشط اجتماعي ونقابي وحقوقي في لبنان، خبير في مجال التدريب على قضايا حقوق الإنسان والنقابات والانتخابات والتخطيط الاستراتيجي وحملات المدافعة والمناصرة وحل النزاعات وغيرها من المجالات. شارك بتأسيس العديد من منظمات المجتمع المدني من جمعيات واتحادات وشبكات محلية وعربية في اختصاصات متنوعة. شارك أيضاً في مؤتمرات وندوات وتدريبات عدة محلية وعربية ودولية.

**حنين علي**: خريجة كلية علم الاجتماع/ جامعة تشرين في اللاذقية، تعمل حالياً منسقة مشروع في رابطة المواطنة، ومنسقة مشروع الأبحاث (2018)، مدربة في مبادئ وقيم المواطنة من عام 2017 إلى اليوم. وتعمل مع فريق على بحث «التعليم والمواطنة «، لتحليل مضمون كتب اللغة العربية في مرحلة التعليم الأساسي في سوريا، لمعرفة المواطن التي يتم فيها تعزيز وانتهاك مبادئ وقيم المواطنة (2018).

**مصطفى نصر**: رئيس مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي، خبير في الاقتصاد اليمني، باحث وصحفي متخصص في الاقتصاد والحكم الرشيد. حاصل على ماجستير في الاعلام ودبلوم عالي في الاقتصاد والعلوم السياسية. مدرب في اعداد أوراق السياسات والشفافية والحكم الرشيد والعديد من الفنون الصحفية كالتحرير الصحفي والتدقيق في المصادر والصحافة المحايدة والصحافة الحساسة للنزاعات. يرأس العديد من التحالفات المدنية منها تحالف منظمات المجتمع المدني لدعم الحوار وعضو مؤسس في العديد من الشبكات الإقليمية والعربية.

## فصل تحليلي:
## المجتمع المدني في المنطقة ما بعد الحراك إشكاليات واحتياجات

محمد العجاتي*

* مساعد باحث: زينب سرور.

خلال السنوات الأخيرة كثرت الدراسات حول علاقة المجتمع المدني في المنطقة العربية بالتطوّرات الجارية على الساحة، وتأثيراته على الحراك الذي شهدته المنطقة منذ حوالي عشرة أعوام، من بينها من تراه شريكًا أساسيًّا في صناعة هذا الحراك، وأخرى تُركّز على تفاعل مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني مع هذا الحراك. إلا أن هذه الدراسة المكتبيّة، والتي تشكّل جزءًا من مشروعٍ أكبر يشمل دراسات ميدانية في أربع دول من الثماني التي يتناولها هذا الكتاب،[1] تحاول أن ترى الصّورة العكسية وهي: كيف أثّر هذا الحراك على المجتمع المدني من حيث:

1) **مقاربات الدور.**

2) **الأجندة والاستراتيجيات الخاصة بها.**

3) **البنية والحوكمة الداخلية في تلك المؤسسات.**

وهذا الفصل التحليلي مبني على دراسات الحالات الثماني الموجودة في هذا الكتاب وهي مصر وتونس والمغرب والعراق ولبنان والأردن وسوريا (المنظّمات العاملة من لبنان) واليمن، إضافةً إلى الاستعانة بنتائج الدراسة الميدانية المذكورة أعلاه. ويقدّم هذا الفصل لأهم الإشكاليات التي تواجه المجتمع المدني عبر تفاعله مع الحراك الجاري في المنطقة على مدار الأعوام من 2011 وحتى صدور هذه الدراسة، واحتياجاته بناءً على ثلاثة مستويات: المستوى المؤسّسي، ومستوى تطورات السياق المحيط به، ومستوى علاقاته بالأطراف الفاعلة الأخرى في هذه التطورات.

### أوّلًا: على المستوى المؤسسي

بعد تراجع حدّة نشاط الحراك، لوحظ تغيّرٌ نوعي وهيكلي في بنية المجتمع المدني، فجزءٌ ليس يسيرًا منه عمد أفرادُه إما إلى الانخراط بعضوية مؤسسات المجتمع المدني، أو قاموا بإنشاء مؤسسات مجتمع مدني جديدة. وبدى تأثير الشباب القادمين من الحراك على قدرات المنظمات إذ أنهم لم يمنحوها فقط روح الشباب بما تحمله من مبادرة وحماس، بل جاؤوا بخبراتٍ مجتمعية من الميادين. لكن من الجانب الآخر،

1- نتائج الدراسة الميدانية متوفرة على موقعنا: https://bit.ly/2Hv8AG8

خاصةً في المناطق التي شهدت تراجعًا في الحراك، كانت روح التمرد وتحويلها إلى داخل المؤسسات كنوعٍ من الإحالة لوضعية المجتمع إشكاليةً كبيرة، كما أن خبراتهم الإدارية لم تكن بذات العمق الخاص بخبراتهم الفنية والمهنية.[2]

لم يكن فقط الشباب هم الفئة الجديدة التي زاد عدد منخرطيها في منظمات المجتمع المدني، فبعد الحراك كان هناك تنامٍ ملحوظٌ في عدد النّاشطات من النساء المنخرطات في عمل منظمات المجتمع المدني في الدول التي لم تكن فيها نسب عالية من النساء في هذا المجال مثل الحالة اليمنية. تشير المنظمات إلى أنّ التغييرات في المواقف الثقافية بعد 2011، لاسيما في المناطق الحضرية والتي صاحبت التحول السياسي وزيادة تركيز المنظمات على تمكين النساء، شجّع على زيادة مشاركة المرأة في الحياة المدنية.[3]

لم تأتِ هذه العضويات الجديدة فقط من خلال المنظمات القائمة، إذ مثّل تحوّل النظام التونسي في عام 2011 لحظة انطلاق إعادة تشكّل المشهد الجمعياتي في البلاد. تمثّل المستوى الأول في اجتياح جيلٍ جديدٍ من الناشطين المدنيين لحقل العمل العام. خلق هذا الجيل الجديد من الفاعلين أطرَه الخاصة به رافضًا في كثير من الحالات أيضًا الانخراط في التنظيمات التقليدية للمجتمع المدني «المقاوم» الذي ساهم في إسقاط نظام بن علي.[4] وهو ما حدث في أكثر من حالة بدرجاتٍ متفاوتة، فالحركات السياسية خارج نطاق الأحزاب والنّقابات بدأت تزداد قوّةً وتأثيرًا، سواءً كانت تلك حركات شبابية أو حملات حول قضايا معينة، وتدخل أنشطتها في صميم عمل المجتمع المدني،[5] كما يمكّننا القول أنّ مجتمع مدني «جديد» في المنطقة أقام بنى وتنظيمات جديدة تجاوزت محاور أنشطة المجتمع المدني التقليدي.[6]

2- احتياجات المجتمع المدني في المنطقة العربية/ بحث ميداني (الأردن، تونس، لبنان، المغرب)، https://bit.ly/2Hv8AG8

3- مصطفى نصر، المجتمع المدني والتحوّلات السياسية في اليمن، ورقة منشورة في هذا الكتاب.

4- محمد صاحبي الحلفاوي، المجتمع المدني في تونس، ورقة منشورة في هذا الكتاب.

5- عمر سمير، تطوّرات المجتمع المدني في مصر منذ الثورة ما بين التضييقات القانونية ومحاولات البقاء، ورقة منشورة في هذا الكتاب.

6- محمد صاحبي الحلفاوي، مرجع سابق.

وقد زاد عدد الجمعيات في مختلف الحالات بشكلٍ واضح حتّى في الحالات التي شهدت انغلاقًا مبكرًا مثل الحالة السورية، فقد ازدهرت منظمات المجتمع المدني في الخارج، والتي تعمل في مختلف المجالات، وأصبح هناك عددٌ لا يستهان به من منظّمات المجتمع المدني التي تهتمّ بمعظم القضايا الحقوقية والتنموية والمدنية وحقوق الإنسان وحقوق النساء، والشفافية، والانتخابات والحوكمة الرشيدة واللاجئين واللائحة تطول.[7] ورغم تركّز هذه الزّيادة في العواصم، إلا أنه كانت لها امتداداتها في المحافظات المختلفة، إذ شهدت الفترة من 2011 إلى 2013 تسجيل عشرات من المنظمات الأهلية التي تضمّ مجموعات من الشباب في مختلف المحافظات تستهدف تعميق المشاركة المجتمعية للشباب، وتميز نفسها بأنها تحالف أو ائتلاف أو تنسيقة أو رابطة.[8]

كما ظهر في المرحلة الأولى بروز المنظمات الحقوقية، وقد احتلّت مساحة كبيرة تلك الّتي تنشط في مجال الحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.[9] وكذلك برز تجمّع الشبكات الإلكترونية كالمواقع الإخبارية والمدوّنين وغير ذلك.[10] ويمكن القول إنّ منظمات المجتمع المدني في المنطقة أظهرت، في هذه المرحلة، أنها تمتلك نقاط قوة كبيرة، تتمثّل في أنها تمتلك طاقات شابة وحيوية، وتستطيع الوصول إلى رقعة جغرافية كبيرة، ناهيك عن قدرتها على حشد المتطوعين، خاصة من الشباب والنساء، والقدرة على التنسيق وخلق الشراكات مع مجتمعاتها المحلية.[11]

ومع انفجار الصراعات في بعض المناطق، والتراجع، أو محاولات التراجع في حالات أخرى، شكّل المجتمع المدني هدفًا أساسيًّا للقصف من قبل القوى المعادية للثورات، سواءً كان قصفًا معنويًّا من قبيل الاتّهامات بالعمالة والتمويل، أو قصفًا فعليًّا لحرّياتهم في العمل مثل حالة القانون المصري، أو عبر القمع الأمني المباشر. أدّى هذا الأمر إلى تراجع دور المجتمع المدني بنفس قدر تراجع المسار الديمقراطي في كل حالة. كما أثّر

7- رياض عيسى، حراك المجتمع المدني اللبناني منذ 2011 حتى 2018، ورقة منشورة في هذا الكتاب.
8- احتياجات المجتمع المدني في المنطقة العربية/ بحث ميداني، مرجع سابق.
9- المرجع السابق
10- المرجع السابق
11- مصطفى نصر، مرجع سابق.

ذلك على أجندة عمل المنظمات، وتشير الدراسة الميدانية إلى أن الربيع العربي أدى إلى بروز قضايا جديدة مثل حقوق العمال المهاجرين واللجوء وأوضاع النساء والتعليم في النزاعات المسلحة، إلخ.[12]

يرى الكثيرون أنّ من قام فعليًّا بالثورة، التّي انطلقت من تونس ومصر وبقيّة البلدان العربيّة، هو المجتمع المدني (غير المؤسّس) وليس منظّمات المجتمع المدني.[13] لذلك يبدو أننا أمام تحوّلاتٍ تنبؤ بحدوث فرزٍ جديد لبنية وموضوعات وأشكال انتظام الفعل المدني في المنطقة، ما يؤسّس لتموقعٍ سوسيو-سياسي يستمدّ من خلاله المجتمع المدني شرعياتٍ اجتماعيّةً جديدةً متنوعةً ومتشابكةً في موضوعاتها، وأهدافها وطرق اشتغالها.[14] إلا أنّ ما هو واضح من معظم الحالات أنه بدلًا من الاستفادة من التجمّع الشّعبي حول الحراك تحوّل هذا الحراك إلى تحرّكات، والمجموعة إلى مجموعات.[15]

وكما تصف ورقة المغرب، ظلّ المجتمع المدني الأداة الاجتماعيّة الأكثر قدرةً على تعبئة الرأي العام حول القضايا المرتبطة بالتغيير الاجتماعي عمومًا، لكنها في الوقت نفسه ظلّت الحركة الأقل تفكيرًا لذاتها والأضعف بناءً على موضوعاتها الخاصة وللإشكالات المرتبطة بتطوّر موقعها في المجتمع وأدوارها ورهاناتها.[16]

كما أن الحراك دفع العديد من المنظمات من حيث الشّكل التنظيمي أن تتطوّر لتصبح أكثر أفقيّة، أي أنّ توزيع المهام والمسؤوليات يتمّ بشكلٍ متساوٍ بين أعضائها وليس بالطريقة الهرميّة المعتادة. وعلى الرّغم من كلّ مطالبات الديمقراطية والإصلاح التي تطالب بها مؤسسات المجتمع المدني وعلى الرّغم من تطوير العديد منها لهياكل داخلية ديمقراطية، ما زال عليها بذل الكثير لتطوير بنيتها الداخلية حتى تكون أكثر شفافية وديمقراطية، خصوصًا ما يتعلّق بالكشف عن مصادر تمويلها وكيفيّة صرفها.[17]

12- احتياجات المجتمع المدني في المنطقة العربية/ بحث ميداني، مرجع سابق.
13- رياض عيسى، مرجع سابق
14- أسماء فالحي، المجتمع المغربي: تحصين المكتبات وحماية الاستقلالية، ورقة منشورة في هذا الكتاب.
15- الحراك الشعبي خيب أمال الناس، طيارة دوت أورج، 4 يناير 2016، https://goo.gl/fQa4hb
16- أسماء فالحي، مرجع سابق.
17- رياض الصبح، المجتمع المدني في الأردن/ دراسة حالة، ورقة منشورة في هذا الكتاب.

لوحظت، خلال السّنوات الأخيرة، جهودٌ لإنشاء شبكاتٍ لمؤسّسات المجتمع المدني عملت على وضع معايير لها تتعلّق بالشفافية والإدارة، ومنها «هيئة تنسيق مؤسّسات المجتمع المدني» (همم) في الأردن، إلا أن العديد من الحالات تواجه ضعفًا في الخبرات المتعلّقة بالرّقابة والتّقييم نتيجة حداثة عهد هذه المنظّمات، وتجد المنظمات صعوبة في إيجاد أشخاص لديهم خبرات بهذا المجال لتوظيفهم.[18] وهنا يجب أن نشير إلى أنّ منظّمات المجتمع المدني في الحالة السوريّة نشأت في ظروفٍ محاطة بالمشكلات والصعوبات، لذلك لم تأخذ فرصةً عادلةً لبناء مجتمعٍ مدنيٍّ حقيقي، وقد شهدت حالةً من عدم الاستقرار والتغيّرات المفاجئة لم تساعدها لبناء هيكلية متينة تضمن لها تطورها واستمراها وديمومتها.[19] وحتّى في الحالات ذات الخبرة، تعاني منظّمات المجتمع المدني الجديدة من ضعفٍ في بنيتها المؤسسية والتنظيمية، مع استثناء عدد محدود من المنظمات التي تمكّنت من جذب عناصر تملك خبرةً في هذا المجال، وهي إشكالية تاريخية فمتخصّصو الإدارة والمحاسبة وغيرها من المهام الإدارية الأساسية محدودون جدًّا في مجال المجتمع المدني، أو يتم اجتذابهم من قطاعات ربحية بذهنية وعقلية لا تناسب المجتمع المدني.

كما لم تتمكّن منظمات المجتمع المدني من تطويّر موارد ذاتية تجعلها تتمتّع بالاستقلاليّة والاستدامة، وهذا لا ينطبق على منظّمات المجتمع المدني ذات التوجهات السياسية أو الدينية التي تتلقّى عادة تمويلاتها من خلال التبرعات أو الدعم المباشر.[20]

على الرغم من أنّ البنية التّشريعية للمجتمع المدني في العديد من الحالات مثل اليمن والمغرب والعراق تبدو متطورة إلى حدٍّ ما وفقًا لتقرير «وكالة التنمية الأميركية» حول استدامة منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط[21]، إلا أنها لم تواكب التحولات

18- حنين علي، منظّمات المجتمع المدني السورية في لبنان (دراسة حالة)، ورقة منشورة في هذا الكتاب.
19- المرجع السابق
20- مصطفى نصر، مرجع سابق.
21- المرجع من ورقة اليمن، منظمات المجتمع المدني باليمن في مرحلة التحول، البنك الدولي، 2013م، ص 7)

السياسية التي شهدها اليمن عقب الحراك.[22] وفي حالاتٍ أخرى شهدت تراجعًا مثل القرارات الخاصّة بالتسجيل في لبنان وقانون 2014 في مصر.

في هذا الإطار يمكننا تبيّن احتياج منظمات المجتمع المدني الشديد لعملية إعادة هيكلة تمكّنها من استيعاب القادمين الجدد من الشباب والنساء وتطوير برامجها لتستفيد من خبراتهم الميدانية وعلاقتهم المباشرة مع المجتمع والتي طوّروها بشكلٍ واضحٍ من خلال الحراكات، وفي الوقت نفسه، رفع القدرات الإدارية والمؤسسة للقادمين وتنمية ثقافتهم المؤسسية وذلك عبر برامج رفع قدرات مخطّطة وآليات قصدية للتفاعل بين الأجيال المختلفة داخل المنظمات. كما تحتاج هذه المنظمات إلى تطوير قدراتها الفنّية في مجالاتٍ جديدة في المنطقة كالإغاثة والعمل الإنساني، وإدارة العمل في ظلّ الأزمات المسلّحة وحماية الأطراف الأكثر عرضةً للخطر، والاستفادة من خبرات مناطق أخرى مرّت بمثل هذه التجارب أو حتى تجارب من المنطقة نفسها مثل تجارب العمل في فلسطين. ويستدعي هذا الأمر، في ظلّ تباين السياقات في المنطقة في مسار التحوّل الديمقراطي، مزيدًا من تبادل الخبرات الإقليمية من خلال شبكات متخصصة وتفاعل إلكتروني ممنهج، حيث نرى منظمات جديدة تظهر، في دول مثل سوريا وتونس على سبيل المثال، تمرّ بأزمات عاشتها وتخطتها بدرجات متفاوتة دولٌ أخرى مثل الفردية وصعوبة التشبيك، إلخ، والتي نرى تقدمًا ملحوظًا فيها منذ ما قبل الحراكات في دول مثل مصر والمغرب.

هناك حاجة واضحة لتوسيع عمليات الدعم والتشبيك بين منظمات المجتمع المدني لتشمل مجالات جديدة، إذ ثبت أنّ قدرة المجتمع المدني على التأثير أكبر بكثيرٍ في ظلّ هذه التحالفات عن عمل كل منظمة بشكل فرديّ، والبناء على التحالفات التي تشكلت في ظل الحراكات بالفعل وعدم إعادة خلق كيانات موجودة بالفعل، حيث تثبت الخبرة في المنطقة أن الحراك هو بالأساس عملية تراكمية يجب فيها البناء على ما سبق وعدم البدء من الصفر في كل موجة من موجاته. كل ما سبق يتطلّب العودة مرّةً أخرى إلى فكرة التخطيط الاستراتيجي للمنظمات والتحالفات ودعم هذه العملية بأوسع شكلٍ

22- مصطفى نصر، مرجع سابق.

ممكنٍ في الفترة المقبلة وتحفيز المنظّمات والتحالفات المحلية والإقليمية على القيام بها.

**ثانيًا: على مستوى السياق**

سيعيد الحراك إلى الواجهة مفهوم الحركات الاجتماعية وموقعها داخل المجتمع المدني كجماعات ضغط وترافع وتفاوض خارج الإطارات المدنية التقليدية والتي تسمح ببروز فاعلين مدنيين جدد، خاصة أنه كان قد برز من قبل الحراك المنهج الحقوقي حتّى في المنظمات التنموية، بالتركيز على قضايا تنموية تمس المواطنين وتعمق مشاركته في الحياة العامة.[23] وستتم الإجابة الرسمية على مطالب الحراك من خلال مشاورات كتابة الدساتير في مصر وتونس والمغرب واليمن، والذي فتح الباب أمام المجتمع المدني لتقديم مقترحاته.[24] لا تختلف مطالب منظمات المجتمع المدني في ما يخصّ توفير بيئة ملائمة للقيام بأدوارها، كثيرًا عما عبّرت عنه الجمعيات منذ عقود، ولكنها اتخذت، ما بعد 2011، من الاعتراف الدستوري مرجعًا للترافع، واعتمدت في رؤيتها على مفهوم الديمقراطية التشاركية عوض الإشراك الصوري، وضرورة التحول إلى الاعتراف الفعلي بأدوارها وحريتها واستقلاليتها.[25] كما شكّل الفساد الإداري والمالي وعجز الحكومة على مواجهته أحد أبرز الأسباب التي أحدثت تغييرًا في مسار الجمعيات التي أقدمت على التغيير في نمط عملها من خلال الاعتماد على التشبيك وخلق التحالفات من أجل توحيد الجهود كقوة ضغطٍ واقتراح.[26]

تميز أداء منظمات المجتمع المدني خلال المرحلة الانتقالية الممتدة من 2011–2014 بالتّنوّع والشمول، إذ تعددت مجالات العمل في الخدمات وحقوق الإنسان وتعزيز مشاركة المرأة ومكافحة الفساد واسترداد الأموال والشفافية والحكم الرشيد وبناء السلام، كما وصلت منظمات المجتمع المدني بحملاتها التوعوية في المناطق الريفية والمحافظات النائية.[27]

23- احتياجات المجتمع المدني في المنطقة العربية/ بحث ميداني، مرجع سابق.
24- أسماء فالحي، مرجع سابق.
25- المرجع السابق.
26- محمد الصاحبي الحلفاوي، مرجع سابق.
27- مصطفى نصر، مرجع سابق.

وقد أثّرت التحوّلات السياسية وغيرها في الربيع العربي على دور المجتمع المدني عمومًا وعلى دوره الوظيفيّ، فمن ناحية، أدّى ذلك إلى تقوية منظمات المجتمع المدني إذ أصبحت تزاحم الحكومة في محاولةٍ للعب بعض الأدوار البديلة عنها، ومن ناحيةٍ أخرى أدى ذلك إلى تراجع دورها.[28] كما أنّ النظم التي دخلت مسار التحول الديمقراطي بدأت تلعب فيها المنظمات دورًا جديدًا، فبعد الانتخابات التشريعية والرئاسية لعام 2014 في تونس على سبيل المثال، سعت بعض الجمعيات إلى لعب دورٍ رقابي فرضته الوضعية السياسية لتونس خاصة فيما يتعلق بإدارة الشأن العام وعلاقات النخب الحاكمة بأصحاب المال والأعمال والمتنفذين.[29]

لعل من أكبر مشكلات فترة ما بعد الحراك أن بعض مكونات هذا المجتمع المدني كانت تسعى لأن تحلّ محل الدولة وتعمل في إطار المتاح من السياق السياسي وتحاول ترويض بقية مكونات العمل الأهلي والمجتمعي للسير على نهجها كبعض حركات وجماعات الإسلام السياسي.[30]

ومع تراجع الحراك تركّزت غالبية الجمعيات في مجالات العمل الخيري والرعائي والمساعدات الاجتماعية، وهو ما يؤكد استمرار نفس الفلسفة الحاكمة للعمل الأهلي وعدم القدرة على إحداث تطور نوعي باتجاه العمل التنموي والتمكيني الذي يمكن أن تلعبه التنظيمات الأهلية ومكونات المجتمع المدني.[31] ومع انفجار الصراعات الأهلية، احتلّت الإغاثة والموضوعات المتعلقة بالنزاع المسلح مساحات واسعة ليس فقط في الدول التي شهدت مثل هذه النزاعات، مثل سوريا واليمن، بل كذلك في دول الجوار، مثل لبنان والأردن، وقد جاء ذلك في أحيان كثيرة على حساب أجندة العمل الوطنية، فالمنظّمات السورية في لبنان عملت تحديدًا في الإغاثة، لتظهر بعد ذلك

28- رياض الصبح، مرجع سابق.
29- محمد الصاحبي الحلفاوي، مرجع سابق.
30- المجتمع المدني والحركات الاجتماعية بعد ثورات الكرامة العربية، منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة، مارس 2015، صـ2-3.
31- أيمن السيد عبد الوهاب، الجمعيات الأهلية في مصر اختلالات الدور، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2017/5/30، http://acpss.ahram.org.eg/News/16307.aspx

حاجةٌ ملحّةٌ، هي التعليم، ما دفع قسمًا من هذه المنظمات للعمل فيه، ووجدنا، في فترةٍ لاحقة، منظمات أخرى نشأت نتيجة وجود أفراد لديهم رؤية حول أهمية العمل على تخفيف خطاب الكراهية وبناء السلام وثقافة اللاعنف.[32]

وكانت الانتخابات اللبنانية الأخيرة مسرحًا لتجلّي إنتاج نوعٍ جديدٍ من التشكيلات السياسيّة عرفت بـلوائح «المجتمع المدني» ضمّت في صفوفها عددًا لا يستهان به من المرشّحين والمرشّحات الذين سبق وشاركوا في الحراك المدني خلال السنوات الأخيرة.[33]

تجدر الإشارة إلى تحوّلٍ في طبيعة واستراتيجيات عمل مؤسسات المجتمع المدني، إذ دفعها تطوّر علاقتها بالحراك إلى تبنّي استراتيجيات التحالف وكسب التأييد، منها تعزيز المشاركة الدولية لمؤسسات المجتمع المدني. مثّلت السّنوات الثّماني الأخيرة وما وفّره الحراك من مناخٍ إيجابي، فرصةً فتحت المجال للمجتمع المدني لإعادة التشكّل حول المواضيع التي أفرزتها هذه الفترة، فبعد أن كانت مسائل الحقوق والحريات الشغل الشاغل لفضاء سياسي مغلق، شهدت فترة ما بعد الثورة تحوّلاً سريعًا نحو المحاور التي باتت محلّ اهتمام المجتمع المدني، لاسيما التي تدور حول الحقوق الفردية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب متابعة سير الانتقال الديمقراطي، أي متابعة العمل العام أو السياسات العامة للحكومة.[34] وأصبح مجال العمل المدني يغطّي تقريبًا كلّ مجالات النشاط العام والتي كانت مغلقة ما قبل الحراك. الأكيد أن العديد من التنظيمات الجديدة قد تأسّس على قاعدة الاهتمام بالمطالب الاجتماعية والاقتصادية التي كانت وراء التحرك الشعبي، إلا أن رفع القيود عن النشاط المدني أدى الى تنوع رهيب على مستوى مجالات تدخل الفاعلين المدنيين.[35]

العمل على تفعيل الدساتير يجب أن يوضع على أولوية هذه المنظمات فهي أكثر الوثائق إيجابيةً بما يشير السياق العام في معظم، إن لم يكن كلّ الحالات، والعمل من خلاله

32- حنين علي، مرجع سابق.
33- رياض عيسى، مرجع سابق.
34- محمد صحبي الحلفاوي، مرجع سابق.
35- المرجع السابق

على فتح مسارات جديدة لحركة المجتمع المدني ومشاركته، وهو ما يتطلب تنسيقًا واسعًا على أساس أدوار واضحة وغير متداخلة بين منظمات المجتمع المدني وباقي عناصر هذا المجتمع من أحزاب ونقابات، إلخ.

وتُعدّ قضية الاستدامة وتوفير الموارد إشكاليةً أساسيةً لدى معظم المنظّمات خاصةً الوليدة، وهو ما يتطلّب مبادرات من أصحاب الخبرات في هذا المجال لتطوير كيانات مؤسسية تساهم في هذه العملية وتساعد فيها عبر تأسيس وقفيات Foundations أو ودائع تساعد على عملية التمويل من جانب، وتدعم المنظمات على وضع خطط للاستدامة ومساعدتها في تنفيذها من جانبٍ آخر.

ومع حالة الانغلاق السياسي التي تشهدها أكثر من حالةٍ في المنطقة وتتجه إليها حالات أخرى، يجب العمل على خلق شبكات حماية للنشطاء والمنظمات بشكل أكبر، والتركيز على الأدوات التي يوفّرها الإعلام البديل والإلكتروني لتوسيع دائرة التعريف والتأثير الخاص بهذه المنظمات.

ومن دون توضيح دور المنظمات والمجتمع المدني بشكلٍ عام ومواجهة صريحة للتشوية الذي يتعرّض له حاليًّا في المنطقة العربية، سيظلّ تأثير هذه المنظمات محدودًا، الأمر الّذي يستدعي تعاونًا محلّيًّا وإقليميًّا بل ودوليًّا من خلال حملات منظمة تستهدف بشكل واضح ومباشر التعريف بأهمية المجتمع المدني، إشراك المجتمع بشكل أكبر في عمل منظماته، والرد على التهم الموجه له بالحجج والبراهين.

**ثالثًا: على مستوى علاقات المجتمع المدني**

إثر الثورة، شهدت الساحة في مختلف دول المنطقة انفتاحًا أمام عمل منظمات المجتمع المدني، ففي تونس على سبيل المثال ومن خلال الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، عملت لجنة خبراء هذه الهيئة[36] على إعداد المرسوم المتعلّق بالجمعيات بهدف القطع مع تضييق المنظومة القانونية

36- التنظيم المؤقت للسلطات العمومية أسند للجنة سلطة إعداد مشروعات المراسيم الّتي يصدرها رئيس الجمهوريّة المؤقت في ظلّ غياب مجلس تشريعي والمتعلقة بالتأطير القانوني للانتقال الديمقراطي. مثّل المرسوم المتعلق بالجمعيات أحد هذه المراسيم باعتباره شرطًا من شروط الانتقال الديمقراطي.

والسياسية السابقة[37]. وأخذ مبدأ حرية التنظيم مساحة واسعة في الجدل العام، ليس فقط فيما يخص الجمعيات، بل كذلك فيما يتعلّق بالأحزاب والنقابات، فصدر قانون الأحزاب في مصر بعد أقل من شهرين من إزاحة مبارك وكذلك قانون النقابات المستقلة في الأردن. وقد أدّى ذلك إلى تطورات في علاقات مؤسسات المجتمع المدني ببعضها البعض، إذ أنّه ومع محدودية الموارد الماليّة أصبح التشبيك وسيلةً رئيسيّةً لتفعيل قدرات المجتمع المدني في العديد من القضايا.[38]

**1 – علاقته بالمجتمع وتنظيماته:**

لقد تداخل في بعض الأحيان دور المجتمع المدني مع الحركات الاجتماعية المطالبة بالتغيير، وأثيرت علاقته بالأحزاب والبرلمان وعمليات كتابة الدستور وببقية المؤسسات السياسية وتصنيفاته ما بين خيري وتنموي وحقوقي،[39] ما أدّى إلى محاولات من المؤسسات المسيطرة لضرب هذه التجارب والحفاظ على سطوتها، كحملة نقابة المحامين الأردنيين على مؤسسات المجتمع المدني التي تقدم المساعدة القانونية للفئات الأكثر عرضةً للانتهاك. وقد ادّعت النقابة حصريّة أحقيّتها، أي النقابة، بتقديم تلك المساعدة، بالإضافة إلى رفضها تلقّي تلك المنظّمات للتمويل الدولي، «على الرّغم من عدم وجود أي نصّ قانوني يؤكّد تلك الحصرية في تقديم الخدمة، إضافة إلى أن تمويل تلك المنظمات شرعيّ بموجب التشريعات الوطنية التي تستوجب الموافقة على تلقّي ذلك التّمويل، كما أنّ التمويل حقّ بموجب القانون الدولي».[40] أما في لبنان فكما تشير الدراسة اجتمع السياسيون اللبنانيون (المنقسمون على بعضهم) واتفقوا على ضرب هذه التجربة الجميلة، فتسللوا إلى صفوف المنظّمين للتحركات.[41] إلا أنه كان للصعود «السياسي» للقوى الجديدة (المدنية) في الانتخابات الأخيرة وقعًا واسعًا، وإن لم يترجَم بوصولها إلى مواقع السلطة السياسية. وارتبط هذا

37- الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والاصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، الجزء الثاني، المطبعة الرسميّة التونسية، 2012، ص625.
38- عمر سمير، مرجع سابق.
39- المرجع السابق.
40- رياض الصبح، مرجع سابق.
41- رياض عيسى، مرجع سابق.

الوقع أيضًا بنوعٍ من الارتباك الذي ساد أوساطٍ عدّة فوجئت بظهور هذه الحركات الجديدة، وإن كانت مبعثرة، والتي لا تنتمي إلى الجسم السياسي الذي حكم لبنان منذ الطائف حتى الآن.[42]

أمام ضعف التواصل بين الجماهير والنخب السياسيّة، فإنّ البديل بدأ يُطرح من خلال المجتمع المدني، أو في جانبٍ منه، والذي أصبح يرى في نفسه القدرة على التعبير أكثر على مشاغل المجتمع باعتباره الأقرب إليها.[43] ويبرز في أكثر من نموذج أنه مع الحراك أصبح المجتمع أكثر وعيًا لضرورة المحاسبة، سواءً للنظام السياسي أو للمجتمع المدني، إذ تحسّنت قدرة المجتمع المصري على مراقبة المجتمع المدني ودفعه نحو مزيدٍ من الإفصاح والشفافية.[44]

رغم رؤية معظم المنظمات أن علاقتها مع المجتمع المستهدف طيبة ومستقرة، وبكون هناك علاقة تشاركية وتبادلية وقائمة على التعلم المتبادل،[45] إلا أنّنا لا يمكن أن نعمّم ذلك على علاقتها بالمجتمع ككلّ، ففي استطلاعٍ أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية التابع للجامعة الأردنية حول مدى ثقة المواطنين وقادة الرأي بالمؤسسات الوطنية تبيّن أنّ هناك تراجعًا خطرًا في ثقتهم بمؤسسات المجتمع المدني، في حين تقدمت كثيرًا عليها المؤسسات الأمنية والحكومية[46]. كما أدّت حالة التحوّل لدى منظمات المجتمع المدني إلى العمل الإغاثي والإنساني وقيام المجتمع المدني بتوزيع المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى وقوفها وجهًا لوجهٍ مع المجتمع، وعلى الرغم من إيجابية هذا الدور إلا أن نقص الموارد وعدم قدرة المنظمات على تغطية الاحتياجات الإنسانية كافة جعل المنظمات المدنية في مرمى التهم المجتمعية.[47]

42- المرجع السابق.
43- محمد الصاحبي الخلفاوي، مرجع سابق.
44- عمر سمير، مرجع سابق.
45- احتياجات المجتمع المدني في المنطقة العربية/ بحث ميداني، مرجع سابق
46- مركز الدراسات الاستراتيجية: استطلاع للرأي العامحول تشكيل حكومة الدكتور عمر الرزاز: تموز 2018.
47- مصطفى نصر، مرجع سابق.

**2 – علاقته بالحكومة**

بعد «الربيع العربي» ، بدا أن العلاقات بين النظم العربية والمجتمع المدني في التطور، ليس فقط على مستوى البنية القانونية الحاكمة لعمل منظمات المجتمع المدني، بل أيضًا على مستوى الإشراك في صنع السياسات بل كذلك في دخول عناصر من هذه المنظمات لبنية النظام والسلطة. وفي هذا الإطار شاركت منظمات المجتمع المدني في صنع الدساتير في مصر وتونس والمغرب، سواءً عبر ممثّلين مباشرين أو عبر لجان التشاور والاستماع. في اليمن على سبيل المثال اعترفت الحكومة رسميًّا بالدور الفاعل للمجتمع المدني خلال الفترة الانتقالية ووافقت نهاية عام ٢٠١٢ على إطار المسؤوليات المتبادلة التي تضمن إشراك المجتمع المدني في صنع السياسات والرقابة والتنفيذ وتأطير تلك الشراكة عبر مجلس شراكة بين الحكومة والمجتمع المدني.[48] وأتاحت الحكومة مشاركة ممثلين عن المجتمع المدني لأول مرّة في مؤتمر مانحي اليمن الذي انعقد في الرياض في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢، وتمخّض عن هذا المؤتمر ما يسمّى «إطار المسؤوليات المتبادلة»[49]، ويتضمّن إحدى عشرة نقطة، منها الشراكة مع منظمات المجتمع المدني، إذ تلتزم الحكومة بإشراك منظمات المجتمع المدني في صناعة السياسات والرقابة على أنشطة ومشروعات الحكومة.[50] وفي المغرب صدرت في عام 2013 وثيقتان من المفترض أنهما تلخّصان الإشكالات والمطالب الأساسية فيما يخص البيئة الملائمة للفعل المدني في المغرب ما بعد دستور 2011. وتمثلت في خلاصات المبادرة الحكومية التي سميت بالحوار الوطني للمجتمع المدني[51] والمبادرة المدنية في شكل إعلان الرباط[52] كحوار موازٍ رفض الانخراط في الحوار الحكومي لأسباب مرتبطة بتشكيلة لجنة الحوار ومنهجية اختيار أعضائها، والحضور المكثف

48- مصطفى نصر، مرجع سابق.
49- تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام ٢٠١٢م في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، الصادر عن وكالة التنمية الامريكية ص ٤٩
50- مصطفى نصر، مرجع سابق.
51- الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، https://goo.gl/cESjx1
52- تقرير اللقاء الوطني التحضيري يوم السبت 23 مارس 2013، https://goo.gl/DwKWNb

للقطاعات الحكومية داخلها[53]. حتى في سوريا يُلاحظ تزايد اهتمام النظام السوري بالقطاع الأهلي، والانعكاس الجلي لهذه السياسة يظهر في الخطط الخمسية وخصوصًا العاشرة والحادية عشرة، ومواكبة التشريعات لهذا الاهتمام عبر السعي لإصدار قانونٍ جديد.[54]

إلا أنه لا يمكن تفسير التراجع اللاحق في هذه العلاقة فقط من خلال العوامل الموضوعية، فقد كانت هناك عوامل ذاتية ساهمت في ذلك، منها على سبيل المثال عدم قدرة المنظّمات على تطوير استراتيجيتها واستخدمها لذات الآليات التي كانت تستخدمها وهي مشتبكة مع السلطة من خارجها، وهي تعمل عن قرب بل ومن داخل النظام أحيانًا،[55] كما ظهر أنّ افتقار منظمات المجتمع المدني إلى شبكات تواصل فعالة فيما بينها على صعيد المحيط الدّاخلي يمكّنها من تنظيم العلاقة مع المؤسسة الرسمية. من الأمثلة الحية على ضعف العلاقة بين مؤسسة الدولة والمجتمع المدني مسألة المهام المسندة للمجتمع المدني المنصوص عليها في الاستراتيجيات الوطنية المختلفة، كالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2010–2014 في العراق.[56]

إلا أنه بعد حوالي ثمانية أعوام من الحراك، ما زلنا نرى أنّ عملية رسم السياسات والتخطيط ما زالت تتمّ بعيدًا عن مشاركة المجتمع المدني أو تكون عملية تشاور شكلية، ما يتسبب بضعف التخطيط الاستراتيجي والتركيز على الجوانب الإجرائية. الحكومات مثلاً لا تقوم بمشاركة المجتمع المدني مسبقًا في إعداد التقارير الحكومية المقدّمة إلى لجان الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، علمًا أن تلك المشاورات المسبقة ملزمة بها الدولة.[57]

53- دينامية إعلان الرباط للجمعيات الديموقراطية، معاريف بريس، 13 مارس 2013، https://goo.gl/SBVwU6

54- حنين علي، مرجع سابق.

55- محمد العجاتي، العلاقة بين الدولة والمنظمات الحقوقية في مصر: إشكالية في الثقافة السياسية أم أزمة بنيوية؟، مبادرة الإصلاح العربي، https://www.arab-reform.net/ar/node/1250

56- جمهورية العراق، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2010 – 2014، ص. 8 – 9.

57- رياض الصبح، مرجع سابق.

وعلى الرغم من التطور الواضح في دور المجتمع المدني في الدساتير، خاصةً في الحالة التونسية والمغربية إذ تمّ تضمين الدستور مفهوم الديمقراطية التشاركية، ظلّت مشاركة المجتمع المدني حتى في هذه الدول حبيسة الفلسفة المركزيّة للدولة، ونهجها لسياسة انتقائيّة في تحديد مخاطبيها.[58] وفي حالات أخرى مثل مصر ينتظر من البرلمان أن يفتح قنوات حوار واتصال مع منظمات المجتمع المدني، لكن **التطورات السياسية** الخاصّة بسيادة مناخ الحرب على الإرهاب وتخوين أي أصوات معارضة، مع صعود قوى برلمانية تتشارك نفس رؤية المجتمع المدني مع السلطة التنفيذية، وفي ظل ضعف قدرة النظام القضائي، تمّ التضييق التام على حركة المجتمع المدني.[59] بل وصل الأمر إلى قراراتٍ واضحة تحدّ من دور المجتمع المدني مثل التعميم الذي نشرته وزارة الداخلية اللبنانية بخصوص تنظيم ومراقبة عمل الجمعيات رقم 24/ إ.م/ 2018، يتعلّق بمراقبة الجمعيات من قبل وزارة الداخلية والبلديات وفق آليةٍ جديدةٍ تحدّدها المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين.

أما عن البعد القانوني في هذه العلاقة، فيمكننا القول إن الدساتير، خاصة التي كُتبت ما بعد الحراك، قد منحت المجتمع المدني ليس فقط حريات واسعة واستقلالية بل أولته دورًا بارزًا. ولعلّ أكثرها تميّزًا ما شهدته الحالة المغربية إذ نص الدستور بشكلٍ غير مباشرٍ في مجموعةٍ من فصوله على ضرورة إشراك المجتمع المدني في مسلسل اتخاذ القرار العمومي. **ولكن يبقى السؤال: ماذا عن المرور من دستور المطالب إلى دستور التفعيل؟** مرت سبع سنوات على الحراك الشعبي لـ 2011 وعلى إصدار الدستور في كل من مصر وتونس والمغرب، والحقيقة أنه لم يتحقق شيء فيما يتعلق بتفعيل بنود الوثيقة الدستورية المرتبطة بحرية الجمعيات، بالرغم من خطاب رسمي يقر بأهمية المجتمع المدني وضرورة تقويته.[60] وفي حالات أخرى مثل الأردن يواجه المجتمع المدني الأردني تحدّياتٍ قانونيّةً كبيرةً، في إطار «قانون الجمعيات الأردني» الصّادر عام 2008، والذي يضمّ تحت تنظيمه مئات الجمعيات المختلفة، وكذلك «قانون الشركات» الذي يمسّ

58- أسماء فالحي، مرجع سابق.
59- عمر سمير، مرجع سابق.
60- أسماء فالحي، مرجع سابق.

أيضًا الشركات غير الربحية التي تعمل ضمن إطارها مراكزُ الدراسات وغيرها من المؤسسات ذات طبيعة عمل مرتبطة بالمجتمع المدني، وقد أثر ذلك عليها من حيث الترخيص والموافقات على التمويل وعقد الأنشطة لها.[61] وفي لبنان صدرت مراسيم تقيّد تسجيل الجمعيات بطريقة العلم والخبر. أما في مصر، فربّما رأت سلطات ما بعد الثورة في هذا المجتمع المدني خطرًا وطرفًا في مؤامرةٍ على الدولة وعلى السلطة وشبكات الفساد المهيمنة ومصالحها. ومن هنا كان السعي لتقييد هذا المجتمع المدني سواءً بالقوانين أو بالسلوك السياسي وإحداث فجوة بينه وبين المجتمع. وفي أواخر عام 2016 أقرّ البرلمان مشروع قانونٍ شديد التقييد لمنظمات المجتمع المدني بشهادة القاصي والداني.[62] حتى في تونس التي مازال الكثيرون يرونها تسير في طريق التحوّل الديمقراطي فالحركية التي أصبح عليها المجتمع المدني، لاسيّما في ما يتعلّق بالخوض في الشأن السياسي والدور الرقابي الذي أصبحت تضطلع به الجمعيات، جعلت السلطة التنفيذية ممثّلةً بالحكومة تتوجّه إلى محاولة استعمال القاعدة القانونية من أجل التضييق على الجمعيات والحدّ من حريتها، وذلك عبر صياغة مشروع قانون يعيد النظر في الوضعية القانونية للجمعيات وهيكلتها وحكومتها الداخلية.[63]

أما عن الممارسات الفعليّة فينخفض السقف عن الدساتير والقوانين ليصبح أكثر تضييقًا على المنظمات ففي الأردن تمّت إحالة مركز وحماية حرية الصحفيين، والذي يعد من أقدم مؤسسات حقوق الإنسان في الأردن وأنشطها، إلى المدعي العام في عام 2017 بحجة مخالفته لقانون الشركات بسبب تلقّيه تمويلاً أجنبيًّا خلافًا لقانونه الذي تأسّس عليه، وما زالت القضية منظورة أمام القضاء[64]. وتواجه المنظمات التي تعمل في مجال حقوق الإنسان وحرية التعبير وتمكين المرأة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد صعوباتٍ أكبر من غيرها من المنظمات، وتفرض على المنظمات الحصول على مذكرات من الشؤون الاجتماعية كي تكون قادرة على فتح حساب مصرفي للمنظمة.

61- رياض الصبح، مرجع سابق
62- عمر سمير، مرجع سابق
63- محمد الصاحبي الحلفاوي، مرجع سابق
64- بيان صادر عن مركز حماية وحرية الصحفيين بتاريخ 9/10/ 2017 حول تحويل ملفه الى المدعي العام.

في الوقت الراهن لا يمكن تسجيل الشبكات لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لعدم وجود تصنيف للشبكات أو أحكام تغطّي نشاطها في قانون تسجيل الجمعيات والمؤسسات الأهلية الحالي.[65]

وفي تونس، بعد الانتخابات التشريعية والرئاسية لعام 2014 وتغير ديناميكية الحقل السياسي من خلال فوز حزب «حركة نداء تونس» وتعديل التوجه السياسي، عملت الحكومة على محاولة التأثير في مشهد المجتمع المدني والعمل على عودة مقولات ما يسمى بهيبة الدولة من خلال التضييق على الجمعيات أو استمالتها لتهجينها وضمّها إلى الصف.[66]

وبالنسبة للمنظمات التي تعمل في الداخل السوري من الأراضي اللبنانية، فهي تواجه المضايقات الأمنيّة من السلطات السورية، إذ أنّ المناطق التي ضمن سيطرة النظام تتفاوت الصعوبة عليها، حيث أنّ العمل بالسويدا أسهل من باقي المناطق، بسبب سهولة حركة الشباب على الحواجز «لأنّ المسؤولين عن الحواجز هم شباب من السويدا» ،[67] ويوجد مساحة من الحرية فيها أكثر من باقي المناطق. الموضوع في الشام أصعب وباقي المناطق أكثر صعوبة، وفي المجمل لكل منطقة آليات معينة للعمل فيها. أما في مصر فمنذ عام 2014 استخدمت تعديلات لنصوص قانونية لتعزيز العقوبات لناشطي المجتمع المدني. وفي 2016 تم القيام بحملة مكثّفة على النّشطاء والمنظّمات في إعادة إحياء لقضية «تمويل منظمات المجتمع المدني»، والتي تم التحفظ فيها على أموال العديد من الجمعيات ومديريها وكذلك منع العديد منهم من السفر.[68]

كما لم تخلُ العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة من الفساد أو الإفساد من جانب السلطة للمجتمع المدني، ففي العراق على سبيل المثال تحكم التعاون بين المؤسسات الرسمية والمنظمات غير الحكومية في الكثير من الأحيان علاقات المحاصصة، والقرابة، والتعارف، والرغبة في جني الفوائد، بعد أن أخذ التشتت والانقسام بعدًا قانونيًّا

65- منظمات المجتمع المدني باليمن في مرحلة التحول، البنك الدولي، ٢٠١٣م، ص ٧
66- محمد صاحبي الخلفاوي، مرجع سابق.
67- حنين علي، مرجع سابق، قول لعضو من منظمة «بسمة وزيتونة».
68- http://gate.ahram.org.eg/News/2020067.aspx

حكم العلاقات في كل القطاعات.[69] و يرى الباحث محمد الطوزي[70] أن الدولة قامت بإضفاء الطابع المؤسسي على دور المنظمات غير الحكومية في عمليات التخطيط المحلي إلى درجة جعلها منافسًا للطبقة السياسية. يطرح هذا الأمر بشدّة السؤال حول الاستقلالية. يمكن اعتبار أن من بين الأسباب الأساسية لتراجع القوة التأطيرية والترافعية للمجتمع المدني هي نجاح السلطة في استقطاب عدد مهم من الفاعلين بشكلٍ هدّد المفهوم الأساسي الذي يؤطر عمل المجتمع المدني وهو الاستقلالية. لقد أصبح عدد كثير من الجمعيات، كما يقول الطوزي، «أدوات إضافية للتدخل العام للدولة»[71].

وفي تونس، وخلال فترة تولّي «حركة النهضة» قيادة البلاد من خلال حكومة الترويكا إبان الثورة، اشتغلت عديد الجمعيات ذات الخلفية الإسلامية في مجال الأعمال الخيرية من جهة ومن جهةٍ أخرى لدعم الحراك المجتمعي الموالي للحكومة حينها. لكن مع تواتر المتغيّرات على الساحة السياسية التي تميزت بالأعمال الإرهابية، وُضعت السلطة في مأزقٍ سياسي مع خصومها السياسيين، توجّهت الحكومة حينها (حكومة مهدي جمعة) إلى إغلاق عددٍ من الجمعيات التي وصفتها بالمشبوهة ومطالبة عددٍ آخر من الجمعيات بتقديم تقريرٍ حول وضعيتها المالية باعتبار أن مرسوم 88 لم يؤطّر قانونيًّا الإدارة المالية للجمعيات. على هذا الأساس أغلقت الحكومة بدءًا من العام 2013 حوالي 157 جمعية أغلبها جمعيات خيرية وإسلامية بتهمة تمويل الإرهاب من خلال جمع التبرّعات بطريقةٍ غير قانونية وتوجيه حوالي 947 تنبيهًا.[72]

**3 – علاقته بالجهات الدولية الشريكة والمانحة:**

لا بدّ من باب الإنصاف، من القول إنّ كل ما يعتور العلاقة بين المنظمات المحلية والمؤسسات الدولية من اختلالات لا يقلّل من الدور الذي لعبته وما زالت تلعبه

69- عبد الحسين شعبان، مصدر سبق ذكره، ص 308.

70- Mohamed Tozy,La société civile entre transition démocratique et consolidation autoritaire : le cas du Maroc, dans La société civile dans le monde musulman, 2011.

71- أسماء فالحي، مرجع سابق.

72- محمد الصاحبي الخلفاوي، مرجع سابق

المؤسسات المانحة الدولية في دعم المجتمع المدني في المنطقة العربية. وهو ما دفع دائمًا للحديث عن أولويات كلٍّ من المجتمع المدني من جهة وأولويات المانحين الدوليين من جهة أخرى في دعم المشروعات والبرامج لمؤسسات المجتمع المدني. هناك آراء ترى تباينًا واضحًا بينهما في تحديد تلك الأولويات، فيما لا ترى آراء أخرى ذلك على اعتبار أن مرجعية كليهما عمومًا هي القانون الدولي لحقوق الإنسان ومعايير وأجندات التنمية في الأمم المتحدة.[73] لقد توجّه الدعم للمجتمع المدني من قبل المنظمات الدولية من أجل إرساء منظومة قيمية قادرة على الاستجابة للمشكلات والمعضلات التي تعيشها المنطقة وخلق ديناميكية مجتمعية تكون مساهمة في النهوض بالأوضاع وخلق التغيير صلب الجمعيات المحلية في حد ذاتها.[74] ويتّضح الدور الإيجابي لهذه العلاقة بشكل أكبر في هذه الفترة في الدول التي يمكن أن نقول إنها شهدت، إلى حدٍّ ما، بداية للمجتمع المدني مع الحراك تحديدًا تونس وسوريا، فشهدت الهياكل الداخلية لمنظمات المجتمع المدني والتي تطورت بشكل ملحوظ من حيث الصلابة والفاعلية مقارنة بمثيلاتها التي تنتمي إلى جيل ما قبل الثورة. والأكيد أن المانحين الدوليين قد لعبوا دورًا أساسيًّا في هذا المجال.[75]

إلا أنّ هذه العلاقة لا يمكن التّغاضي فيها عن سلبيات لها آثار شديدة ليس فقط على المجتمع المدني بل على المجتمع ككل في منطقتنا. فانقطاع التمويل (الدولي) عن منظمات المجتمع المدني في أعقاب تحرير بعض المحافظات في العراق مثل (نينوى، الأنبار، صلاح الدين) عمّق الأزمة مجدّدًا بعد عودة تلك الكتل البشرية إلى مناطق سكنها الأصلية التي تحتاج إلى جهود أكبر لتحقيق الاستقرار، والاندماج الاجتماعي، إلخ.[76]

تغيير الأولويات بناء على رؤية أحادية، ففي اليمن توقّف معظم المنظمات الدولية عن تمويل برامج تتعلق بالحقوق والحريات ودعم التحول الديمقراطي وركزت جميع

73- رياض الصبح، مرجع سابق
74- محمد الصاحبي الخلفاوي، مرجع سابق
75- المرجع السابق
76- عماد الشيخ داود، المجتمع المدني العراقي (النشأة والعلاقة مع المانح والدولة)، ورقة منشورة في هذا الكتاب

برامجها على العمل الإغاثي والإنساني مع بعض الاستثناءات البسيطة،[77] رغم وجود وجهة نظر مختلفة لدى العديد من المنظمات اليمنية عن ضرورة وجود حد أدنى من النشاط في هذا المجال وهو ما لم يتم أخذه في الحسبان. والمراقب لانتشار موضوعات معينة في فترات زمنية معينة، وتبني الكثير من المنظمات لها في نفس الفترة الزمنية، لا بد أن يتساءل إلى أي درجة لعبت المؤسسات الدولية دورًا في التّحكم في توجّه المنظمات نحو اتجاهات معينة بطريقة مباشرة وغير مباشرة[78] لتنفيذ برامج أقرب لرؤيتها أكثر من الاحتياجات التي تتبناها المنظمات المحلية، وهو ما يظهر بوضوح في فرض المنظمات الدولية لأجندة البنك الدولي في إعادة الإعمار في سوريا.

ومن المظاهر الهامة لتغيير العلاقة بعد الحراك يمكن الإشارة هنا إلى ظاهرةٍ جديدةٍ في عمل منظمات المجتمع المدني تتمثّل في دخول منظمات دولية كبيرة كمنافسٍ ميداني لعمل المنظمات المحلية. وتسببت هذه الظاهرة في انتقال معظم الكوادر المؤهلة والمدربة لدى منظمات المجتمع المدني المحلية إلى تلك المنظمات الدولية، كما تخلت المنظمات الدولية المانحة عن تأهيل وبناء قدرات المنظمات المحلية.[79] كما اتّجه بعض المنظّمات المانحة إلى العمل في بناء مؤسسات الدولة عوضًا عن بناء قدرات المنظمات المحلية، فتراجعت برامج التطوير المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني لصالح برامج لتطوير البرلمان ومؤسسات الدولة، وشملت برامجها للدعم تقديم المشورة الفنية إلى لجان صياغة الدستور وورش العمل التدريبية للبرلمانيين الجدد.[80]

وبناءً على هذه الوضعية، لم يتمكّن كثيرٌ من المنظمات الدولية من تجاوز علاقة المانح، وظلّ التداخل بين دور المانح والشريك إشكاليةً في طريقة التعامل والعمل المشترك، خاصّةً مع عدم قدرة العديد من المنظمات الدولية على استيعاب السياق المحلي أو الإقليمي وضروراته واحتياجاته في كثير من الأحيان. كما لم تخلُ هذه الحالة من استغلال، فتحت مسمى الشراكة استخدمت بعض المنظمات المانحة هذه العلاقة

77- مصطفى نصر، مرجع سابق
78- حنين علي، مرجع سابق
79- مصطفى نصر، مرجع سابق
80- رياض عيسى، مرجع سابق

في فرض أجندات ووجوه بل وخلقت مؤسسات دون قواعد حقيقية في العديد من الحالات،[81] وهو ما يظهر بوضوح في إصرار معظم المنظمات الأجنبية على استراتيجيتها وضعف المرونة في التعامل مع العديد من المنظمات في الدول خاصة التي تشهد منها تراجعًا في مساحات الديمقراطية.[82]

لعل تجربة السنوات الأخيرة تثبت أن القانون الجيد لمنظمات المجتمع المدني هو نتاج لمناخ جيد، وليس كما كان سائدًا من قبل في محاولات تعديل الإطار القانوني الحاكم للمنظمات باعتباره شرطًا لتطوير مناخ عمل المنظمات الأهلية. على المنظمات لتطوير هذه البيئة القانونية أن تحسّن السياق العام للعمل، فكلما كان أكثر انفتاحًا كلما أمكن إصدار قوانين إيجابية بشكلٍ أكبر يكون هدفها الأساسي الحفاظ على هذه المساحات، أي أن القانون الجيد هو نتاج للبيئة الإيجابية وليس شرطًا لها. والتعاون في هذا المجال وغيره من المجالات أصبح ضرورة ملحّة وليس رفاهية أو جهدًا إضافيًّا يمكن تجنّبه.

كما أنه سيكون على منظمات المجتمع المدني والمنظمات الداعمة لها في المستقبل القريب تطوير وتنويع الاستراتيجيات الخاصة بها، خصوصًا في تعاملها مع حكومات المنطقة، كما يجب أن تتحلّى بالمرونة خاصة من جانب المنظمات الدولية لتستطيع منظمات المجتمع المدني تحقيق أهدافها في حالات، والاستمرار في الوجود كهدف مرحلي بحد ذاته في حالاتٍ أخرى.

81- المرجع السابق
82- المرجع السابق

الأوراق الخلفية

# إعادة النظر فى الأساس الحديث للمجتمع المدنى فى المنطقة العربية وأثره على الهيكل والقدرات: نظرة على العوامل الذاتية

شيماء الشرقاوى

**المقدمة:**

بدأت منظمات المجتمع المدني في الظهور بشكل مبدئي في المنطقة العربية في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، حيث ظهر العديد من الجمعيات في الدول العربية، ولكن تلك الجمعيات كانت ذات صفة اجتماعية بشكل كبير. وفي مصر كانت البداية في عام 1821 وفي تونس في عام 1867، وفي العراق في عام 1873، ولبنان في 1878، وفلسطين والأردن في 1912.[83]

إلا أننا يمكننا القول بأن منظمات المجتمع المدني قد نمت بشكل ملحوظ في دول الوطن العربي منذ ثمانينيات القرن العشرين، وهو ما يمكن تسميته بمرحلة إعادة التأسيس. ويُرجع العديد من الباحثين سبب ذلك إلى عوامل مختلفة وعديدة ترتبط بتحولات النظام العالمي وآثارها داخل المنطقة العربية. وفي هذا الإطار تهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على الأساس الحديث للمجتمع المدني في المنطقة العربية. وذلك لمحاولة التعرف على أثر هذا التأسيس الحديث والتطورات التي تلته على هيكل وقدرات منظمات المجتمع المدني وعلى أداء تلك المنظمات وفاعلية دورها. فهناك العديد من الإشكاليات الذاتية والموضوعية التي نتجت عن تلك النشأة وتطوراتها وستركز الورقة على الإشكاليات الذاتية المرتبطة بعمل منظمات المجتمع المدني مع الإشارة لبعض الإشكاليات الموضوعية المرتبطة والمؤثرة على هياكل وقدرات المنظمات(موضوع الورقة الأساسي) وأثار تلك الإشكاليات الذاتية والموضوعية على قدرات وهياكل منظمات المجتمع المدني مع الإشارة لأمثلة قدر الإمكان من دول المنطقة العربية مثل مصر، تونس، لبنان، المغرب، العراق، اليمن، سوريا، والأردن وهذا حيث أنه الرغم من الاختلافات بين كل تجربة إلا أنه يمكننا الزعم بوجود ملامح مشتركة بين نشأة وتجارب وخبرات منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية.

**أولا: سياق ونشأة المجتمع المدني الحديث**

كانت النقاشات حول مفهوم "المجتمع المدني" أساسية في أعمال العديد من المفكرين

83- المجتمع المدني في العالم العربي (التطور، الإطار القانوني والأدوار)، هيئة المعونة الأمريكية وICNL، 2013، https://goo.gl/Dm1DZP

مثل أرسطو وهوبز ولوك وروسو وتوكفيل وجرامشي. وتم وضع تعريفات متعددة في محاولة لتحديد الحدود بين الدولة والسوق والمجتمع المدني. ومع ذلك، لا يزال مفهوم المجتمع المدني محل جدال كبير اليوم. وفي المنطقة العربية، غالبا ما يتم التمييز بين مفهومي المجتمع المدني: مشيرا إلى الفهم الحداثي للنشاط الجماعي والذي يسعى عادة لتعزيز حقوق الإنسان والتنمية والديمقراطية. وبين مفهوم المجتمع الأهلي، بما يعبر عن فهم أكثر بدائية للمنظمات الاجتماعية والتي عادة ما تتخذ شكل الجماعات الدينية، أو الجمعيات العائلية أو القبيلة، والمنظمات الخيرية.[84]

وعليه سنبدأ بإلقاء نظرة سريعة على نشأة المجتمع المدني في المنطقة العربية في شكله الحديث ومراحل التطور المختلفة التي طرأت عليه (منذ منتصف الثمانينيات وحتى 2010)، وكيف لعبت تلك النشأة والسياق المحيط بها دور في وضع الإطار لهياكل وعمل منظمات المجتمع المدني بعد ذلك.

**وبالنسبة للتعريف الذي سنتبناه في الورقة لمنظمات المجتمع المدني فهو:**

"منظمات، أو مجموعات مهيكلة ليست بالضرورة مسجلة بشكل قانوني، ذات بعد ديمقراطي، وتعمل في مجالات التنمية وحقوق الإنسان والثقافة." أي أنه لا تدخل ضمن الدراسة المنظمات الخيرية وكذلك الأحزاب أو النقابات.[85]

تعود أسباب تنامي منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية للعديد من العوامل ومنها التحولات الكبيرة التي شهدها العالم في أواخر القرن العشرين والتي نتج عنها لاحقا تحول مركزي في شكل وطبيعة النظام العالمي تمثل في انهيار الاتحاد السوفييتي، وغياب مفهوم الثنائية القطبية، وظهور سياسة القطب الأوحد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد ألقت هذه التحولات بظلالها على المنطقة العربية ولجأت بعض الأنظمة العربية لعمل إصلاحات شكلية للاحتفاظ بشرعيتها على مستوى

84- Rima Majed, The Presence of Social Science in Arab Civil Society Organizations, Arab Social Science Monitor, December 2015, https://goo.gl/nHrtdM

85- التعريف المتفق عليه في اجتماع الخبراء الأول لمشروع تحديد احتياجات ومطالب منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية والذي عقد في 31 مارس و1 أبريل 2018.

النظام الدولي، ردا على تزايد الضغط الغربي من أجل التحول الديمقراطي، ومنها القيام بالتعديلات الدستورية، والسماح بالتعددية الحزبية، والسماح بحرية التنظيم وعمل المجتمع المدني، وذلك من أجل التأقلم مع الوضع الدولي الجديد، وتحسين صورتها وتعزيز مكانتها أمام المجتمع الدولي.[86] وقد ساهم هذا في إتاحة مساحة لتطور منظمات المجتمع المدني في بعض دول المنطقة.[87] إلى جانب ذلك يمكننا الإشارة للجوء الأنظمة العربية بعد انتهاء نظام الحزب الواحد للديمقراطية الشكلية التي تظهر على سبيل المثال في حالة المنابر في عهد السادات في مصر أو التعددية الحزبية المقيدة المهيمن عليها حزب السلطة كما في تونس في عهد بورقيبة.

وقد تزامن ذلك مع تزايد الحاجات والمطالب الاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية وغيرها لقطاعات واسعة من مواطني دول المنطقة مع تزايد عجز الحكومات عن تلبيتها ما ساعد في ظهور العديد من المنظمات التنموية لملء الفراغ الذي عجزت الدولة عن سده في إطار توجه الدولة للتخفيف من التزاماتها الاقتصادية والاجتماعية.[88]

كل هذه التطورات أدت لتطور في أشكال منظمات المجتمع المدني وتحديدا المعنية بالتنمية وبحقوق الإنسان فعلى سبيل المثال في المغرب بدأ تطور منظمات المجتمع المدني منذ نهاية التسعينيات وكان عام 2005 محطة مهمة بسبب انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وقد ارتفع عدد الجمعيات من حوالي 4000 في بداية التسعينيات إلى حوالي 118 ألف جمعية عام 2005، وتعد العصبة المغربية من أوائل المنظمات المختصة بالدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين بالمغرب حيث نشأت في مايو 1972.[89] وفي تونس أيضا نشأت الحركة الحقوقية في أواسط

86- محمد العجاتي، العلاقة بين الدولة والمنظمات الحقوقية في مصر: إشكالية في الثقافة السياسية أم أزمة بنيوية؟، مبادرة الإصلاح العربي، مارس 2018، https://goo.gl/uKMSZX

87- ابتسام حاتم علوان، واقع المجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة كلية الآداب جامعة بغداد/العراق، عدد 98، 2011، https://goo.gl/YY8zS2

88- المرجع السابق.

89- محمد طارق، حوكمة حركة حقوق الإنسان في المغرب، مبادرة الإصلاح العربي، ديسمبر 2017، https://goo.gl/aW4yyu

السبعينيات من القرن الماضي مع ولادة الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان رسميا في مايو 1977.[90] وأمافي مصر، بدأت المحاولات الجدية لخلق طابع مؤسسي ومهني على النضال من أجل حقوق الإنسان مع إنشاء المنظمة العربية لحقوق الإنسان عام 1983، وبعد ذلك تأسست المنظمة المصرية لحقوق الإنسان كفرع من المنظمة العربية عام 1985.[91]

وفي لبنان، جاء تزايد وظهور الشكل الحديث لمنظمات المجتمع المدني في أعقاب الحرب الأهلية، فقد كانت المنظمات غير الحكومية اللبنانية خلال فترة التسعينيات الفاعل الأكبر على ساحة التحركات الاجتماعية في لبنان وتركز عملها على حقوق الإنسان، قضايا البيئة، التنمية المحلية وقضايا الشباب.[92]

وتجدر الإشارة لوجود تباين دائم بين منظمات المجتمع المدني في معظم حالات الدول العربية حول القضايا التي يجب أن تضعها منظمات المجتمع المدني كأولوية دون غيرها والعمل للضغط من أجلها ومن هنا تظهر إشكالية تجزئة القضايا على سبيل المثال قضايا التحول الديمقراطي والنضال من أجل الحقوق السياسية والمدنية وقضايا السعي نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والنضال من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية واللذان لا ينفصلان بالضرورة إنما يمكن الزعم بكونهما مترابطان ويؤثر كلا منهما على الأخر.

من خلال تناولنا لسياق النشأة الحديثة للمجتمع المدني في المنطقة، مما تقدم نجد أن هذه النشأة قد لعبت دورا في ظهور إشكاليات بعينها أثرت على هياكل وقدرات منظمات المجتمع المدني وهذا ما سنتناوله في الجزء القادم.

90- أسماء نويرة، نشأة وتطور وتحديات الحركة الحقوقية في تونس، مبادرة الإصلاح العربي، سبتمبر 2017، https://goo.gl/qRnYWa

91- سلمى شاش، مولد وتطور وتحديات الحركة الحقوقية في مصر، مبادرة الإصلاح العربي، أغسطس 2017، https://goo.gl/Le8MtK

92- المنظّمات غير الحكوميّة اللبنانيّة بين المؤسساتيّة وحقوق الإنسان، المركز اللبناني للمواطنة النشطة، 14 فبراير 2014، https://goo.gl/3rNw8t

**ثانيا: الإشكاليات المرتبطة بالأساس الحديث للمجتمع المدني**

**أ) إشكاليات وعوامل ذاتية:**

كان هناك تطور غير متوازن لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية، فبينما دول مثل لبنان أو فلسطين أو مصر تمتلك تاريخ طويل في نشاط المجتمع المدني، نجد دولا أخرى مثل سوريا لديها حضور محدود في ذلك النشاط. ويمكن ربط مثل هذه الاختلافات داخل المنطقة العربية بالبيئة السياسية التي تمكن أو تعيق تطوير منظمات المجتمع المدني وازدهارها.[93] ولكننا على الرغم من ذلك يمكننا إيجاد بعض الملامح المشتركة من حيث التحديات التي تواجهه منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية وتحديدا تلك الإشكاليات الذاتية.

سنستعرض هنا عددا من الإشكاليات الذاتية المرتبطة بمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية والتي ترتبط على سبيل المثال بهياكل المنظمات، بيئة العمل داخلها، وطرق صنع واتخاذ القرارات.

وفي البدء، تجدر الإشارة إلى أن التعريفات المختلفة للمجتمع المدني تعتمد على أربعة مقومات أساسية وهي: الفعل الإرادي الحر أو التطوعي، التواجد في شكل منظمة، قبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخرين، وأخيرا السعي للحصول على حقوق وليس للوصول إلى السلطة.[94] وبالتالي فعدم توفر تلك المقومات يعبر عن الإشكاليات التي تواجهها المنظمات.

**1. الثقافة الديمقراطية داخل المنظمات:**

تتسم العديد من منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية بإشكالية ضعف الثقافة الديمقراطية الداخلية. وربما يمكننا رؤية هذا في مثال المنظمات الحقوقية في بعض دول المنطقة العربية، فوجود روح تنافسية داخل هذه المنظمات تضعف من القدرة على الاحتكام للآليات الديمقراطية خاصة في ظل ميراث تنظيمات سرية لم تعهد اتباع

93- Rima Majed, Op.cit.

94- عبد الغفار شكر،نشأة وتطور المجتمع المدني، مكوناته وإطاره التنظيمي، الحوار المتمدن، 2004 العدد 985، https://goo.gl/8AhGJZ

الآليات الديمقراطية في معظمها.[95]

على سبيل المثال في **المغرب**، تفتقر العديد من منظمات المجتمع المدني بما فيها المنظمات الحقوقية إلى وجود آليات ديمقراطية داخلية فعالة وتعاني بعضها من البيروقراطية في العمل بسبب صراعات داخلية وانقسامات إلى جانب عدم تجديد الأطر والقيادات النخب القائمة على إدارة المجتمع المدني، وسيطرة مفهوم القائد التاريخي/ الأقارب وشخصنة المنظمات. ويؤثر غياب الشفافية والممارسة الديمقراطية داخل الجمعيات سلبا على المصداقية العامة للمنظمات وبالتالي على قدرتها في إحداث إصلاح أو تغيير في المجتمع أو التأثير الفعال على سياسات وممارسات الدولة.[96]

وقد كشفت نتائج بحث للمندوبية السامية للتخطيط بالمغرب بخصوص شكل التنظيم والإدارة عند عموم المنظمات أن 95.9 ٪ من المنظمات لديها مكتب تنفيذي فقط و1.1 ٪ مجلس إداري فقط، و3٪ مكتب تنفيذي ومجلس إداري معا. وتشكل النساء 12.7 ٪ من مجموع الأعضاء العاملين بالمنظمات.[97]

ونشير أيضا لتجربة المنظمة **المصرية** لحقوق الإنسان، والتي تأسست على يد نخبة من مثقفي مصر العلمانيين واليساريين والقوميين الناصريين. اتجه الكثيرون من هؤلاء المؤسسين فيما بعد إلى إنشاء منظمات حقوقية مستقلة في النصف الثاني من التسعينيات ومطلع الألفية الثالثة على خلفية خلافات داخلية حول طبيعة المنظمة المصرية، واستراتيجيتها وهيكلها. وتمحورت هذه الخلافات حول عدة قضايا جدلية تتعلق بالتمثيل (من تمثل المنظمة وباسم من تتحدث) والتأثير (كيفية إحداث التغيير في المجتمع وفي الدولة). ورغم أن الفترة من 1989 إلى 1993 شهدت إنجازات كبرى للمنظمة المصرية، من حيث إضفاء الطابع المهني على العمل الحقوقي، وتحسين توثيق الانتهاكات، إلا أن التحديات كانت أكبر منها، فتفتت المنظمة بعد عام 1995 ورحل الكثيرون من قادتها لتكوين منظماتهم الخاصة المغلقة.[98]

95- محمد العجاتي، العلاقة بين الدولة والمنظمات الحقوقية في مصر، مرجع سبق ذكره.
96- محمد طارق، حوكمة حركة حقوق الإنسان في المغرب، مرجع سبق ذكره.
97- المرجع السابق.
98- محمد العجاتي، العلاقة بين الدولة والمنظمات الحقوقية في مصر، مرجع سبق ذكره.

**ترتبط إشكالية ضعف الثقافة الديمقراطية أيضا بسيطرة الفردية على نشأة تلك المنظمات (ونقصد هنا ارتباط هذه المنظمات بأفراد أكثر من ارتباطها بأفكار أو رؤى)،** على سبيل المثال في **المغرب** أيضا وعلى مدار 45 سنة من تأسيس العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، نجدا أنه تولى أربعة رؤساء فقط قيادة المكتب المركزي وكان أطولهم خدمة من 1980 وحتى عام 2006. وهذا يعبر عن وجود إشكالية في تدوير النخب والقيادات داخل الأجهزة العالمة للمنظمة.[99] وأيضافيما يتعلق بالمنظمات الحقوقية في **مصر** فنجد أنه بحلول عام 2002، كان مدراء الموجة الأولى من المنظمات التي بدأت مع منتصف الثمانينيات مثل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ما يزالون في مناصبهم، يعينون الأفراد من نفس الدوائر منذ أوائل التسعينيات.[100]

مما تقدم نرى أن ضعف الثقافة الديمقراطية داخل منظمات المجتمع المدني من شأنها أن تؤثر على هياكل وقدرات المنظمات والتي ترجع في بعض الأحيان لظروف نشأة تلك المنظمات أو لطبيعة ارتباطها بقيادتها ومؤسسيها ما يؤثر بالسلب على عمل تلك المنظمات.

**2. بين العمل بمنظمات المجتمع المدني والعمل السياسي:**

تبرز إشكالية التداخل بين العمل في منظمات المجتمع المدني (سواء كانت حقوقية أو تنموية) وبين العمل السياسي في العديد من دول المنطقة العربية. ويؤدي هذا التداخل في الكثير من الأحيان لظهور آثار سلبية على هياكل وقدرات منظمات المجتمع المدني.

على سبيل المثال يمكننا رؤية إشكالية التداخل بين العمل السياسي والعمل بمنظمات المجتمع المدني بوضوح في حالة المجتمع المدني في **لبنان**، حيث تتوجه العديد من الفصائل السياسية إلى إنشاء منظمات مجتمع مدني تعمل بالتنمية ويترتب على هذا ارتباط هذه المنظمات بشكل كبير بالتوجهات السياسية لمؤسسيها ما يلقي بأثره أيضا على هياكلها والتي تصبح عضويتها مثلا مرتبطة بالتوجهات السياسية أو الطائفية دون ارتباطها بأهداف أو أدوار محددة في مجال التنمية.[101]

99- محمد طارق، حوكمة حركة حقوق الإنسان في المغرب، مرجع سبق ذكره.
100- سلمى شاش، مولد وتطور وتحديات الحركة الحقوقية في مصر، مرجع سبق ذكره.
101- Mapping civil Society in Lebanon, Beyond for Reform and

وفي **تونس** أيضا، هناك تداخل بين الجوانب السياسية وبين العمل الحقوقي (سواء عن طريق الدخول مباشرة في الصراع على السلطة أو المناصب السياسية أو الصراعات داخل أو بين بعض المنظمات بسبب الانتماءات السياسية) وينتج عن هذا التداخل تعثر العمل الحقوقي وضعف في التنسيق والتعاون بين المنظمات الحقوقية.

وبالتالي هنا تظهر الحاجة إلى مواقف أكثر وضوحا وعلانية بشأن علاقة العمل الحقوقي بالاندماج في صراعات سياسية قائمة على السلطة والمناصب التنفيذية. إلى جانب ضرورة تحديد الفارق بين استغلال الفاعلون الحقوقيون المجال السياسي والفاعلين السياسيين ليحققوا مكاسب حقوقية وبين أن يسعوا هم أنفسهم ليكونوا جزءا من النظام السياسي الحاكم (سواء كأفراد أو كمنظمات).[102]

يؤثر التداخل بين العمل السياسي والعمل بمنظمات المجتمع المدني سواء تلك العاملة بالتنمية أو المنظمات الحقوقية ليس فقط على هياكل وقدرات المنظمات نتيجة للارتباط غير المباشر بين التوجهات السياسية وبين العمل بالمنظمات وإنما يؤثر أيضا على مصداقية تلك المنظمات بالمجتمعات العاملة بها.

**3. طبيعة عضوية منظمات المجتمع المدني:**

وتظهر هذه الإشكاليات نتيجة لعدم وضوح هياكل العضوية داخل المنظمات، هل ستكون قائمة على عضوية مفتوحة أم عضوية مغلقة، وماهية الآثار المترتبة على اختيار شكل العضوية، فعلى سبيل المثال في **مصر**: كانت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان مفتوحة العضوية وقد واجهت ما اعتبره بعض المؤسسين تهديدا بالاستيلاء عليها من قبل جماعة سياسية أو أخرى وبدأت محاولات مختلفة لتحييد التنافس فيما بين الفصائل السياسية منذ الجمعية العامة للمنظمة في مايو 1991. وكانت الخيارات المطروحة تتضمن تحويل المنظمة إلى جمعية مغلقة، أو فتح باب العضوية على النحو الذي يسمح بالتعبئة الجماهيرية على نطاق أوسع.[103]

development in partnership with the European Union, 2015, https://goo.gl/hDc2Pi

102- أسماء نويرة، نشأة وتطور وتحديات الحركة الحقوقية في تونس، مرجع سبق ذكره.

103- سلمى شاش، مولد وتطور وتحديات الحركة الحقوقية في مصر، مرجع سبق ذكره.

**ترتبط أيضا قضية العضوية بإشكالية ثقافة التطوع** ففي **تونس** وعلى الرغم من أن العمل ضمن منظمات المجتمع المدني قائم بصفة أساسية على التطوع ويستدعي الالتزام بأهداف وغايات المنظمات، فإن عزوف قطاع كبير من المواطنين التونسيين وخاصة الشباب والنساء عن العمل في المجتمع المدني بصفة عامة يؤثر سلبا على تطور هذه الجمعيات التي تبقى عضويتها مقتصرة على النخب.[104]

إلى جانب ذلك، أصبح الحصول على موظفين مهنيين على المدى الطويل والاحتفاظ بهم تحديًا لمنظمات المجتمع المدني. فالدخول، بما في ذلك المنح والأموال التي تأتي من الأنشطة، غير كافية لمعظم منظمات المجتمع المدني بما يؤهلها للاحتفاظ بالموظفين لفترات طويلة. وبالتالي تعتمد العديد من المنظمات بدلا من ذلك على الموظفين المرتبطين بالمشروع أو في بعض الأحيان القيام بتعيين موظفين بدوام جزئي وذلك خاصة في ظل الأوضاع الصعبة التي يعمل بها المجتمع المدني على سبيل المثال **حالة اليمن** وفقا لتقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2016.[105]

لذلك تعتبر إشكالية طبيعة العضوية داخل منظمات المجتمع المدني أحد أهم الإشكاليات الذاتية التي تواجه تلك المنظمات والتي تؤثر بشكل مباشر على عمل المنظمات ومدى استمراريته وفاعليته.

**4. الحوكمة الداخلية والشفافية:**

وتتمثل هذه الإشكاليات في ضعف الخبرات الإدارية وغموض الأطر المؤسسية الداخلية، والجمود التنظيمي في بعض الأحيان، إلى جانب ضعف العمل ب أو غياب اللوائح الداخلية وما يترتب على ذلك من غياب لمعايير الحوكمة الداخلية والشفافية والمحاسبة داخل هذه المنظمات وغياب مؤشرات الإدارة الرشيدة، وأهمها عدم إتباع منهج عملي لتقييم الأعمال وبشكل دوري.

104- حفيظة شقير، إشكاليات حوكمة حركة حقوق الإنسان في تونس، مبادرة الإصلاح العربي، ديسمبر 2017، https://goo.gl/P1VEb5

105-The 2016 Civil Society Organization Sustainability Index for the Middle East and North Africa, United States Agency for International Development, https://goo.gl/vkZFsj

على سبيل المثال تواجه الجمعيات الحقوقية **بالمغرب** عدة تحديات في مجال الحوكمة المالية ترتبط تحديدا بضعف التمويل وقلة مصادره وعدم استدامته. وأيضا باستقلال المنظمات الحقوقية سواء عن الدولة أو عن الأحزاب السياسية أو عن المجموعات المؤثرة، علما أن هناك صلة وثيقة بين التمويل والاستقلالية، بالإضافة إلى تحدي العجز القانوني عن خلق تأطير كفء وبسيط في نفس الوقت للمعاملات المالية والقيود المحاسبية المتعلقة بالمنظمات عموما مما يجعل من إعمال المراقبة والمحاسبة آلية للضبط بيد السلطات الحكومية في مواجهة المنظمات.[106]

إلى جانب ذلك يواجه المجتمع المدني **التونسي** تحديات داخلية ملحة ومنها ما يتعلق بالتنظيم الداخلي وآليات الحوكمة وسبل اتخاذ القرارات والتمويل (المحلي والاجنبي) وفتح باب العضوية والمهنية من حيث تطوير وإحكام النظم الداخلية والإدارية والمالية.[107] وإجمالا تعاني منظمات المجتمع المدني في معظم الدول العربية من ضعف أنظمة الإدارة الداخلية بوجود مجالس إدارات غير فعالة وتقسيمات غير واضحة للمسئولية.

على سبيل المثال أيضا تعتمد الكثير من منظمات المجتمع المدني في **العراق** على شخصين أو ثلاثة أساسيين لإدارة المنظمة. وتفتقر الكثير من منظمات المجتمع المدني في **اليمن** إلى إجراءات واضحة لتعيين القادة الجدد، وقد تعرضت عدة منظمات حقوق إنسان إلى فراغات في الوظائف في عام 2012 بعد أن تركها كبار المديرين للحصول على مناصب حكومية.[108]

وبالتالي يمكن القول إن الإشكاليات المرتبطة بالحوكمة والشفافية من أكثر الإشكاليات تأثيرا على هياكل وقدرات منظمات المجتمع المدني لكونها ترتبط بمبدأ استقلالية تلك المنظمات سواء في علاقتها مع الحكومات أو علاقتها مع المؤسسات المانحة.

106- محمد طارق، حوكمة حركة حقوق الإنسان في المغرب، مرجع سبق ذكره.
107- أسماء نويرة، نشأة وتطور وتحديات الحركة الحقوقية في تونس، مرجع سبق ذكره.
108- تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2012 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2012، https://goo.gl/zj44Cm

**5. محدودية التشبيك:**

تتسم أيضا منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية بالخبرة المحدودة في بناء الشبكات والشراكات الداعمة للعمل الجماعي، وأيضا ضعف التشبيك سواء فيما يتعلق بالعمل الحقوقي والمناصرة أو ما يتعلق بالعمل التنموي. وهذه الإشكالية تتواجد في العديد من الأمثلة على مستوى المنطقة العربية مثل تونس،[109] والمغرب،[110] ومصر[111] ولبنان[112].

ويمكن إرجاع هذه الإشكالية لعدة أسباب منها إشكالية الفردية والشخصنة داخل منظمات المجتمع المدني وأثرها على تعزيز مفاهيم التعاون وتبادل الخبرات والأدوار. إلى جانب ذلك إشكالية التركيز على الخلافات والتباينات دون بناء التوافق حول قضايا بعينها. ترتبط أيضا تلك الإشكالية بضعف ثقافة التطوع والتي أشرنا لها في فقرة سابقة. وبالتالي تؤثر محدودية التشبيك وضعف تكوين الشراكات والعمل الجامعي بين المنظمات وبعضها على مدى فاعلية وتأثير المنظمات على عمليات صنع السياسات واتخاذ القرار من ناحية، ومن ناحية أخرى تؤدي للمزيد من إضعاف المجتمع المدني وسهولة تفككه.

**6. دوائر المساءلة:**

ونقصد بالإنابة توجه بعض منظمات المجتمع المدني للحديث بالنيابة عن المجموعات المستهدفة التي تمثلها، ويعرف المجلس الدولي لسياسات حقوق الإنسان دوائر المجموعات التي تحاسب المنظمات أمامها بأنها "الأشخاص الذين تعمل المنظمات لأجلهم أو معهم أو نيابة عنهم. وفي حالة المنظمات الحقوقية فإن الدائرة المركزية تتمثل عادة في الضحايا والناجين من الانتهاكات الحقوقية، أما باقي المنظمات فهي تتمثل في المستفيدين من عملها، أو في أعضائها.[113]

109- للمزيد أنظر: أسماء نويرة، نشأة وتطور وتحديات الحركة الحقوقية في تونس، مرجع سبق ذكره.

110- للمزيد أنظر: محمد طارق، حوكمة حركة حقوق الإنسان في المغرب، مرجع سبق ذكره.

111- للمزيد أنظر: يارا شاهين، معضلات مستعصية: قضايا الحوكمة الداخلية في المنظمات الحقوقية المصرية، مبادرة الإصلاح العربي، أكتوبر 2017، https://goo.gl/jUi4eA

112- For More: Mapping civil Society in Lebanon, Opcit.

113- يارا شاهين، معضلات مستعصية: قضايا الحوكمة الداخلية في المنظمات الحقوقية

وهنا نشير لمثال **الحالة الفلسطينية**، فعلى الرغم من الدور الذي تلعبه المنظمات في مجالات مواجهة الاستيطان ومصادرة الأراضي وفضح ممارسات الاحتلال وانتهاكاته لحقوق الشعب الفلسطيني، إلا أن العديد من المنظمات التطوعية الفلسطينية ونتيجة للشرط التاريخي الذي نشأت فيه فهي تفتقد بشكل ما لتقاليد الممارسة الديمقراطية، وهو ما يضع تساؤلات وشكوك حول فاعلية تمثيل هذه المنظمات.[114] إلى جانب وجود حول التصورات السلبية عن تأثر المنظمات بالعوامل الخارجية إما المتعلقة بالسلطة الفلسطينية وبالهيئات المانحة وفقا لتقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2016.[115]

وبالتالي فإن هذه الإشكالية تظهر سواء كانت هذه المنظمات تعمل بالتنمية، أو الثقافة أو منظمات حقوقية وتظهر هذه الإشكالية عند تبني المنظمات خطابات نيابة عن مجموعاتهم المستهدفة دون العمل على تمكين هذه المجموعات المستهدفة للحديث عن نفسها، ومن شأن هذا في بعض الأحيان أن يؤثر على مصداقية تمثيلهم لهذه المجموعات في حالة عدم خضوعهم للمساءلة أمام المجتمعات والمجموعات التي تسعى لتمثيلها أو تمكينها أو الدفاع عنها.

**7. عدم وضوح الرؤية وغياب استراتيجيات عمل طويلة الأمد:**

في بعض الأحيان يتمثل جزء مهم من أنشطة منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في توفير الخدمات الاجتماعية. وهو ما يؤدي إلى تداخل أعمالهم مع أعمال الحكومات، مع عدم الاعتراف بهما من قبل الحكومات والمواطنين.[116]على سبيل المثال، تقوم معظم منظمات المجتمع المدني في **المغرب** بدور أكثر وضوحا وسهولة

---

المصرية، مرجع سبق ذكره.

114- تيسير محيسن، المجتمع المدني الفلسطيني (الوظيفة والدور)، المركز الدولي للأبحاث والدراسات، https://goo.gl/XTH3ib

115-The 2016 Civil Society Organization Sustainability Index for the Middle East and North Africa, United States Agency for International Development, https://goo.gl/vkZFsj

116-The Role Of NGOs And Civil Society Organizations In The Deployment In Rural And Remote Areas In The Arab Region: The Need To Transform Constraints Into Opportunities, ESCWA, https://goo.gl/aChwm9

في مجالات الخدمات والمساعدات وبناء القدرات بينما يظل أثرها ضعيفا على مستوى الممارسة الفعالة في مجال السياسات والممارسات والرصد وبناء واتحادات والتشبيك مع حركات اجتماعية.[117]

ووفقا لتقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2012، فإن في جميع أنحاء المنطقة، نادرا ما تنخرط منظمات المجتمع المدني في تخطيط طويل الأمد نظرا إلى الافتقار إلى التمويل الآمن. ولذلك، فإن كثيرا من منظمات المجتمع المدني تغير من أنشطتها وأولوياتها لتناسب متطلبات التمويل المتاح. في **الأردن**، لم يكن لدى 70٪ من منظمات المجتمع المدني لا رؤى تنظيمية ولا بيانات عن المهام، وكان التخطيط الاستراتيجي بشكل عام منعدم. وتعتبر لبنان وفقا للتقرير هي الاستثناء حيث أصبح التخطيط الاستراتيجي شائعا تعززه برامج بناء القدرات. وعلى سبيل المثال في **الضفة الغربية وقطاع غزة**، تنتج منظمات المجتمع المدني الخطط الاستراتيجية بناء على طلب المانحين.[118]

مما تقدم يمكننا الإجمال بأن عدم وضوح الرؤية والأهداف هم نتيجة لوجود تداخل في بعض الأحيان بين العمل السياسي وبين العمل بمنظمات المجتمع المدني وإثر ذلك على فهم المنظمات للدور المنوط بها والذي تتحدد على أساسه أهدافها. وفيما يتعلق بوضع استراتيجيات طويلة الأمد، فكما يرتبط بالعامل الذاتي المتعلق بالمنظمات فهو أيضا في الكثير من الأحيان يرتبط بعوامل خارجية كالتمويل والظروف السياسية.

**ب) إشكاليات وعوامل موضوعية مرتبطة بهياكل وقدرات المجتمع المدني:**

نتناول هنا الإشكاليات التي ترتبط بالسياق الذي تعمل به فيه منظمات المجتمع المدني وربما ليست هذه الإشكاليات هي محور التركيز في الورقة، ولكن هناك ضرورة للإشارة لها ولأثارها على هياكل وقدرات منظمات المجتمع المدني.

117- محمد طارق، حوكمة حركة حقوق الإنسان في المغرب، مرجع سبق ذكره.
118- تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2012 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2012، https://goo.gl/zj44Cm

ومن أهم هذه الإشكاليات على سبيل المثال إشكالية الأطر القانونية التي تحكم عمل منظمات المجتمع المدني وما فرضته ولا زالت تفرضه تلك الأطر القانونية من معوقات على عمل تلك المنظمات، إلى جانب إشكالية العلاقة مع الدولة، والتي تتسم بالتذبذب ما بين المواجهات الصريحة وبين فرض القيود الاجرائية والسياسية على عمل منظمات المجتمع المدني. وعادة ما تلعب القيود السياسية والاجرائية دورا سلبيا في التأثير على تطوير آليات راسخة للحوكمة الداخلية والشفافية في العديد من منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية بمختلف أنشطتها وتوجهاتها كرد فعل على تلك القيود ومحاولات المنظمات لحماية عملها واستمراره.[119]

ومن أهم الإشكاليات أيضا الإشكالية المرتبطة بالتمويل واستدامته حيث يعد مدى توافر التمويل وشروطه واحدا من أهم محددات نشاط منظمات المجتمع المدني، ويتوقف نشاط الغالبية من هذه المنظمات على وجود مصادر تمويل ثابتة تضمن بقاءها واستمرارية أنشطتها، وما يرتبط لها من تحديات مثل مشروطية التمويل الأجنبي، ضعف مستوى التمويل الوطني وتشتت أولوياته، وعدم تكافؤ الفرص في الوصول إلى مصادر التمويل. وبالتالي، لا شك أن صعوبة وانتقائية الحصول على التمويل العام والأجنبي التي تواجه منظمات المجتمع المدني من أجل دعم أنشطة منظمات المجتمع المدني يعرق نشاطها ويؤثر عليها بأشكال غير ملائمة أحيانا لأهدافها وتوجهاتها كما أن طرق التمويل ومشروطيتها وتوفرها في مجالات أو من جهات معينة ومحدوديتها في مجالات أو من جهات أخرى تؤثر على العمل الداخلي للمنظمات واختيارها لأولويات برامجها وطرق اتخاذ القرار الداخلي.[120]

ولذلك على الرغم من ارتباط هذه الإشكاليات بعوامل خارجية إلا أن لها آثارها الجلية على تطور المنظمات من حيث الحوكمة والشفافية ومن حيث قدرة المنظمات على القيام بأدوار أوسع داخل المجتمعات العربية.

119- يارا شاهين، معضلات مستعصية: قضايا الحوكمة الداخلية في المنظمات الحقوقية المصرية، مرجع سبق ذكره.
120- حفيظة شقير، إشكاليات حوكمة حركة حقوق الإنسان في تونس، مرجع سبق ذكره.

**الخاتمة: تحليل أثر تلك الإشكاليات على المجتمع المدني من حيث الهيكل والقدرات**

تبقى التساؤلات حول آثار تلك الإشكاليات السالف ذكرها على هياكل منظمات المجتمع المدني التنظيمية والإدارية، إلى جانب آثارها على قدرات العاملين بمنظمات المجتمع المدني ومدى تأثير ذلك على أداء المنظمات للأدوار المنوطة بها في المجتمع وعلى بقائها واستمراريتها وفاعليتها.

تلعب الإشكاليات الذاتية التي قمنا باستعراضها دورا في التأثير السلبي على قدرات وهياكل منظمات المجتمع المدني، فضعف الثقافة الديمقراطية وارتباط المنظمات بأشخاص مؤسسيها يؤدي في الكثير من الأحيان إلى **ضعف هياكل هذه المنظمات** وتفككها في نهاية الأمر. خاصة عند ارتباطها بأشخاص مؤسسيها مما يعرقل من تطور المنظمات ونموها.

إلى جانب ذلك فضعف المؤسسية وعدم وجود نظم للحوكمة الداخلية والمحاسبة يؤدي إلى **ضعف قدرة تلك المنظمات في بناء كوادر وتراكم خبرات تنظيمية ومهنية** على مدار عملها. فعلى سبيل المثال في تونس، لا تزال العديد من المنظمات الحقوقية تسعى من أجل إثبات حقها في الوجود والعمل على نحو مستقل، كما أنها تشكو من ضعف تقني يحول دون بناء كل الكفاءات الجديدة القادرة على تفعيل دور واسع ومؤثر في المراحل الانتقالية على سبيل المثال.[121]

وفي إطار آخر يمكن أن يؤدي ضعف المؤسسية في ظل السياقات القانونية والأمنية المقيدة لعمل منظمات المجتمع المدني إلى **سهولة الاختراق من جانب الدولة** وفرض السيطرة في النهاية على هذه المنظمات.

إلى جانب ذلك تؤثر الإشكاليات المرتبطة بالمهنية **على قدرة المنظمات على الوفاء بالأدوار المنوطة بها**، فعلى سبيل المثال تجد منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء المنطقة العربية صعوبة في أن تحافظ على الموظفين نظرا لندرة الموارد وصعوبة التمويل.[122] ما

121- محمد طارق، حوكمة حركة حقوق الإنسان في المغرب، مرجع سبق ذكره.
122- تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2012 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مرجع سبق ذكره.

يؤثر على قدرات المنظمات في الوصول للفئات المستهدفة في حالة المنظمات العاملة على التنمية والتمكين الاقتصادي والاجتماعي على سبيل المثال.

على الناحية الأخرى، تشكل منظمات المجتمع المدني جزءا كبيرا من سوق العمل لخريجي العلوم الاجتماعية. فنجد أن معظم الموظفين في منظمات المجتمع المدني في العالم العربي يحملون شهادات في العلوم الاجتماعية. تعتبر منظمات المجتمع المدني خيارا مهنيا رئيسيا لهم وخاصة تلك المنظمات المرتبطة بالعمل الحقوقي والبحث والتدريب.[123] وبالتالي فإن ضعف المعايير المهنية في تلك المنظمات يؤثر على مجالات العمل بها ويجعل المنظمات الأجنبية جاذبة بشكل أكبر لخريجي أقسام العلوم الاجتماعية ما يؤثر على المدى الطويل على تراكم الخبرات المهنية في منظمات المجتمع المدني.

وكما أسلفنا هناك بعض العوامل والإشكاليات الموضوعية المرتبطة بهياكل وقدرات منظمات مجتمع المدني كإشكاليات الأطر القانونية وما تفرضه من قيود إجرائية على عمل المنظمات وأيضا للقيود السياسية التي تفرضها الأنظمة العربية على المنظمات وأخيرا إشكالية التمويل واستمراريته وما تتركه هذه الإشكاليات من آثارا واضحة على هياكل وقدرات وعمل منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية.

123- Rima Majed, Op.cit. *

الأوراق الخلفية

# علاقة المجتمع المدني والمؤسسات الدولية بعد 2011

محمد العجاتي

لم يكن المجتمع المدني وليد حراك نهاية 2010 مطلع 2011 في المنطقة العربية، إلا أنه وباستثناء دول محدودة واجه المجتمع المدني قبل هذا التاريخ عوائق عديدة شلت أحيانا حركته وجعلته غير قادر على المشاركة الفاعلة في تنمية المجتمع. وفي مقدمة هذه العوائق التشريعات التي تبدأ من حظر كامل كما في حال السعودية وليبيا على سبيل المثال لا الحصر، لحرية مقيدة بالإطار القانوني أو من خلال الممارسة العملية لأجهزة الدولة مثل حال مصر والمغرب عللي سبيل المثال لا الحصر كذلك. وهذه الممارسات كانت تحد من حرية النشاط ومن حق تأسيس الجمعيات ومن ملاحقة السلطات للنشطاء والعاملين في منظمات المجتمع المدني. لكن إلى جانب العوائق التي تضعها ولا تزال الحكومات هناك عوامل أخرى تتحمل مسئوليتها بشكل رئيسي منظمات المجتمع المدني التي لا تزال في حاجة إلى نقد ذاتي ومراجعة للكثير من أوضاعها وأساليب عملها. وبالتالي فالعلاقة بينها وبين المؤسسات الدولية بصيغ التعاون المختلفة التزمت بمساحة ضيقة في ذلك التعاون فرضتها عليها المساحة الضيقة بالأساس التي كانت ممنوحة للمجتمع المدنيمن جانب وقدرات وإمكانيات هذا المجتمع مؤسسيا على الجانب الآخر.

وفي نهاية العام 2010 بدأ الحراك العربي من ثورة الياسمين التونسية إلى التحركات التي لحقتها في عدد من الدول ومنها مصر في يناير 2011، ثم اليمن وحتى سوريا لاحقا[124]، كان هناك عامل مشترك رغم اختلاف أنماط النظم الحاكمة في هذه الدول، جميع الحالات كان جزء رئيسي منها رد فعل على السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي تنادي الجهات المانحة تبنيها اقتصاديا من أجل قبول التمويل، التي أدت إلى اتساع الفوارق الطبقية والاجتماعية في المنطقة العربية[125] وأفقرت قطاعات جماهيرية واسعة. على سبيل المثال طوال سنوات حكم بن على، اتبع الاقتصاد التونسي سياسات فتح الأسواق والاندماج في الاقتصاد العالمي. ولطالما نالت السياسات الاقتصادية هناك مديح المؤسسات الدولية التي وصفت التجربة بالمعجزة بعد أن نجحت في

124- لمزيد من المعلومات: سلامة كيلة، ثورة حقيقية ... منظور ماركسي للثورة السورية، https://bit.ly/2JN7wNQ

125- محمد العجاتي (محرر)، الفجوات الاجتماعية والفوارق الطبقية في المنطقة العربية، منتدى البدائل العربي، مارس 2017.

تحقيق متوسط للنمو يصل إلى ٪5 سنويا على مدى عقدين من الزمان وليس 5 أعوام فقط كما هو الحال في مصر[126]. ثم جاءت الأزمة العالمية في 2008 لتهبط بمعدل النمو بعد أن تقلص الطلب الأوروبي على الصادرات التونسية. ومع مضى سنتين على الأزمة عادت أسعار الغذاء والمواد الأولية للصعود متجاوزة مستوياتها القياسية في 2008. وفى تونس كما في مصر، اقترن النمو بما يسمى بالتطور المركب واللا متكافئ. أي أن ثماره لا تتوزع بشكل عادل بين الفئات المختلفة في المجتمع، خاصة بين جموع المنتجين ولا في الأقاليم المختلفة[127]. وهو ما كان للمنظمات الدولية الرسمية دور رئيسي في فرضها.

أما عن المنظمات الأهلية الداعمة ماليا وفنيا للمنظمات العربية، أبرز إشكاليات ظهرت وتم مناقشتها ما قبل الحراك بخصوص طبيعة هذه العلاقة هي تطوير هذه العلاقة من علاقة المانح لعلاقة شراكة، حيث تعتبر المنظمات الدولية المصدر الرئيسي لمنظمات المجتمع المدني الحقوقية والتنموية في ظل غياب ثقافة التمويل الأهلي في المنطقة التي تذهب في معظمها إلى العمل الخيري. فهناك قطاع من المنظمات المانحة خاصة منظمات المجتمع المدني الأوروبية التي تتمتع بقدر من الاستقلالية ساهمت عبر هذه العلاقة في بناء المجتمع المدني في المنطقة قائمة على الشراكة والتفاهم المشترك ونقل الخبرات وتطوير القدرات وتأسيس شبكات محلية وإقليمية ودولية فمثلت العلاقة استجابات لاحتياجات مجتمعية أو مؤسسية تطرحها بالأساس المنظمات المحلية، ومكنت منظمات من لعب دور هام في قضايا مجتمعية تتعلق بالنوع الاجتماعي أو التنمية القائمة على منهج حقوقي ولعل عمل منظمة مثل أوكسفام نوفيب في مصر مع عمال المحاجر[128]، أو في مجال الدعم النقابي للعمل، أو التعاون مع مؤسسات مثل نساء ديمقراطيات في تونس مثال جيد في هذا المجال[129].

126- وائل جمال، انتفاضة الياسمين التونسية الخالق الناطق هناك الناطق الخالق هنا، الشروق، 18 يناير 2011، https://goo.gl/KecPzB

127- المرجع السابق

128- مؤسسة وادي النيل لرعاية عمال المحاجر بالمنيا، https://bit.ly/2l8d73k

129- Femmes Democrates, http://femmesdemocrates.org.tn/

وساهمت هذه العلاقة في طرح مفاهيم حاكمة للعلاقة قائمة على الحوكمة والشفافية الديمقراطية الداخلية مما طور بنية المنظمات في الطرفين، كما اتسمت هذه العلاقة بالدعم والمساندة التي تحتاجها منظمات المنطقة. إلا أنها لم تكن حالة عامة إذ لم تتمكن كثير من المنظمات الدولية من تجاوز علاقة المانح وظل التداخل بين دور المانح والشريك إشكالية في طريقة التعامل والعمل المشترك، خاصة مع عدم قدرة العديد من المنظمات الدولية على استيعاب السياق المحلي أو الإقليمي وضروراته واحتياجاته في كثير من الأحيان (العديد من الدراسات الخاصة بالشفافية التي جرت في المنطقة ما قبل 2010 ركزت على مفهوم الشفافية بمعنى مكافحة الفساد بينما كانت معظم الحالات تحتاج تناول القضية من منظور تداول المعلومات). كما لم تخلو هذه الحالة من استغلال، فتحت مسمى الشراكة استخدمت بعض المنظمات المانحة هذه العلاقة في فرض أجندات ووجوه بل وخلقت مؤسسات دون قواعد حقيقية في العديد من الحالات، وكما أشرنا بخصوص فرض سياسات نيو ليبرالية اقتصاديا (مشروعات القروض الصغيرة في المناطق الفقيرة) كما لعبت دورا في خلق ظاهرة المنظمات غير الحكومية التي تؤسسها الدول للاستفادة من منح هذه الدول (المعونة الأمريكية ومشروعات البنية التحتية في أكثر من دولة).

مثل الربيع العربي بمثابة الأمل لتلك المؤسسات الدولية، مع ما صاحبه من إشارات برغبة شعبية للتحول الديمقراطي، فسارعت المؤسسات الدولية بإصدار بيانات الترحيب بهذه التحولات وأكدت فيها على تطلعاتها لبناء حياة ديمقراطية في البلاد وهو ما عبرت عنه مؤسسات مثل الأمم المتحدة ومفوضية الشئون الخارجية للاتحاد الأوروبي.[130]

تحاول هذه الورقة تتبع تطور هذه العلاقة ما بعد الحراك العربي سواء في مرحلة صعوده أو مرحلة الخفوت والتراجع التي تلت ذلك، مع الفصل ما بين المنظمات الدولية الرسمية مثل المنظمات التابعة للأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي وصناديق التنمية الخاصة بالدول المختلفة... الخ وسنطلق عليها المؤسسات الرسمية، ومنظمات

130- تسلسل زمني: الأصداء وردود الفعل الدولية على أحداث مصر، بي بي سي عربي، 11 فبراير 2011، https://goo.gl/qpZbaZ

الأهلية التي تدعم المجتمع المدني في المنطقة سواء منظمات مجتمع مدني أو وقفيات... الخ، وسنستخدم عليها مصطلح المنظمات الداعمة.

**أولا: تأثير الحراك على العلاقة بين المؤسسات الدولية والمجتمع المدني في المنطقة العربية**

كأن الحراك العربي بمثابة أداة الخروج من ذلك الباب الضيق للعمل الأهلي، فعلى الرغم من عدم دعوة المجتمع المدني لها، إلا أن شعاراتها وأبرز فاعليها كانوا من الفاعلين الأساسيين، ولا يمكن أبدا فصلهم عن تأثير وجود ذلك المجتمع بتلك المساحات الضيقة التي أتيحت له قبل الحراك، مما أدى إلى إيجاد ضرورة لتحليل وضع المجتمع المدني وتطويره وخلق مساحة من الاهتمام الشعبي والحكومة به، فالأولى وجدت فيه وجهة للتعبير وإيجاد حلول للمشاكل والقضايا المختلفة، والثانية وجدت فيه بابا خلفيا لزعزعة استقرار الدولة. في النهاية لم يكن هناك مفرا من أنه ثمة حقيقة أن المجتمع المدني في المنطقة العربية أصبح أحد الفاعلين الرئيسيين في المجال العام في الفترة التي أعقبت الحركات في المنطقة انطلاقا من ديسمبر 2010. كما أنه شهد نموا ملحوظا حيث تم تسجيل ثلاثة آلاف جمعية جديدة في أربعة أشهر فقط في مصر[131] أما في تونس التي يصف البعض الحراك الذي تشهده منذ 2010–2011 بأنه حراك جمعياتي، نظرا للدور الذي تلعبه منظمات وجمعيات المجتمع المدني في التحول من دولة بن علي القمعية إلى دولة أكثر انفتاحا وديمقراطية، وكذلك الدور الجاذب التي لعبته تلك الجمعيات في دمج الشباب التونسي للعمل العام خاصة في ظل حالة الوهن التي أصابت الأحزاب السياسية جراء سياسات بن علي، وصل عدد الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني في تونس إلى 18822 جمعية في 2016.[132] في حين شهدت اليمن انطلاقا كبيرا في تأسيس منظمات المجتمع المدني في أعقاب الانتفاضة ضد حكم علي عبد الله صالح في 2011، فإذا كان عدد المنظمات العاملة في اليمن بلغ 13 ألف منظمة، فإن 30٪ من جملة هذه المنظمات تم تأسيسها بعد فبراير 2011.[133]

131- منظمات المجتمع المدني بين الفتنة والفضيلة، الأهرام، 24 يناير 2014، https://goo.gl/8Te2vx

132- دراسة حول واقع المجتمع المدني بتونس، جمعيتي، 2016، https://goo.gl/3BV2X9

133- منظمات المجتمع المدني في اليمن بين المهنية والاسترزاق، إرم نيوز، https://goo.gl/VGLGfu

كذلك في الحالة السورية فمع انطلاقة الثورة انتشرت المئات من منظمات المجتمع المدني «الأهلي» في جميع أنحاء سوريا، وأخذت دورها في تعزيز الحراك الاحتجاجي الثوري، وترسيخ البنية التنظيمية داخل المجتمع، إلا أن تنامي حدة العنف جعلها تعيد هيكلة نفسها لتلبي الحاجات أكثر، وتحولت إلى هياكل إدارة على المستوى المحلي في ظل غياب أجهزة الدولة في مناطقها.[134]

هذا التطور أدى إلى ضرورة البحث عن تطوير وتقوية المنظمات لنفسها وفق أطر الديمقراطية والحوكمة والمواطنة والمساواة. ومن ناحية أخرى، لم يكن من الممكن للمؤسسات الدولية والجهات المانحة أن تتجاهل حدث بتأثير وثقل هذا الحراك، وأثره على المجتمعات، وهو ما انعكس عليها وعلى عملها في المنطقة.

**أ) المؤسسات الرسمية:**

بدأ المشهد الجديد الذي تكون في أعقاب 2011 من فرض نفسه على توجهات المؤسسات الدولية، وأصبح التحول الديمقراطي أحد أكبر مجالات عملها في دول الربيع العربي، ضاعفت المؤسسات الدولية تمويلها لمؤسسات المجتمع المدني، ففي مصر وصل إلى 200 مليون دولار في دولة مثل مصر وذلك بعد أن قرر الاتحاد الأوربي وهيئة المعونة الأمريكية ضخ مبالغ مالية كبيرة لهذه المنظمات في فترة ما بعد الثورات[135]. وفي تونس، حصلت 75 جمعية تونسية على مجموع 8 مليون و614 ألف دينار، خلال سنة 2017، وأعلنت عن ذلك عبر الصحف خلال الفترة من أول يونية إلى 31 أكتوبر 2017.[136] وبدأت المؤسسات في إعلان تمويلها لمشروعات لكافة الحركات فهي لا تشترط الإشهار من قبل وزارة التضامن الاجتماعي وفسر البعض ذلك بأنه يهدف إلى تمويل بعض الحركات غير المسجلة، وركزت المؤسسات الدولية أنشطتها في التأكيد على المشاركة المدنية ودعم والإعلام وحرية تداول

134- ديناميات المجتمع المدني في سورية بعد ثورة 2011، المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام، 24 نوفمبر 2017، https://goo.gl/NCVfgu

135- دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر من 2011: 2016، المركز الديمقراطي العربي، 4 يونية 2017، https://goo.gl/xz5tVg

136- التمويل الأجنبي للجمعيات، أيّ نصيب للأحزاب؟، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، 19 يناير 2018، https://goo.gl/CuL8Ft

المعلومات والمشاركة في الحياة السياسية والانتخابات ونشر الاجتماعية والسياسة وحقوق الإنسان.

ولم يقتصر عمل المؤسسات الدولية فقط على تقديم المنح المالية لمنظمات المجتمع المدني، بل شمل الدعم أيضا الشق المعرفي والدعم غير المادي لتلك المنظمات، مثل الدعم القانوني والاستشاري، وتقديم المعارف والمهارات اللازمة للتصدي للقضايا محل اهتمام المجتمع المدني، فعلى سبيل المثال يعد مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان "OHCHR" التابع للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أحد أبرز الداعمين للمجتمع المدني في المنطقة بشكل غير مادي[137].

وبادر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم الدعم للعمليات الانتقالية في أعقاب الحركات الثورية في البلدان العربية، إذ وفر تدريبات وخبرات فنية للعمليات الانتخابية في سبعة بلدان في المنطقة بما في ذلك مصر وتونس واليمن[138]. كما بدأ الاتحاد الأوروبي أيضا في دعم مؤسسات المجتمع المدني المصرية وبشكل خاص تلك المؤسسات المهتمة بقضايا حقوق الإنسان، حيث أنها تمثل أحد أهم القضايا التي تستحوذ على اهتمام الاتحاد الأوروبي، وتشير بعض التقارير إلى ضخ الاتحاد الأوروبي 8 ملايين يورو في العام 2012-2011 للمنظمات العاملة في هذا المجال[139].

إلا أن هذا الدعم لم يكن دائما إيجابيا فقد أظهرت الثورات العربية في الأعوام الماضية أن النماذج الاقتصادية المتبعة فيها، والمدعومة من قبل الاتحاد الأوروبي، قد فشلت في تحقيق الأهداف التنموية الموعودة، وتسببت في تراجع واضح في نفاذ المواطنين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الرغم من إقرار الاتحاد الأوروبي بهذا، إلا أن "السياسات الأوروبية بعد الثورات أخذت من شراكة دوفيل إطارا لها، وتماشت مع خيارات المؤسسات المالية الدولية، التي استمرت في الترويج لمزيد من تحرير

137- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير السنوي 2011-2012، المستقبل المستدام الذي نريد، UNDP، https://goo.gl/MxpCjE

138- المرجع السابق.

139- التمويل الأجنبي للمجتمع المدني في قفص الاتهام، موقع المجلة، 21 يونية 2012، https://goo.gl/AQ4saA

التجارة والتمويل والخصخصة وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذلك التقشف في الإنفاق لسد عجز الموازنة للدولة. وتعد تدخلات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية من أهم المؤثرات الخارجية على السياسات العامة في العالم العربي، وخاصة على السياسات التي تمس العدالة الاجتماعية، كالسياسات الاقتصادية وسياسات الزراعة والتجارة والصناعة وسياسات التشغيل".[140]

**ب) المنظمات الداعمة:**

أمام تلك التطورات، حاولت المنظمات الداعمة هي الأخرى لعب دور في عملية التحول التي شهدتها تلك الدول، وهو ما أصابها بحالة تردد **ما بين تقوية الشراكة مع مؤسسات المنطقة والرغبة في لعب دور مباشر**. على الرغم من أن أحد أهدافها الرئيسية هو دعم منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في الدول التي تعمل بها، إلا أن العديد من المنظمات وجدت في عملها بشكل مباشر دون الاعتماد على وسيط يتمثل في منظمة أو جمعية محلية، أحد الحلول لتعظيم دورها في الفترات الانتقالية التي شهدتها دول المنطقة.

ففي مصر، أصبحت العديد من المنظمات المانحة الدولية تعمل بشكل مباشر مع الفئات التي تستهدفها في مصر عن طريق برامجها، مثل المعهد الديمقراطي الوطني، الذي يعمل في مصر منذ عام 1995.[141]

وفي هذا الإطار اتجهت بعض المنظمات المانحة إلى العمل في بناء مؤسسات الدولة عوضا عن بناء قدرات المنظمات المحلية، فتراجعت برامج التطوير المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني لصالح برامج لتطوير البرلمان ومؤسسات الدولة، وشملت برامجها للدعم تقديم المشورة الفنية إلى لجان صياغة الدستور وورش العمل التدريبية للبرلمانيين الجدد، خاصة النساء والشباب.[142] وهو ما يمكن أن نقول إنه رفع

140- هبة خليل، توصية سياسية للاتحاد الأوروبي، نحو دور إيجابي لتحقيق العدالة الاجتماعية في العالم العربي، منتدى البدائل العربي للدراسات، https://goo.gl/ti7VTz

141- موقع المعهد الديمقراطي الوطني، مصر، https://goo.gl/K7mSpc

142- Managing Institutional Change, global partner governance, https://goo.gl/rM6yu7

مهنية العديد من منظمات المنطقة في هذا المجال من خلال إشراكها في هذا العمل، إلا أنه وبالذات مع دخول أعداد غير قليلة من شباب الحراكات العربية لمنظمات المجتمع المدني ونقص خبراتهم المؤسسية أثر سلبا على القدرات المؤسسية لمنظمات المنطقة التي تراجعت -كما سبق الإشارة-برامج دعمها المؤسسي من قبيل مهارات التخطيط والإدارة والحوكمة الداخلية لصالح هذه النوعية من البرامج التي تركز على مؤسسات الدولة.

كما شهدت دول الحراك قادمون جدد تمثل في منظمات المجتمع المدني من شرق أوروبا وهي المنطقة التي شهدت تحولا ديمقراطيا في فترت التسعينيات، في محاولة لنقل تجربتها وخبراتها في هذا المجال، إلا أنها في معظمها قامت بهذا الدور بطريقة أقرب للتبشير منها إلى تفاعل يمكن من الاستفادة من تجاربهم، فجاءت معظمها خارج السياق وأقرب لرواية تجارب نجاح أكثر من كونها تجارب يتم دراستها بنجاحاتها وإخفاقاتها للخروج بدروس مستفادة من هذه التجارب ووضعها في السياق الخاص بدول المنطقة. وهو ما وجد دعم كبير من المنظمات المانحة الأوروبية رغم أن تجارب مثل تجارب التحول في أمريكا اللاتينية كان يمكن أن تكون أكثر فائدة إلا أن غياب مؤسسات داعة لنقل هذه الخبرات حد بشدة من الاستفادة من هذه التجارب.

**ثانيا: تراجع الحراك العربي، استراتيجيات قديمة للتعامل مع وضع متغير**

في مصر أدت ثورة يناير إلى إسقاط نظام مبارك الراسخ لثلاثة عقود، وهو ما جعل الحكومات المتعاقبة تحاول تفسير ما حدث فشكلت لجان لتقصي الحقائق في الشهور القليلة اللاحقة. وقد ورد فيما يتعلق بالتمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني في مصر، أن منظمات أمريكية وأوروبية مولت منظمات غير حكومية مصرية في برامج وصفتها بالمشبوهة تتعلق بالحوكمة والديمقراطية[143] وهو ما يفسر الهجمة الأمنية التي نفذتها الحكومة المصرية على تلك المنظمات واعتقال عدد من العاملين بها، سواء من المصريين أو غير المصريين. وفي ديسمبر 2011، داهمت قوات أمنية مصرية

143- النص الكامل لتقرير لجنة تقصى الحقائق حول التمويل الأجنبي للجمعيات الاهلية بمصر، مصرس، 17 نوفمبر 2011، https://goo.gl/bWKqEd

مكاتب 17 من منظمات المجتمع المدني في القاهرة بحثا عن أدلة عن مصادر تمويل تلك المنظمات. واستهدفت المداهمات المكاتب المحلية لمنظمة "المعهد الجمهوري الدولي" و"المعهد الوطني الديمقراطي" الأمريكية وغيرها من المنظمات.[144] وكانت تلك الإجراءات بداية لتعامل تشوبه الهواجس من قبل الدولة تجاه المجتمع المدني، وهو ما عبر عنه القانون رقم 70 لسنة 2017 الخاص بتنظيم عمل الجمعيات الأهلية، وهو القانون الذي وصف بأنه سيسحق عمل المجتمع المدني في مصر.[145]

أما في تونس، فإن القانون المنظم لعمل الجمعيات هناك الصادر عام 2011، والذي تراه الكثير من المنظمات المدنية مكسبا وطنيا بعد الثورة، تحذر اليوم من المساس بطابعه التحرري من خلال الدعوات لمراجعته وتعديله تكثيف الآليات الرقابية على عمل الجمعيات الأهلية، خاصة بعد اتهام عدد من الجمعيات الخيرية بتهم تتعلق بتمويل أنشطة إرهابية، فيراه كثيرون أمرا ضروريا في ظل شبهات حول انتماءات بعضها في المقابل يتخوف آخرون من أن يؤدي ذلك إلى التضييق على العمل الأهلي والخيري.[146]

وفي اليمن تواجه المنظمات الأجنبية، خاصة المنظمات العاملة في مجال دعم الديمقراطيات والمشاركة السياسة، الاتهامات والشبهات التي تواجه نظيراتها المحلية، وتزيد عنها بمسألة الحساسية المفرط من النشاط الأجنبي في البلاد خاصة إذا اتخذ من قضايا الديمقراطيات والمرأة مجالا لنشاطاته وتمويلاته.[147] حتى الدول التي حدث فيها تغيير من داخل النظام مثل المغرب أو الأردن فهناك تراجع واضح في كثير من المكتسبات.

144- الأمن المصري يداهم مكاتب بعض منظمات المجتمع المدني، بي بي سي، 29 ديسمبر 2011، https://goo.gl/RzDcTk

145- مصر: قانون جديد سيسحق المجتمع المدني، هيومن رايتس ووتش، 2 يوليو 2017، https://goo.gl/Hh1F6R

146- تونس تلزم الجمعيات بتقديم كشوف التمويل الأجنبي، الجزيرة، 21 يونية 2017، https://goo.gl/RPXPpY

147- يصل عددها إلى قرابة 9 آلاف ... ماذا تعمل منظمات المجتمع المدني في اليمن؟، المصدر أونلاين، 29 يناير 2012، https://goo.gl/t11cRs

أما حالة سوريا وليبيا التي وقعت في فخ الحروب الأهلية فكانت هي الأكثر تأثيرا على استراتيجيات التعامل بين المنظمات الأجنبية والمنظمات العربية. إضافة إلى عامل هام يجب الإشارة له هنا وهو بداية انتقال عدوى الثورات لدول في أوروبا مثل اسبانيا أو حتى حركة وول ستريت في الولايات المتحدة، جعل المنظمات الرسمية تراجع موقفها من فكرة الثورة ككل.

**أ) المؤسسات الرسمية:**

تخضع المؤسسات الدولية وآليات العمل فيها إلى ديناميكيات القوة، فما تستطيع أن تفرضه تلك المؤسسات بقوة القانون الدولي، وحتى العهود والمواثيق الدولية التي صدقت عليها الدول ذاتها، قد لا تستطيع أن تفرضه على دولة أخرى بالرغم من المخالفات الصريحة التي قد تكون تلك الدولة قد مارستها، ويعود ذلك إلى وزن وتأثير الدولة على الساحة الدولية ومحيطها الإقليمي، ولعل الغزو الأمريكي للعراق في 2003 دون أي غطاء من الشرعية الدولية مثالا قويا لأثر ديناميكيات القوة في العلاقات الدولية داخل المؤسسات الدولية.

وعلى الرغم من ضمان العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في مادته 22 التي نصت في الفقرة 1 على "لكل فرد حق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك حق إنشاء النقابات والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه"[148]. إلا أن العديد من الدول تنتهك تلك المادة وتقودها، ووفقا لوزن الدولة النسبي في العلاقات الدولية يكون رد فعل المجتمع الدولي. وخير دليل على ذلك هو تعيين سفير السعودية بالأمم المتحدة في جنيف على رأس لجنة الخبراء المستقلين في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة رغم أن المملكة «تقبع في المرتبة 164 من أصل 180» على جدول تصنيف حرية الصحافة لعام 2015 الذي أعدته منظمة مراسلون بلا حدود.[149]

وفي هذا الإطار ظلت هذه المنظمات حبيسة شبكات العلاقات السابقة للحراك فظل

148- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، https://goo.gl/s7husc

149- فرانس 24، انتقادات شديدة لاختيار السعودية لرئاسة لجنة خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، https://bit.ly/2x8F8Ap

خبرائها وشركائها ونقاط تواصلها في دول الحراك هي ذاتها المنتمية للنظم ما قبل الحراك وهو ما أعطى هذه الشبكات دفعة قوية ساعدتها على عودة سيطرتها على مقاليد الأمور، بل مثلت الباب الدوار لعودة بعض رموز النظام القديم للساحة السياسية بعد فترة انتقل للعمل فيها في هذه المؤسسات وعاد للحياة السياسية تحت لافتة "خبير بمنظمة دولية".

**ب) المنظمات الداعمة:**

لا يمكننا بالطبع وضع كافة المنظمات الأهلية والجهات الداعمة في نفس السلة فمنهم من آثر السلامة وانسحب من الدول التي تشهد تراجعا في المسار الديمقراطي، فأغلقت أبوابها وإما نقلت مقرها لدول أخرى أو توقفت تماما عن العمل، بعضهم بعد محاولات للتسجيل القانوني لم تنجح، وبعضهم لم يخض هذه التجربة من الأساس. إلا أن هناك منظمات أخرى توجهت لدعم مؤسسات المنطقة العربية عبر وسطاء. وبعضهم استكمل المسار في محاولات للتوائم مع الوضع الجديد ففي في أبريل 2017 تم التوقيع على اتفاق بين مصر وألمانيا حول عمل المؤسسات السياسية الألمانية في مصر، وقالت السفارة الألمانية في بيانها أنها، ترحب بهذا الاتفاق، وتعتبره خطوة أولى ومهمة لعودة المؤسسات الألمانية. وهو الاتفاق الذي بموجبه تم وضع آلية تنظم مجالات العمل ووسائله وتشترط موافقة الحكومة المصرية سنويا على المشروعات وتقارير لمتابعة الأنفاق كل 6 شهور، كما تلتزم المؤسسات الألمانية بالحصول على موافقة الحكومة على قائمة العاملين غير المصريين وتوفير قائمة سنوية بأسماء جميع العاملين، وينص الاتفاق على التزام المؤسسات الألمانية بعدم التعامل إلا مع المنظمات والمؤسسات غير الحكومية المسجلة تبعا للقانون. وقد شمل الاتفاق مؤسسات كونراد أدناور وفريدريش إيبرت وناومان وهانس زيدال وأتاح لهاينريش بول وروزا لوكسمبرج الانضمام بناء على رغبة أي منهما بعد موافقة الحكومة المصرية.[150] وقد بدأ من الاتفاق أن منظمات المجتمع المدني الدولية مرحب بها في مصر، شريطة الالتزام بمعايير ومحددات العمل التي تضعها

150- ننشر نص اتفاق «مصر وألمانيا» على عودة المؤسسات الألمانية للعمل: آلية مشتركة لتحديد المشروعات والتمويل ومجالات العمل، البديل، 15 سبتمبر 2017، https://goo.gl/yY5kVy

الحكومة المصرية. إلا أنه من الجدير بالذكر أن هذه المنظمات منذ ذلك الحين شبه متوقفة عن العمل بعد أن وضعت نفسها تحت وصاية سلطة هدفها وقف العمل الأهلي في شكله الحقوقي أو حتى التنموي الذي يقوم على منهج حقوقي.

وفي اليمن، التي تعاني أزمات إنسانية طاحنة منذ انطلاق عملية عاصفة الحزم بقيادة السعودية للإطاحة بنفوذ الحوثيين في البلاد، حيث ضربت الكوليرا المواطنين الذين يعانون نقص حاد في الغذاء بالإضافة إلى العمليات العسكرية المستمرة، وقد حذرت المؤسسات الدولية المعنية بالصحة مرارا من كارثية الوضع في اليمن.إلا أن المساعدات الدوائية والغذائية الدولية حال بينها وبين وصولها إلى الشعب اليمني الصراع السياسي بين الحكومة المدعومة خليجيا من جهة، ومن جهة أخرى الحوثيين، ففي حين تلقى المؤسسات الدولية هجوما من قبل الحكومة المدعومة خليجيا نظرا لنشرها بيانات عن تردي الأوضاع الإنسانية وتحميلها مسئولية ذلك الوضع للحصار الخليجي على اليمن[151]، نجد أن منظمات الإغاثة الخليجية تلقى ترحيبا من قبل الحكومة[152]. وبالتالي فإن الصراع في اليمن يلعب دورا في تحديد أي المنظمات غير مرحب بها، وأيها مرحب بها.

في هذا الإطار يمكننا تبين غياب استراتيجيات واضحة، واستمرار التنافس بين المنظمات الدولية، وعدم قدرتهم على اتخاذ موقف جماعي يمكن من تطوير علاقتها مع منظمات المنطقة. بل أنه يجب الإشارة كذلك لإصرار كل منظمة أجنبية على استراتيجيتها وقلة المرونة في التعامل مع العديد من المنظمات في الدول التي تشهد تراجع. بل أن هذا الإصرار على استراتيجيات ثابته وضعت لتحقيق أهدافهم بشكل مباشر، وعدم إشراك منظمات المنطقة بشكل جاد في طرح اجندة عمل قابلة للتطبيق في ظل الظروف الراهنة، قد عرض بعض هذه المنظمات في بعض الأحيان للخطر أو أدى لتوقف عملها.

151- أوكسفام: المنظمة التي تتبنى الخطاب الحوثي لأجندة مشبوهة، يمن برس، 26 نوفمبر 2015، https://goo.gl/iy9Me8

152- وزير الإدارة المحلية اليمني: السعودية تحملت 60 في المئة من «العمل الإغاثي»، الحياة، 9 مايو 2016، https://goo.gl/7tqNh5

إلا أن هذه الحالة كما أنها لا يمكن تعميمها على الجميع في الخارج، هناك دول في المنطقة لم تشهد هذا الانغلاق والتراجع بالدرجة التي تؤثر على عمل المنظمات فيها. إلا أننا يمكن أن نرى أنها ما زالت العلاقة بين المنظمات الداعمة ومنظمات هذه الدول تعاني من ذات الإشكاليات الخاصة بالمرحلة السابقة، وهو ما يحتاج لتطوير، حتى لا يتراجع دور المنظمات في ظل حالة التراجع العامة في المنطقة.

**خاتمة:**

من الواضح من تتبع طبيعة العلاقة أن الحراك كان هو الحاكم لطبيعة العلاقة، وأن طرفي العلاقة سواء المحلي أو الدولي اتبعوا استراتيجيات رد فعل لتطور الحراك ومحاولة التفاعل معه أكثر من كونهما قد قاموا بتطوير استراتيجيتهم لبناء علاقة إيجابية طويلة المدى، بل وأنه في كثير من الأحيان كان الركون لاستراتيجيات قديمة هو الأسلوب لمواجهة تطورات ولدت حالة من عدم اليقين بخصوص مسار وعمل العمل الأهلي.

كما أن الإشكالية الموروثة مما قبل الحراك والمتمثلة في علاقة مانح أم شريك –ورغم أن الحراك كان فرصة ذهبية لتطوير علاقة شراكة حقيقية–ظلت حاكمة حتى في مرحلة صعود الحراك، وتمثل ذلك في اتجاه العديد من المنظمات الدولية إلى التخلي عن الشراكة ومحاولة العمل المباشر على الأرض في الدول التي شهدت هذا الحراك. إلا أن هذا الأسلوب أثبت كذلك أن فهم السياق لا يعني بالضرورة القدرة على التعامل معه فخبرات العمل في ظل أوضاع منفتحة ديمقراطية تختلف تماما عن خبرات العمل في ظل نظم منغلقة أو تشهد تراجع في هامش الحريات والديمقراطية. ومازال في هذا الإطار الفصل بين الديمقراطية وحقوق الإنسان الذي تعلنه العديد من المنظمات الدولية خير دليل على ذلك، رغم أن التجربة أثبتت في مصر على سبيل المثال في عهد الإخوان أنه لا ديمقراطية بدون حقوق، ولا حقوق بدون ديمقراطية مثلما تثبت التجربة اللاحقة لحكمهم.

أما فيما يخص المنظمات الدولية في غالبيتها فمن الواضح أنها كانت شريكا أساسيا في تراجع الحراكات العربية عبر انصياعها للتوازنات الدولية وجعل محاور التركيز

الخاصة بها على الآليات على حساب القيم، وشبكة علاقتها مع النظم القديمة التي ظلت قائمة، وأجنداتها النيوليبرالية التي حاولت فرضها طوال هذه الفترة خاصة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي. أو عبر تسييس العمل مما أفقدها مصداقية واضحة مثلما حدث في اليونسكو والاسكوا فيما يخص القضية الفلسطينية والتراجع أمام ضغط إسرائيل وحلفائها، وهو ما حدث بعد قصف غزة مع منظمات داعمة كذلك. كما أنه كما سبقت الإشارة وصول بشائر الحراك خارج المنطقة وانفجار صراعات أهلية في المنطقة وصعود تيارات اليمين السياسي في عدة دول كان له أثرا سلبيا في دور هذه المنظمات في عملية التغيير ودعم منظمات المجتمع المدني في المنطقة.

**أما المنظمات الداعمة فنسبة غير قليلة منها لم تتمكن –كما سبقت الإشارة–** في تجاوز دور المانح إلى دور الشريك. وتصارع وتيرة العمل في ظل الحراك صاحبه تعقيدات إدارية وضعف في المرونة واضح. فين حين واكب التراجع غياب أي محاولات فعالة للتنسيق لمواجهة ذلك، وعودة لاستراتيجيات قديمة غير ملائمة، مع إصرار يدفع المنظمات المحلية التي ما زالت قادرة على العمل للتوائم مع هذه الاستراتيجيات، خاصة في ظل تراجع إمكانيات الدعم أمامها، إلى تغيير قد تؤثر بالسلب على هوية المنظمات، أو أمن العاملين بها، أو محدودية الأثر نظرا لتفضيلها تحقيق أثر مباشر على بدائل قد تكون في ظل الوضع الراهن ذات أثر أكبر على المدى الطويل، لكنها لا تتفق مع استراتيجيات الجهات الداعمة.

إذا كانت المنظمات الرسمية محكومة بموازين قوة مرتبطة بالعلاقات الدولية، فالمنظمات الداعمة يجب أن تحاول الخروج من هذه الإشكالية، وأن تركز بوضوح على بناء شركات طويلة المدى بناءً على استراتيجيات المنظمات المحلية في هذه المرحلة، وليس العكس، أي أن تتسم بقدر أكبر من المرونة والانفتاح، وأن يكون الهم الأول لها تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في الدول التي لم تشهد تراجعات كبيرة، والحفاظ على تواجد المجتمع المدني في الدول التي شهدت تراجعات، ودعم خلق شبكات إقليمية قادرة على تبادل الخبرات والدعم المتبادل الذي قد يصل لتنفيذ مشروعات مؤسسات في دول من خلال دول أخرى أو وضعها في سياق أوسع يقلل المخاطر على المنظمات المعرضة للخطر.

دراسات الحالة

# المجتمع المدني المغربي، تحصين المكتسبات وحماية الاستقلالية

أسماء فالحي

**"يعلمنا التاريخ الاجتماعي أنه لا وجود لسياسة اجتماعية دون حركة اجتماعية قادرة على فرضها"**

**بيير بورديو**

إن السؤال المطروح في إطار هذه الورقة هو محاولة فهم مطالب واحتياجات المجتمع المدني المغربي ما بعد الحراكات في المغرب وأبعادها السياسية وعلاقتها بمسلسل الديمقراطية في البلاد. يفترض هذا السؤال أن هناك تغييرات طرأت على المطالب والاحتياجات التي عبر عنها جزء من الفاعلين والفاعلات على مدار عشرين سنة الماضية على الأقل، سواء فيما يخص البيئة القانونية والسياسية أو ميكانزمات التدخل أو على مستوى الموارد المادية أو أشكال وطبيعة التنظيم وموضوعات الاشتغال. لا تهتم هذه الورقة بالخوض في النقاش حول تعريفات المجتمع المدني ومضمون المفهوم، وتعتمد التطرق للمجتمع المدني باعتباره فضاء لممارسة الديمقراطية من أجل بناء وتكريس الديمقراطية.

ستحاول هذه الورقة ملامسة بعض المداخل التي تساعد في الإجابة عن هذا التساؤل من خلال تتبع كرونولوجي لتطور الظاهرة الجمعوية بالمغرب، تشخيص ملامح علاقة المجتمع المدني بالدولة وباقي الفاعلين، توصيف التقلبات الجارية في بنية وطرق وآليات اشتغاله، محاولة إبراز التحولات التي طرأت ولا زالت تطرأ على موضوعاته وقدراته في تحويل الإشكالات الاجتماعية إلى إشكالات سياسية، وعلى تموقعه السياسي داخل حقل الصراع الاجتماعي العام. إضافة إلى معالجة الأسئلة المرتبطة بشرعية تمثيليته الاجتماعية وقدرته على احتضان المطالب والحركات الاجتماعية الصاعدة.

**في بعض علامات التطور الكرونولوجي للفعل المدني بالمغرب:**

مر المجتمع المدني المغربي خلال تطوره بمجموعة من المراحل حددتها البيئة السياسية والمؤسساتية سواء قبل فترة الحماية التي عرفت تنظيمات مدنية تقليدية (جماعة، القبيلة، الزاوية، توازة...) أو خلال فترة الحماية حيث تأسست تنظيمات مرتبطة

بالحركة الوطنية، أو في فترة ما بعد الاستقلال حين برزت تنظيمات مرتبطة بالأحزاب السياسية حينها أو ما كان يسمى بالتنظيمات الموازية من قبيل جمعيات الطفولة والشباب والجمعيات النسائية.

في فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي اتسمت علاقة الدولة بعدد من الجمعيات المرتبطة بالأحزاب المعارضة اليسارية منها بالخصوص بالصراع الشديد والقمع الممنهج للقوى السياسية المعارضة، في حين بدأ الاهتمام المتزايد على المستوى الدولي والوطني بقضايا وموضوعات حقوق الإنسان. تأسست في هذا السياق جمعيات كالعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان سنة 1972، ثم الجمعية المغربية لحقوق الإنسان سنة 1979، ثم المنظمة المغربية لحقوق الإنسان سنة 1988؛ وتعددت بعد ذلك المنظمات الحقوقية، وتكونت عدة جمعيات نسائية للدفاع عن حقوق المرأة، والمطالبة بالمساواة وفق ما تقتضيه الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. تعود هذه الخصوبة في انتشار الظاهرة الجمعوية منذ مرحلة ما بعد الاستقلال إلى ظهير الحريات العامة سنة 1958 الذي أتاح مبكرا تأسيس الجمعيات وفق النظام التصريح، رغم المحاولات المستمرة للنظام السياسي لتعديل القانون بما يحد من طابعه التحرري وإخضاعه لمنطق الترخيص.

في أواسط الثمانينات، بدأت السلطة في نهج سياسة المنافسة في الساحة المدنية من خلال خلق جمعيات جديدة ودعمها وتشجيع الأعيان والشخصيات المقربة من القصر على تسييرها وهي ما سمي انتقادا بجمعيات "السهول والوديان والجبال" التي استمدت اسمها منها وتأسست في عدد كبير من مناطق المغرب وأغدقت عليها بالكثير من الأموال والمساعدات. في وقت خضعت جمعيات ومنظمات ثقافية للتضييق والمنع ترافقت معها إصدار مذكرات تحد من ولوجها إلى المرافق العمومية. وساهمت هذه السياسة في ترسيخ ثقافة التبعية والخضوع للدولة من طرف الجمعيات الموالية وتكريس راديكالية الجمعيات المعارضة ورفضها لأي نوع من المشاركة واستمرت في نضالها الديمقراطي والحقوقي خارج مساحات التفاوض.

تواصلت منافسة السلطة للفاعل المدني وفتحها المجال لبروز جيل جديد من

الجمعيات معا ما عاشته البلاد من أزمة اقتصادية اضطرت على الدولة على إثرها إلى تطبيق إملاءات المؤسسات المالية الدولية من خلال وضع برنامج التقويم الهيكلي. حيث نتج عن ذلك تراجع الدولة عن أدوارها الاجتماعية وفتح المجال أمام تنظيمات المجتمع المدني لملء هذا الفراغ من خلال إحداث جمعيات تنموية وخيرية.

خلال التسعينات، اضطرت، السلطة نتيجة للضغط الوطني والدولي إلى الاستجابة الجزئية للمطلب الحقوقي من خلال الإفراج عن المعتقلين السياسيين وتأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وإصلاح قانون الأسرة والبدء في عملية معالجة ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من خلال خلق لجنة التعويض المادي لضحايا الانتهاكات.

مع تقلد الملك محمد السادس الحكم تم تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة سنة 2004 للنظر في الانتهاكات الجسيمة التي عرفها المغرب في السنوات ما بين 1965 و1999 استجابة لتوصيات المناظرة الوطنية للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتي نظمتها ثلاث جمعيات رئيسية في المشهد الحقوقي المغربي وهي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان ومنتدى الحقيقة والانصاف. وسينضم إلى الهيئة فيما بعد شخصيات حقوقية بارزة على رأسها المعتقل السياسي الراحل إدريس بنزكيري. ويمكن اعتبار هذه التجربة الانطلاقة الحقيقية لاعتماد الدولة للخطاب الحقوقي ولمسلسل إدماج الفاعلين الحقوقيين والمدنيين البارزين في المشهد المؤسساتي الرسمي أو ما قدم كانطلاقة لاعتماد منهجية الإصلاح من داخل النظام فيما اعتبر آنذاك تلاقي نوايا الإصلاح بين القصر والفاعل المدني.

**المجتمع المدني: أدوار، استراتيجيات وآليات عمل جديدة:**

شكلت بداية الألفية الثانية تسجيل العديد من المكتسبات على مستوى الديمقراطية وحقوق الإنسان ساهم فيها بروز مجتمع مدني قوي استطاع تطوير قدراته وآليات عمله، حيث تعتبر تجربة الحركة النسائية مثلا خير مؤشر على تلك الطفرة النوعية. فقد ساهمت هذه الأخيرة في تحقيق مكاسب مهمة على مستوى قانون الأسرة مثلا من

خلال اعتماد التشبيك الوطني والجهوي والدولي والحشد وطرح البدائل والتنسيق مع مختلف الفاعلين السياسيين. مع انفتاح الفضاء العام تنامى من جديد السلوك الاحتجاجي، وبرزت المطالب المرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والعدالة الاجتماعية، حيث أصبحت مثلا حركة المعطلين حاملي الشهادات العليا تؤسس فضاء شوارع العاصمة بشكل شبه يومي. كما لعبت بعض الجمعيات دورا مهما في تأطير الاحتجاجات، كتجربة تنسيقيات مناهضة ارتفاع الأسعار بمبادرة من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان.

وبرزت الأنسجة الجمعوية التي تشتغل على التنمية الديمقراطية وتقوية قدرات المجتمع المدني كالفضاء الجمعوي مثلا وجمعية منتدى بدائل المغرب، وامتدت برامجها إلى فتح النقاش حول استراتيجيات وأدوار المجتمع المدني ودعم قدرات جيل جديد من الفاعلين الشباب، خاصة في الجهات والمناطق الهامشية، وطرح أسئلة الحكامة داخل المجتمع المدني وبشكل أساسي دعم التقائية المجتمع المدني الحقوقي والتنموي الديمقراطي. ولقد شكلت محطات المنتدى الاجتماعي المغربي فضاء لمحاولات التشبيك بين الفاعلين في مختلف المناطق ومحاولة التفكير الجماعي، باختلاف زوايا ومواضيع التدخل، في حلم مغرب آخر ممكن، مغرب المساواة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. اعتمد الفاعلون المدنيون خلال هذه الفترة مختلف آليات التدخل سواء الضغط والتفاوض مع السلطات أو طرح البدائل والاشتغال في القرب وتقديم الخدمات للمواطنين أو التأطير والتربية على حقوق الإنسان. كما كانت حاضرة في رصد وتتبع الانتهاكات كتجربة المرصد المغربي للحريات العامة وكذا تتبع الاستحقاقات الانتخابية من خلال تشكيل تجربة الائتلاف المدني لملاحظة الانتخابات. وهو ما سمح، كما يقول الباحث خالد لحسيكة[153] بتحويل الفاعل المدني من مطالب بالتغيير إلى منتج للتغيير الاجتماعي.

153- خالد لحسيكة، أرضية النقاش حول المجتمع المدني في المغرب، قدمت بمناسبة اللقاء الوطني لمرصد الحريات العامة.2007.

لقد تطورت خلال هذه الفترة قدرات وآليات اشتغال المجتمع المدني واكتسب إمكانات تفاوضية وتحالفية قوية، لدرجة أصبحت معها سياقات البناء السياسي للمشكلات الاجتماعية الجديدة تكاد ترتهن بالفعل المدني بمختلف أبعاده. يرجع هذا في جزء منه إلى تراجع قدرة الفاعل الحزبي على ممارسة أدواره السياسية، نتيجة فقدان الديمقراطية التمثيلية لهامش مهم من شرعيتها ولظهور حركات اجتماعية تتجاوز آليات الوساطة السياسية الحزبية في دفاعها عن مطالبها.

**الحركة المدنية بالمغرب وسياسات الاحتواء ونزع الشرعية:**

سيكون لإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من طرف الملك سنة 2005 والتي ستشرف عليها مصالح وزارة الداخلية، أثر كبير في تغيير مورفولوجيا المجتمع المدني بالمغرب. بالفعل، وصل عدد الجمعيات حسب إحصائيات وزارة الداخلية لسنة 2014 116.638 مقابل 47.000 سنة 2007 و90.000 سنة 2012. وحسب المصدر نفسه، تأسست ما بين عامي 2005 و2016، 85 جمعية يوميًا. وأشارت التقارير أنه في العام 2013 عرف يوم واحد فقط تدشين نحو 750 جمعية. وتضاعفت بأربع مرات عدد التعاونيات ما بين 2014 و2017.وحسب نفس الدراسة فإن الجمعيات التي تعمل في القطاع الاجتماعي تشكل ٪24 وتليها تلك المتخصصة في مجال البيئة والتنمية المستدامة. أما الجمعيات التي تشن حملات في مجالات السياسة أو حقوق الإنسان تمثل أقل من 1 ٪ إلى 3 ٪[154].

تزايدت حالة ضعف الإطارات الحزبية نتيجة الانشقاقات المتتالية وصراع الزعامات وانحصار مساحات الديمقراطية الداخلية، ونتيجة استمرار الدولة في التدخل في الحياة الحزبية الداخلية وإصرارها على التحكم في المشهد الحزبي. مقابل ذلك تقوى موقع السلطة الملكية وتدخلها القوي في البرامج التنموية وتملكها لخطاب المفهوم الجديد للسلطة والحوكمة والتنمية. على إثر ذلك، أصبحت الجمعيات المحلية منها خصوصا، شريكا أساسيا للدولة في تطبيق سياساتها التنموية، بحيث يرى الباحث

154- في دراسة لوزارة الداخلية، مغرس، 29-12-2014، https://goo.gl/6m16xR.

محمد الطوزي[155] أن الدولة قامت بإضفاء الطابع المؤسسي على دور المنظمات غير الحكومية في عمليات التخطيط المحلي إلى درجة جعلها منافسًا للطبقة السياسية. وهو الشيء الذي يطرح بحدة سؤال الاستقلالية. ويؤكد، أن المجتمع المدني أصبح في غالبيته مكونا من جمعيات محلية تنموية أو خيرية تتطلب وساطة حكومية وإدارية للوصول إلى الموارد، ما يجعل منها ترتبط بشكل وثيق بالسلطات العامة.

سيرافق هذا الاستثمار الهائل للموارد في النسيج الجمعوي الوطني عملية استقطاب الأطر الجمعوية كخبراء أو داخل ما سمي بمؤسسات الديمقراطية التشاركية والحكامة بامتداداتها الجغرافية، وسينظم مرة أخرى عدد كبير من الفاعلين والفاعلات إلى العمل على التغيير من داخل المؤسسات. وهو ما قد يشكل في بعض الأحيان فرصة للتحسين القدرة التفاوضية وللتأثير في مراكز القرار، لكنه يطرح مرة أخرى إشكالية الاستقلالية عن التوجه الرسمي والذي يفرضه الالتزام بطبيعة وشكل تدخل المؤسسات.

في الحقيقة، يمكن اعتبار أن من بين الأسباب الأساسية لتراجع القوة التأطيرية والترافعية للمجتمع المدني هي نجاح السلطة في استقطاب عدد مهم من الفاعلين، بشكل هدد المفهوم الأساسي الذي يؤطر عمل المجتمع المدني وهو الاستقلالية. وهذا لا يعني هنا الحكم على نية الفاعلين أو التشكيك في دور المؤسسات، بل يثير فقط ملاحظة أساسية وهي أن مأسسة مشاركة المجتمع المدني ومأسسة قضايا وأشكال تدخله، قد ساهم بشكل أو بآخر في فقدانه لروحه وحيويته وفلسفة عمله وقدرته على مساءلة الأوضاع القائمة واقتراح البدائل، كما يسأل قيم الطوعية والتطوع كجوهر الممارسة المدنية. لقد أصبح عدد كبير من الجمعيات، كما يقول الطوزي، أدوات إضافية للتدخل العام للدولة[156]. وبغض النظر عن أهداف ونتائج هذا التدخل فالحقيقة أنه يساهم في استمرار تحكم السلطة في الفاعلين الأساسيين في التغيير.

155- Mohamed Tozy,La Société civile entre transition démocratique et consolidation autoritaire: le cas du Maroc, dans La société civile dans le monde musulman, 2011.

156- المرجع نفسه.

**المجتمع المدني ما بعد 2011:**

**بين تضخم الخطاب الرسمي واحتباس بيئة العمل:**

شكل حراك 20 فبراير انتقالا واضحا من الاحتجاج الاجتماعي القطاعي إلى التعبير عن المطلب السياسي العام والشمولي،[157] وبالفعلسيعيد الحراك وضع سؤال الديمقراطية وفصل السلطات والعدالة الاجتماعية إلى صلب النقاش المجتمعي، كما سيعيد إلى الواجهة مفهوم الحركات الاجتماعية وموقعها داخل المجتمع المدني كجماعات ضغط وترافع وتفاوض خارج الإطارات المدنية التقليدية تسمح ببروز فاعلين مدنيين جدد. تجدر الإشارة هنا إلى تباين مواقف الفاعلين المدنيين التقليديين من الحراك، حيث يمكن القول مثلا إن الحركة النسائية لم تكن داعمة للحراك بقوة لاعتبار مشاركة جزء من القوى الإسلامية داخله. وستتم الإجابة الرسمية على مطالب الحراك من خلال فتح ورش الإصلاح الدستوري لـ 2011 الذي فتح الباب أمام المجتمع المدني لتقديم مقترحاته. وقد قدمت بالفعل العديد من الجمعيات مذكراتها للجنة الاستشارية لتعديل الدستور واستجابت لدعوة اللقاء بها، فيما رفضت بعض الجمعيات تلبية الدعوة، وقاطعت أشغال اللجنة التي اعتبرتها غير ديمقراطية مطالبة بإحداث مجلس تأسيسي.[158]

تضمن دستور 2011 بعض البنود التي تقر بالحقوق الأساسية وبالخيار الديمقراطي وتضفي طابع الدستورية على بعض المطالب التاريخية كمطلب الاعتراف بالهوية الثقافية واللغوية الأمازيغية كما تضع بعض مقومات فصل السلط وتخصص حيزا كبيرا للديمقراطية التشاركية وتكرس دور المجتمع المدني.

بالفعل، نصت الفقرة الثانية من الفصل السادس من الدستور على أن «تعمل السلطات العمومية على توفير الظروف التي تمكن من تعميم الطابع الفعلي لحريات المواطنين والمواطنات، والمساواة بينهم، ومن مشاركتهم في الحياة الاقتصادية

157- عبد الاحد السبتي، الشعوب العربية وعودة الاحد، منشور في أسئلة حول انطلاق الربيع العربي سلسلة بحوث ودراسات رقم 49، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

158- ثلاث جمعيات حقوقية تقاطع لجنة المنوني، جريدة الصباح، 12 أبريل 2011، https://goo.gl/zwBJGL.

والثقافية والاجتماعية. ونصت الفقرة الثالثة من المادة الثانية عشرة بشكل واضح على «أن تساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية في إطار الديمقراطية التشاركية في إعداد القرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية»، كما أن المادة الثالثة عشرة أكدت على أن «تعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية» ، أكد على الدور الأساسي الذي يلعبه المجتمع المدني في إطار الديمقراطية التشاركية وإدراج الحق في تقديم العرائض وملتمسات تشريعية والمساهمة في بلورة السياسات العمومية.

كما نص الدستور بشكل غير مباشر في مجموعة من فصوله على ضرورة إشراك المجتمع المدني في مسلسل اتخاذ القرار العمومي، فالفصل السادس والعشرون أكد على دور الدولة في تدعيم تنمية الإبداع الثقافي والفني، والبحث العلمي والتقني والنهوض بالرياضة، وهو التوجه نفسه الذي أكد عليه الفصل الثاني والثلاثون في ضرورة اتخاذ السلطات العمومية تدابير توسيع مشاركة الشباب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية والسياسية، كذلك مساعدتهم على الاندماج في الحياة النشيطة والجمعوية، وتيسر ولوجهم للثقافة، والعلم، والتكنولوجية.

لقد كرس المشرع الدستوري دور الجمعيات، كفضاءات للوساطة بين الدولة والمجتمع للتعبير عن مصالح المواطنين. واعتبر بذلك أن الجمعيات تلعب دورا استراتيجيا في دعم الخيار الديمقراطي والنهوض بالحقوق وكفضاء لانخراط المواطن في الحياة العامة. **ويبقى السؤال، ماذا عن المرور من دستور المطالب إلى دستور التفعيل؟**

مرت سبع سنوات على الحراك الشعبي لـ 2011 وعلى إصدار الدستور، والحقيقة أنه لم يتحقق شيء فيما يتعلق بتفعيل بنود الوثيقة الدستورية المرتبطة بحرية الجمعيات، بالرغم من خطاب رسمي يقر بأهمية المجتمع المدني وضرورة تقويته. لقد ساهم تلاشي حراك 20 فبراير وتطورات الأوضاع إقليميا ودوليا وضعف الفاعل الحزبي في تأخر وثيرة الإصلاح. ولعل الحركات الشعبية التي عرفها المغرب في السنوات

الأخيرة في الحسيمة وزاكورة وجرادة كمثال، دليل على الاحتقان الاجتماعي نتيجة غياب إصلاحات حقيقية تستجيب للمطالب السياسية والاجتماعية للمواطنين والمواطنات. بل وتسجيل تراجعات على مستوى حرية التعبير والتجمع، يعبر عنها قمع الوقفات الاحتجاجية والاعتقالات في صفوف المتظاهرين والمحاكمات وتضييق متزايد على حرية الجمعيات والصحافة. مرحلة أخرى من تاريخ المغرب، تكشف فيها الدولة عن عدم استعدادها لتعزيز الديمقراطية والحرية وفتح الفضاء العام للتنافس الحر للأفكار والمشاريع بعد تلاشي الضغط المجتمعي، وتعيد فيها اعتماد ازدواجية الخطاب والممارسة والتملص من الالتزامات.

وفي محاولة سريعة لإعادة تقديم أبرز مطالب المجتمع المدني فيما يتعلق بحريته، بدى من البديهي الرجوع إلى سنة 2013 كمحطة أساسية تبلورت خلالها وثيقتين من المفترض أنها تلخص الإشكالات والمطالب الأساسية فيما يخص البيئة الملائمة للفعل المدني في المغرب ما بعد دستور 2011. وتمثلت في خلاصات المبادرة الحكومية التي سميت بالحوار الوطني للمجتمع المدني[159] والمبادرة المدنية في شكل إعلان الرباط[160] كحوار موازي رفض الانخراط في الحوار الحكومي لأسباب مرتبطة بتشكيلة لجنة الحوار ومنهجية اختيار أعضاءها، والحضور المكثف للقطاعات الحكومية داخلها[161].وبغض النظر عن المواقف المتباينة من اللجنتين فقد أصدرت كلتاهما الخلاصات التي تبلورت خلال سلسلة من اللقاءات الوطنية والجهوية حضرتها ألاف الجمعيات للتعبير عن مطالبها. لا تختلف مطالب المجتمع المدني فيما يخص توفير بيئة ملائمة للقيام بأدوارها، كثيرا عما عبرت عنه الجمعيات منذ عقود، ولكنها اتخذت ما بعد 2011 من الاعتراف الدستوري مرجعا للترافع واعتمدت في رؤيتها على مفهوم الديمقراطية التشاركية عوض الإشراك الصوري وضرورة التحول

159- الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، https://goo.gl/cESjx1

160- تقرير اللقاء الوطني التحضيري يوم السبت 23 مارس 2013، https://goo.gl/DwKWNb

161- دينامية إعلان الرباط للجمعيات الديموقراطية، معاريف بريس، 13 مارس 2013، https://goo.gl/SBVwU6

إلى الاعتراف الفعلي بأدوارها وحريتها واستقلاليتها. وتلخص النقط الأتية هذه المطالب والتي تلتقيان مجملا في توصياتها من أجل دعم النسيج المدني وتطوير بيئة قانونية ومؤسساتية ملائمة لحرية الفعل الجمعوي.

**- إطار قانوني يحترم حرية الجمعيات:**

يؤطر ظهير رقم 1-58-379 الصادر في 13 نوفمبر 1958[162] والذي تم تعديله في أبريل 1973، يونيو 1994، يوليو 2002 وفبراير 2009 حق تأسيس الجمعيات. يقر هذا القانون بنظام التصريح لتأسيس الجمعيات بحيث لا تحتاج إلى ترخيص من السلطات العمومية .ووفقاً للمادة 5 من القانون» تقدم الجمعية تصريحا إلى مقر السلطة الإدارية المحلية الكائن به مقر الجمعية مباشرة أو بواسطة عون قضائي يسلم عنه وصل مؤقت مختوم ومؤرخ في الحال وتوجه السلطة المحلية الى النيابة العامة بالمحكمة الابتدائية المختصة نسخة من التصريح و نسخا من الوثائق المرفقة (...) وعند استيفاء التصريح للإجراءات المنصوص عليها في الفقرة اللاحقة، يسلم الوصل النهائي وجوبا داخل أجل أقصاه 60 يوم وفي حالة عدم تسليمه داخل هذا الأجل جاز للجمعية أن تمارس نشاطها وفق الأهداف المسطرة في قوانينها»

غير أنه وفي الواقع تواجه الجمعيات صعوبات عديدة في التأسيس تندرج في إطار الشطط في استعمال السلطة وتغليب الهاجس الأمني لعرقلة حرية تأسيس الجمعيات وتجديد مكاتبها. حيث أن الصعوبات المرتبطة بحرية الممارسة المدنية لا تجد مصدرها فقط في طبيعة النصوص القانونية بل في تطبيق نفاذ القانون وأجهزة الدولة لهذه النصوص مما يزيد في خلق متاعب يومية للفاعلين المدنيين. وهو ما يمكن وصفه بنوع من الصراع غير المتكافئ حول الهيمنة على الحقل العام[163] يعكس استمرار الدولة في إنتاج أشكال من المراقبة على المبادرات المواطنة بهدف حرمان المجتمع من تنظيمات ذاتية مواطنة قادرة على الانخراط في دينامية التغيير الاجتماعي. فغالبا ما يتم طلب

162- وثيقة حق تأسيس الجمعيات: صيغة مُينة بتاريخ 24 أكتوبر 2011.
163- خالد لحسيكة، المرجع نفسه.

وثائق إضافية.[164] لا ينص عليها القانون ويتم رفض إمداد الجمعيات بوصولات التصريح المؤقتة ناهيك عن النهائية. وحتى في حالة وضع التصريح عن طريق مفوض قضائي، فقد جاءت دورية والي بنك المغرب سنة 2007 لتضييق الخناق أكثر بحيث منعت البنوك من فتح حسابات مالية للجمعيات على أساس الوصل المؤقت.

يعتبر إذن تفعيل نظام التصريح المطلب الأساسي للمجتمع المدني المغربي بكل توجهاته، وذلك من خلال تخويل صلاحيات تلقي التصريحات للنيابة العامة، لدى المحاكم الابتدائية وإلغاء نظام الوصلين، والتقيد باحترام المساطر والوثائق المنصوص عليها في القانون وبإلزامية منح وصل واحد عند التأسيس أو تجديد مكاتب الجمعيات ووضع الجمعيات تحت رقابة القضاء لا غير. إضافة إلى ذلك، تطالب الجمعيات بضمان أليات انتصاف فعالة في حالة رفض تسليم الوصل من طرف السلطات وكذا تمتيع الجمعيات بالصفة المعنوية والحق في التنصيب كمطالبة بالحق المدني وإلغاء العقوبات السالبة للحرية والتقليص من قيمة الغرامات المالية.

**- الولوج العادل للدعم العمومي**

يؤكد المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات أن «...الموارد تؤثر تأثيرا كبيرا على حرية الجمعيات، إذ من شأنها إما أن تساهم في تعزيز فعالية واستدامة الجمعيات أو، على العكس، وضعها في موقف ضعف وتبعية». واعتبر أن من شأن وضع عقبات أمام ولوج الجمعيات إلى الموارد المالية أن يعيق ممارسة الحق في حرية الجمعيات وأن يمس بالحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.[165]

لا شك أن ضعف الدعم والتمويل العمومي وعدم وضوح وعدالة معايير الاستفادة

164- وفقاً لدراسة أجرتها اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بجهة بني ملال-خريبكة سنة 2012، فإن في أكثر من 4 حالات من أصل 10 طالبت السلطات الإدارية من الجمعيات وثائق غير المنصوص عليها القانون.

165- تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات، ماينا كياي، A/HRC/23/39،24 أبريل 2013، قدم إلى مجلس حقوق الإنسان، تطبيقا للقرارين 21/15 و21/ 16 للمجلس.

منه هي من الإشكالات الأساسية التي يطرحها الفاعلون المدنيون عند الحديث عن توفير البيئة الملاءمة لحرية الجمعيات. تتمثل المطالب في احترام حق الجمعيات في الولوج إلى التمويل الخارجي ووضع نظام للتمويل العمومي يرتكز على مبادئ الإنصاف والشفافية والاستدامة عن طريق تحديد معايير الانتقاء المعتمدة وتوفير نسبة من ميزانية الدولة والمقاولات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية من أجل دعم المجتمع المدني، وابرام اتفاقيات واضحة تحدد مسؤوليات وحقوق كل طرف واعتماد الشفافية من خلال الإعلان العمومي عن المبالغ والمستفيدين. كما تؤكد على ضرورة احترام استقلالية وحرية الجمعيات في وضع استراتيجياتها وبرامجها. وتؤكد الجمعيات كذلك على ضرورة احترام قواعد الشفافية داخلها من خلال نشر حساباتها للعموم واعتماد الديمقراطية الداخلية.

وتجدر الإشارة هنا أن موضوع تمويل المجتمع المدني خاصة التمويل الأجنبي غالبا ما يأخذ أكثر من حجمه، ويستعمل كذريعة للتشكيك في دور الجمعيات وفعاليتها ومحاولة فرض رقابة مبالغة عليها والتحكم في تطويرها للموارد، في وقت تشجع السلطات العمومية نفسها على الاحتكام إلى منطق المحسوبية، وتقديم الولاءات، والعمل وفق اجنداتها من أجل الولوج للتمويل. وقد أبرزت الدراسة[166] الشاملة التي أشرفت عليها منظمتي سيفيكوس والفضاء الجمعوي بالمغرب أن عددا كبيرا من الجمعيات لا تلج إلى التمويل العمومي أو الدولي أساسا. حيث إن ٪49.5 من الجمعيات التي شملتها الدراسة لا يتلقون أي تمويل عمومي، و٪88.9 لا يحصلون على تمويل من القطاع الخاص المحلي و٪90.9 لا يتلقون أي تمويلات من مانحين أجانب. إضافة إلى غياب التمويل المؤسساتي في مقابل تمويل المشاريع القريبة الأمد مما يضطر الجمعيات إلى التقيد ببرامج واستراتيجيات الممولين لضمان الاستمرارية. وكشف البحث الوطني الذي هم المؤسسات غير الهادفة للربح المنجز من قبل المندوبية السامية للتخطيط،[167] أن نصف الجمعيات لا تتوفر على مقر لأنشطتها وتعتمد ٪70

166- Civil Society Index For Morocco, https://goo.gl/HVpbt4

167- البحث الوطني حول المؤسساتغير الهادفة للربح (سنة المرجع 2007)، https://goo.gl/aTBXpo

من الجمعيات اعتمادا كليا على المتطوعين، كما أن 20 ٪ من الجمعيات تعمل بميزانية سنوية تقل عنما يناهز 500 دولار، وواحدة من أصل ثلاثة بأقل من 1000 دولار، كما أن لدى 5.4 ٪ فقط ميزانية تزيد عن 50.000 دولار سنويا. أماالجمعيات التي تفوق ميزانيتها 100.000 دولار فلا تمثل سوى 2.5 ٪ فقط من العدد الإجمالي.

**- نظام جبائي منصف:**

تستطيع الجمعيات بموجب القانون الحصول على صفة «المنفعة العامة» والتي تخول لها الاستفادة من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للخدمات التي تقدمها والسلع والبضائع والخدمات التي تقدم إليها كمساعدات من جهات أجنبية، وتخول للأشخاص الذاتيين والطبيعيين الذين يتبرعون لفائدتها من خصم مبالغ هذه الهبات من الدخل الخاضع للضريبة. كما تمكنها من التماس الاحسان العمومي بكيفية تلقائية مرة في السنة في مقابل خضوعها لمراقبة الأمانة العامة للحكومة. غير أنه في الواقع ولتعقيدات مساطر الحصول على هذه الصفة وعدم وضوح معايير منحها لا تتجاوز الجمعيات الحاصلة على هذه الصفة [168]225 جمعية في 2017. ولهاذا السبب يطالب العديد من الفاعلين المدنيين بإلغاء هذه الصفة أو تعميم الامتيازات التي تخولها على كافة الجمعيات. إضافة إلى ذلك تصاعد مطلب التمييز بين الجمعيات والشركات فيما يخص النظام الضريبي إنشاء نظام ضريبي ومحاسباتي خاص بالجمعيات وتكييفه مع حجم نشاطها وقدراتها البشرية باعتبارها منظمات غير ربحية.

**- احترام لأسس الديمقراطية التشاركية:**

بالرغم من تضمين الدستور لمفهوم الديمقراطية التشاركية، ظلت مشاركة المجتمع المدني بالمغرب حبيسة الفلسفة المركزية للدولة، ونهجها لسياسة انتقائية في تحديد مخاطبيها. وعلى سبيل المثال فقد قدم الوزير السابق المكلف بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني أمام البرلمان، استراتيجيته المتعلقة بالمجتمع المدني دون أي تشاور مع هذا الأخير، وشن بعد ذلك حملة تشهيرية على الجمعيات الديمقراطية تستهدف

168- Liste des associations reconnues d'utilité publique, https://goo.gl/Cyi26r

التشكيك في مصداقيتها[169]، كما عمل على محاولة فرض إطار قانوني للشراكة بين الدولة والجمعيات والذي تقوم روحه وأسسه على رؤية تنكر استقلالية الجمعيات وتجعلها مجرد منفذ للسياسات الحكومية. وحتى حينما كونت لجن بمبادرات حكومية للتشاور فيما يخص مسودات قوانين نجد أن المشاريع التي تقدم لا تأخذ بعين الاعتبار توصيات ومقترحات هذه اللجن (لجنة القانون المتعلق بالشباب والعمل الجمعوي، لجنة الحوار الوطني للمجتمع المدني، لجنة القانون المتعلق بهيئة المناصفة ...). بالإضافة إلى ذلك، فإن التوجه نحو إشراك الفاعل المدني في معظم البرامج والسياسات يطرح أسئلة مقلقة حول مصير ومستقبل هذه العلاقة، سيما وأن السياسات الماضية للدولة تميزت دوما بقدرة عالية على الإدماج السلبي للنخب وإفراغ المشاريع السياسية المعارضة من قدراتها على بناء سلطة مضادة. إن احترام أسس الدمقراطية التشاركية تبتغي تحقيق تفاعل إيجابي بين الفاعل المدني والفاعلين لآخرين دون إفقاده لاستقلاليته وقدرته على المبادرة.[170]

**شرعية التمثيل الاجتماعي: مطالب وفاعلين جدد:**

ظهرت ما بعد 2011 حركات شعبية قوية ذات طابع مجالي وترابي ارتكزت في مناطق الهامش التاريخي في المغرب حاملة لمطالب العدالة الاجتماعية والحق في اقتسام الثروة والتنمية الاجتماعية. ويمكن اعتبار هذه الحراكات امتدادا لحراك 20 فبرير التي كانت نفسها انتظامات ترابية مورس خلالها فعل الاحتجاج وتحرر المواطنون والمواطنات من الخوف من تملك الفضاء العمومي وهيمنة المركز على فعل الاحتجاج والتدافع السياسي. ويمكن افتراض أن حراك 20 فبراير شكل مساحة تعلم الانتظام الجماعي وأتاح إمكانية فرز قيادات محلية مستقلة عن كل أشكال الانتظام السياسي التقليدي.

طرحت هذه الأشكال الجديدة من الفعل الاحتجاجي تحديات على الدولة العاجزة عن تطوير مشروع اجتماعي يستجيب للمطالب، وأظهرت محدودية ميكانيزم إدماج

169- الشوباني يهاجم المجتمع المدني والجمعيات ويشبهها بالشركات، مغرس، 11-5-2012، https://goo.gl/nfTG2J

170- خالد لحسيكة، نفس المرجع

النخب الذي اعتمدته طوال 50 سنة أداة استراتيجية لتدبير صراعها السياسي مع مختلف أشكال المعارضة. كما أكدت بشكل قطعي عن عجز الفاعل الحزبي في التفاعل مع المطالب الاجتماعية المرتبطة بالعدالة الاجتماعية، والانحصار التام لقدراته التأطيرية. لكنها طرحت تحديات أكثر على الفاعل المدني الذي وبالرغم من المنحى التصاعدي لتطوره في السنوات الأخيرة، ورغم محاولاته لعب دور الحامل للمطالب الشعبية وحمايتها، كشفت هذه التحولات عن محدودية قدراته التنظيمية والتأطيرية في التفاعل مع هذه المطالب والفاعلين الجدد.

ويمكن افتراض أن هذا التراجع في جزء منه ناتج عن التأثير السلبي للمواقع والأدوار التي فرضتها منهجية التفاوض مع الدولة وسياسات إدماج الأطر والنخب. وناتج أيضا عن تردده في الانفتاح على المطالب الموضوعية التي برزت بشكل قوي ما بعد 20 فبراير، كموضوع الحريات الفردية والهوية الجنسية وحرية المعتقد وموضوع العدالة التنموية والمجالية. يرجع هذا القصور كذلك إلى تملك جيل جديد من النشطاء والقيادات الشباب، الذين شاركوا وقادوا الحراكات، لوسائل انتظام وتواصل وتعبير جديدة تغنيهم عن وساطة الفاعل المدني المركزي التقليدي.

يبدو مما سبق أننا أمام تحولات تنبئ بحدوث فرز جديد لبنية، وموضوعات، وأشكال انتظام الفعل المدني بالمغرب. ما يؤسس لتموقع سوسيو-سياسي يستمد من خلاله المجتمع المدني شرعيات اجتماعية جديدة متنوعة ومتشابكة في موضوعاتها، وأهدافها وطرق اشتغالها. تنتفي معها تدريجيا مظاهر احتكار المركز للمعارف والخبرات التي ظلت تضفي الشرعية التمثيلية على الإطارات والحركات المدنية التقليدية. وقد أصبحت الجهات المانحة أكثر وعيا بهذا الواقع وساعد على ذلك، صعود قيادات جهوية ومحلية ومجموعات اجتماعية جديدة تطالب بدمقرطة أكبر للولوج للتمويل الدولي رافضة كل أشكال الوساطة التي كان يمارسها الفاعل التقليدي المركزي.

ويبرز بوضوح كذلك انبثاق مطالب مرتبطة بتطلعات مجموعات اجتماعية بعينها (الأقليات الدينية، المثليين، السود المغاربة، المهاجرون، النساء السلالات...)، وأشكال انتظام اجتماعي بمستويات مختلفة من الهيكلة والتوزيع الاجتماعي والمجالي

(المجموعات الغير مسجلة، الائتلافات الجهوية والمحلية، المجموعات الثقافية الشبابية في المدن...). إضافة الى ظهور مبادرات مدنية تجميعية تستهدف الاشتغال على أهداف التقائية وشمولية، تتجاوز محدودية النضالات الفئوية والقطاعية (المجلس المدني لمناهضة كل أشكال التمييز، حركة أنفاس الديمقراطية، حركة أمل). تشكل هذه التعبيرات تأكيدا لما استنتجه بورديو كون أسئلة الحركات الاجتماعية إن كانت جزئية في تجلياتها فأجوبتها بالضرورة كلية.

ظل المجتمع المدني الأداة الاجتماعية الأكثر قدرة على تعبئة الرأي العام حول القضايا المرتبطة بالتغيير الاجتماعي عموما. لكنها في نفس الآن ظلت الحركة الأقل تفكيرا لذاتها والأضعف بناء لموضوعاتها الخاصة وللإشكالات المرتبطة بتطور موقعها في المجتمع وأدوارها ورهاناتها. فالتحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه المجتمع المدني المغربي تفرض عليه إعادة التفكير في هويته وتموقعه السياسي والاجتماعي بما يضمن استرجاعه لقدرته على المبادرة الحرة والمستقلة وعلى التفاوض الفعلي في إطار ميزان قوة متوازن. كما تفرض عليه الانفتاح على المطالب والقضايا الاجتماعية الجديدة من خلال تجذير بنياته وآلية اشتغاله ودمقرطة مشاركة الحاملين للمطالب في صناعة القرار والفعل المدني. إضافة إلى إبداع انتظامات وتحالفات تؤمن له استرجاع مكانته في مسلسل النضال المجتمعي من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

**قائمة المراجع:**


- Tozy, Mohamed, Rachid Filali Meknassi and Abdallah Saâf, “Crise des élites et restructuration du champ politique par le haut”, in Les cahiers bleus, No. 13, 2009,

- Akesbi, Azeddine, Civil Society Index for Morocco. Analytical Country Report. International Version, Espace associative and Civicus, 2011

- Tozy, Mohammed, « La société civile entre transition démocratique et consolidation autoritaire : le cas du Maroc », dans : Anna Bozzo éd., *Les sociétés civiles dans le monde musulman.* Paris, La Découverte, « TAP / Islam et Société »,

2011, p. 249270-.

– البحث الوطني حول المؤسسات غير الهادفة للربح، المندوبية السامية للتخطيط، دجنبر2011.

الدستور المغربي،2011.

– المجتمع المدني وتشكيل السياسات العامة، استراتيجيات من المغرب ومصر، مبادرة الإصلاح العربي، يوليو 2017.

– المجتمع المدني في دول المغرب العربي، مهام فرص وتحديات ما بعد الربيع العربي، آفاق للدراسات والبحوث، فبراير 2014.

– محمد اوطاهر، الحركة الحقوقية في المغرب: جدلية التأثير قبل الحراك العربي وبعده، مبادرة الإصلاح العربي، يوليو 2018.

– يوسف منصف، المقاربة الحقوقية والحركات الاجتماعية في المغرب، مبادرة الإصلاح العربي، يوليو 2018.

– رشيد الشناني، حركة حقوق الإنسان والدولة في المغرب: تأثير حراك 20 فبراير، مبادرة الإصلاح العربي، يوليو 2018.

# المجتمع المدنى فى الأردن: دراسة حالة

رياض الصبح

**مقدمة:**

مر على الأردن جملة من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العديدة خاصة في فترة ما بعد ما يسمى بالربيع العربي، وقد أثرت بمجملها في دور المجتمع المدني الأردني عمومًا وفي دوره الوظيفي، فمن ناحية، فقد أدى ذلك إلى تقوية منظمات المجتمع المدني، بحيث أصبحت تزاحم الحكومة في محاولة لعب بعض الأدوار البديلة عنها، ومن ناحية أخرى أدى إلى تراجع دورها بسبب العديد من التحديات التي واجهت المجتمع المدني الأردني من جراء سياسات الحكومة تجاهها، وذلك على مختلف المستويات القانونية والسياسية والتمويلية لها.

ومن هنا، تنطلق هذه الورقة من التساؤل حول تأثير الإطار القانوني، والسياق السياسي، ودور المؤسسات الدولية على هياكل وقدرات ومقاربات الدور الخاص بالمجتمع المدني الأردني.

وفي سبيل الوصول إلى إجابة عن هذا التساؤل سوف يتم استخدام منهج وصفي تحليلي للورقة الأردنية بالإضافة إلى التحليل القانوني لبعض المسائل خاصة ما يتعلق منها بترخيص مؤسسات المجتمع المدني الأردني وتمويلها.

**1) السياق السياسي في التأثير في دور المجتمع المدني:**

ظهرت عدة تحديات سياسية أثرت في المجتمع المدني الأردني وأبرزها، بروز ما تم تسميته بالحراك الأردني ضمن سياق الربيع العربي، والتي كان له دور في تحديد العلاقة بالمجتمع المدني، فمن ناحية كانت هنالك علاقة عضوية بينهما، على اعتبار « الحراك الأردني» تحرك مجتمعي هلامي فيما أن المجتمع المدني تنظيم اجتماعي مدني؛ مما جعل هنالك حالة من تكامل الأدوار، ومن ناحية أخرى برزت أحيانًا علاقة غير ودية بينهما جراء الاختلاف الهيكلي والتنافسية في الأدوار.

وبالطبع كان لانتكاسات بعض التجارب في المنطقة العربية للربيع العربي كما هو الحال خاصة في سوريا واليمن وليبيا إثر سلبي في دور المجتمع المدني. وأيضًا أثر اللجوء السوري في الأردن في تغيير توجهات وأوليات عمل المجتمع المدني.

يعيش الأردن ضمن سياق سياسي واجتماعي ظاهره بسيط إلا أن واقعه معقد، فهو دولة بسيطة الشكل معقد بمضمونه، يلعب البعد الجيوسياسي دورًا كبيرًا في التأثير فيه، لا سيما موقعه بالقرب من فلسطين وتأثره المباشر بكل ما يحدث فيها، وعلاقته التاريخية والديمغرافية معها، ومجاورته لدول مختلفة في اتجاهاتها ونظمها السياسية. كما أن خطابه التنموي مزدوج، فعندما يأتي الحديث عن التنمية الاقتصادية يتبنى صناع القرار الاتجاه العالمي نحو الخصخصة ونظام السوق، وعندما يأتي الحديث عن التنمية السياسية يتخندق صناع القرار بالخصوصية الوطنية، فيما يعاني سكان عمان التهميش السياسي، إلا أنهم يتمتعون بالتنمية، يعاني سكان المحافظات من التهميش الاقتصادي والتنموي.

وفي سياق الربيع العربي فقد تأثر الأردن به؛ إذ اندلعت احتجاجات كبيرة في الأردن منذ بدايته، بل قبله أيضًا، وأخذت الاحتجاجات أشكالًا متعددة متأثرة بأنماط الاحتجاجات في الدول العربية من الاعتصامات والمسيرات السلمية، والإضرابات العمالية بشكل خاص، والتعبيرات الواسعة على موقع الفيسبوك وغيرها من المواقع الإلكترونية، وتشكيل تيارات شبابية وسياسية تصدر مواقفها عبر البيانات والخطابات المباشرة إلى الملك، وتقديم مقترحات وتوصيات الندوات وورش العمل والاجتماعات، ويمكن رسم خارطة التيارات الاحتجاجية كالتالي:

**الحركات غير الرسمية الشعبية:**

التي تتمثل بمجموعة من الحركات التي لا تخضع لتنظيم معين تتمثل بما يلي:

1. حركات المحافظات:

هنالك حركات شعبية احتجاجية في محافظات المملكة ولم تخلُ محافظة منها، إلا أن نشاطها متباين، فهنالك حركات نشيطة في محافظات الجنوب والنائية: (الطفيلة، الكرك، معان، ذيبان، المفرق). فيما أن هنالك حركات أقل نشاطًا خاصة في محافظات الشمال (اربد، عجلون، جرش)، والوسط: (الزرقاء السلط).

2. الحركات السياسية المستقلة؛ وتتمثل بما يلي:

- حركة دستور 1952: حركة أغلب أعضائها من فئة الشباب، تطالب بالعودة إلى دستور 1952 قبل إجراء التعديلات عليه، والتي منحت صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية. وهذا الدستور كفل توازن السلطات وبعض حقوق الإنسان.
- حركة اليسار الاجتماعي: تشكلت ضمن مجموعة من اليساريين والمطالبين بالإصلاح في ضوء العدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد والحريات.
- حركة جايين: تشكلت من مجموعة من شباب اليسار وحراك ذيبان وبعض المعلمين، المتقاعدين العسكريين، ومن عمال المياومة، وهي ذات توجه يساري.
- التيار القومي التقدمي: تيار قومي يساري وأغلب عناصره من عمان العاصمة.
- حركة التغيير: تيار قومي يساري يتضمن أعضاء من شخصيات معارضة وأعضاء من رابطة الكتاب الأردنيين، ومن جمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية.
- حركة العشائر 36: سميت بهذا الاسم استنادًا إلى عدد العشائر التي أصدرت بيانات ومواقف معارضة من أصول شرق أردنية، بالإضافة إلى حركة المتقاعدين العسكريين، ولديهم مطالب اجتماعية واقتصادية ويوجهون انتقادات مباشرة للملك.
- التيار الوطني التقدمي: يمثل تيار وطني يقوده ناهض حتر الذي تمتاز مطالبه بتأكيد حقوق الشرق أردنيين.
- الملكية الدستورية: تمثله قوى وشخصيات من بعض الإسلاميين وأشخاص مستقلين يطرحون أن يتم تحديد صلاحية الملك والسيادة للأغلبية البرلمانية.
- الجبهة الوطنية للإصلاح: تيار من عدة شخصيات وأحزاب أردنية يقودها احمد عبيدات (رئيس الوزراء ومدير المخابرات الأسبق).
- التجمع الشعبي للإصلاح: مبادرة من الإسلاميين ومستقلين، لمحاولة طرح صيغة فاعلة على الأرض لتجميع الحركات الشعبية للمطالبة بالملكية الدستورية.
- الحراك الشبابي الأردني: مجموعة من الشباب المستقلين ينادون بالحرية والعدالة

الاجتماعية، كما دعموا الثورات العربية وحق العودة إلى فلسطين.

- ائتلاف 24 آذار: عبارة عن حدث اعتصامي تجمع فيه مختلف القوى في 24 آذار لعام 2011، وشكلت حالة صدامية مع الحكومة، طالبت بالإصلاح الديمقراطي ومكافحة الفساد.
- حركة السلفيين: مجموعة من الإسلاميين السلفيين، ويطالبون بحقوقهم السياسية.
- حزب التحرير: حزب غير مرخص يطالب بالخلافة الإسلامية.
- شخصيات مستقلة: مثل ليث شبيلات وتوجان فيصل، وهما من الشخصيات المعارضة.

3. عمال ناشطون:

وهم مجموعة من الناشطين العماليين يعملون خارج جسم نقابة العمال، ويطالبون بتحسين أوضاعهم العمالية، إذ وصل عدد احتجاجاتهم المعارضة إلى أكثر من (700) احتجاج منذ مطلع عام 2011 حتى منتصف نوفمبر2011.

4. المنظمات غير الحكومية:

ساهمت بعض منظمات حقوق الإنسان، والمركز الوطني لحقوق الإنسان، ومراكز الدراسات في تقديم مقترحات وآراء في سبيل الإصلاح الدستوري.

5. قوى اجتماعية سياسية لم تشكل لها تيار أو تنخرط بالحراك الإصلاحي الشعبي بشكل مباشر:

- النواب: لم ينخرطوا بالنشاطات الشعبية إلا بعض النواب السابقين، إلا أنهم توافقوا مع الحكومة واللجنة الملكية لتعديل الدستور في إجراء التعديلات الدستورية.
- الإعلاميون: لم يشكلوا جسدًا واحدًا في الخطاب الإصلاحي، إلا أن جزءًا مهم منهم عبر عن آرائهم الإصلاحية بقوة، وكان لهم تأثير ولكن بشكل فردي.

- المخيمات الفلسطينية: لم تنخرط بالمطالب الإصلاحية بشكل خاص بها إلا أنها شاركت بقوة في النشاط الخاص بحق العودة.

وقد نتج عن هذه الضغوطات والمقترحات للإصلاح تشكيل لجنة الحوار الوطني بأمر من الملك، والتي قدمت مقترحات للإصلاح، الأمر الذي تطلب تعديلات دستورية[171].

واما بالنسبة إلى الوضع الداخلي لمؤسسات المجتمع المدني من حيث ديمقراطيتها وشفافيتها، فرغم كل مطالبات الديمقراطية والإصلاح التي تطالب بها مؤسسات المجتمع المدني، ورغم تطوير للعديد منها لهياكل داخلية ديمقراطية إلا أنه ما زال أمامها بذل الكثير لتطوير بنيتها الداخلية لتكون أكثر شفافية وديمقراطية، وخاصة ما يتعلق بالكشف عن مصادر تمويلها وكيفية صرفها، ولكنها بكل الأحوال فهي أفضل حالًا من حالة الكثير من الأحزاب والمؤسسات الحكومية التي ما زالت تتركز بأشخاص، ويدير بعض الأحزاب أشخاص لسنوات طويلة.

ولوحظ في السنوات الأخيرة جهود لإنشاء شبكات لمؤسسات المجتمع المدني عملت على وضع معايير لها تتعلق بالشفافية والإدارة، ومنها هيئة تنسيق مؤسسات المجتمع المدني «همم» والتي تضم 15 منظمة بالإضافة إلى إنشاء مجلس منظمات حقوق الإنسان الذي يضم 4 منظمات.

لقد كان لبروز الحراك الأردني وتطوره عدة مسائل مهمة على حركية وتطور المجتمع المدني وذلك بالآتي:

1. لوحظ أن نسبة كبيرة ممن شاركوا في الحراك أنهم إما أعضاء في مؤسسات المجتمع المدني، أو خضعوا لبرامج المجتمع المدني من دورات تدريبية ومشروعات تنموية، مما يظهر أن للمجتمع المدني الأردني كان له دور في تهيئة قدرات الأفراد وبنائها الذين انخرطوا في وقت لاحق في هذا الحراك وطالبوا بالإصلاح.

171- رياض الصبح: ورقة بحثية بعنوان «إصلاح الدستور الأردني من منظور حقوق الإنسان»مؤتمر "حقوق الإنسان في الدساتير العربية» 7-8 كانون ثاني 2011 جامعة بيروت العربية (لبنان).

2. بعد تراجع حدة نشاط الحراك الأردني إلا أنه لوحظ تغير نوعي وهيكلي في بنيته، فجزء ليس بيسير منه قد عمد أفراده إما إلى الانخراط بعضوية مؤسسات المجتمع المدني أو أنهم عمدوا إلى إنشاء مؤسسات مجتمع مدني جديدة، فمثلًا سجلت 146 جمعية في عام 2016، إلا أنه سجل 424 جمعية في عام 2017 لدى وزارة التنمية الاجتماعية، فيما كان العدد التراكمي المسجلة للجمعيات في المملكة لعام 2016 هو 5133 وأصبح في عام 2017 عددها 5792 جمعية[172].

3. لوحظ أنه في حراك 2018 الذي حدث كردة فعل على السياسات الاقتصادية وخاصة ما يتصل بطرح الحكومة مشروع لتعديل قانون ضريبة الدخل قد اتسم هذا الحراك بالشراكة الفعلية بين الحراك الأردني سواء في المحافظات أو العاصمة مع مؤسسات المجتمع المدني إلى جانب النقابات المهنية في تحركاتها وخاصة في تنفيذ الاعتصامات الواسعة والتي أدت نتائجها إلى إسقاط حكومة الملقي، وسحب مشروع القانون.

**2) الإطار القانوني الحاكم:**

يواجه المجتمع المدني الأردني تحديات قانونية كبيرة خاصة في السنوات الأخيرة في إطار قانون الجمعيات الأردني الصادر عام 2008 والذي يضم تحت تنظيمه مئات الجمعيات المختلفة وقانون الشركات والذي أيضًا يمس الشركات غير الربحية، والتي تعمل ضمن إطارها مراكز الدراسات وغيره من المؤسسات التي طبيعة عملها هي أنشطة ذات طابع مجتمع مدني، وأثر ذلك من حيث الترخيص والموافقات في التمويل وعقد الأنشطة لها.

كما أن هنالك جدالًا وتزاحمًا على المستوى الإعلامي والقانوني حول أحقية دور مؤسسات المجتمع المدني في تقديم المساعدة القانونية، ومثال ذلك هو تلك الحملة التي شنتها نقابة المحامين الأردنيين على مؤسسات المجتمع المدني التي تقدم المساعدة القانونية للفئات الأكثر عرضة للانتهاك، مدعية النقابة حصريًا أحقيتها بتقديم تلك المساعدة، بالإضافة إلى رفضها لتلقي تلك المنظمات للتمويل الدولي، وذلك

172- التقرير السنوي لعام 2017، وزارة التنمية الاجتماعية، ص 24.

على الرغم من عدم وجود أي نص قانوني يؤكد تلك الحصرية في تقديم الخدمة، بالإضافة إلى أن تمويل تلك المنظمات إلى جانب أنه حق بموجب القانون الدولي في تلقي التمويل، إلا أنه أيضا هو شرعي بموجب التشريعات الوطنية التي تستوجب الموافقة على تلقي ذلك التمويل.

ومن الناحية القانونية والعملية فتواجه مؤسسات المجتمع المدني الأردني مشكلات عدة، ففي حين أن منظومة حقوق الإنسان خاصة تلك الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها الأردن تعد مرجعًا أساسيًّا لعمل مؤسسات المجتمع المدني والحكومة والممولين الدوليين، وفيما صادق الأردن على هذه الاتفاقيات وأدخلها حيز التشريع الوطني بمجرد المصادقة عليها، فهي تعدُّ مرجعًا وهاديًا لعمل الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني والجهات المانحة، كما تشكل أرضية مرجعية لتحديد الأولويات لا سيما تلك التي أشارت إليها توصيات لجان حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. إلا أن ترجمة ذلك على أرض الواقع يواجه مشكلة التعريف والتنفيذ بين القانون الدولي لحقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية من جهة والتشريع والممارسة الوطنية من جهة أخرى فيما يتعلق بعمل مؤسسات المجتمع المدني في الأردن، ففيما ينص القانون الدولي على الحرية التامة والاستقلالية لعمل مؤسسات المجتمع المدني من حيث التأسيس دون الترخيص من أي جهة حكومية وحريتها في تحديد أولوياتها وأنشطتها وبرامجها، وحقها في تلقي التمويل بحرية، إلا أن التشريع والممارسة الوطنية لا تنسجم تمامًا مع هذه المرجعية الدولية، بسبب وجود مخاوف من توجيه التمويل لغايات أخرى غير مشروعة أو غير هادفة.

الأمر الذي نتج عنهُ هذه المفارقة بين المعايير الدولية لحرية التنظيم على أرض الواقع، وتمثل ذلك بأنه رغم تحويل الترخيص للجمعيات إلى تسجيل لإنشاء مؤسسات المجتمع المدني، فإنه ما زالت هنالك بعض العراقيل في الموافقة على منح التمويل الدولي من الجهات المانحة رغم أن الجهات الممولة هي أيضًا جهات مرخص لها للعمل في الأردن، كما تواجه بعض مؤسسات المجتمع المدني مشكلات قانونية في «الترخيص» تحت مسميات مثل تصويب الأوضاع القانونية لها، وغيرها من تدخل مؤسسات أهلية بعضها ببعض، ومثال ذلك ما فرضه قانون نقابة المحامين على

الشركات غير الربحية من إلزامية تعيين محامين لدى تلك الشركات غير الربحية، وهو ما يشكل تدخلًا في عمل قطاعات مختلفة، وأيضًا عدم الترخيص من قبل الحكومة لما يسمى بالنقابات المستقلة، ووجود بعض القيود على تنفيذ بعض أنشطة مؤسسات المجتمع المدني خلافًا للقانون كمنع الأنشطة وعقد الندوات وذلك خلافًا لقانون الاجتماعات العامة الذي لا يشترط الحصول على أي موافقة من قبل الحاكم الإداري، وإنما يكتفي بالإشعار عند الرغبة في تنفيذ الأنشطة من قبل المجتمع المدني، حيث يقوم الحاكم الإداري أحيانًا بمنع إقامة بعض تلك الأنشطة[173].

وفيما ينظم قانون الجمعيات العامة رقم 51 لسنة 2008 عمل الجمعيات فقد تضمن عدة مواد تقيد من عمل الجمعيات وأبرزها:

- حصر تمويل ما يسمى بالجمعية المغلقة من قبل المؤسس لها بمعنى عدم جواز الحصول على التمويل الخارجي وحصره بالذاتي، ويخلو مجلس سجل الجمعيات من حق الجمعيات في اختيارها الذاتي لعضوية السجل ويقتصر على الوزارات، حيث يتم اختيار أربعة اشخاص من ذوي الخبرة في مجال قطاع العمل الخيري أو التطوعي يعينهم مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير لمدة سنتين قابلة للتجديد ويجوز إنهاء عضوية أي منهم وتعيين من يحل محله بالطريقة ذاتها.
- والأهم من ذلك أنه ورغم أن القانون أشار إلى مصطلح تسجيل الجمعية فإن المضمون القانوني يعطي الصلاحية لمجلس السجل بالموافقة أو الرفض لتسجيل الجمعية حيث نصت المادة 5: مجلس سجل الجمعيات هو الموافقة على تسجيل الجمعية وتحديد الوزارة المختصة بها وفق التعليمات الصادرة لهذه الغاية.
- وفي حال رفض التسجيل يحق للجمعية الطعن أمام القضاء حسبما ورد في المادة 11، وهذا يؤكد أن قرار الموافقة والرفض بيد الوزارة وليس هو تسجيل بالمعنى المقصود للتسجيل وهو الإخطار والإيداع، وهو ما يشكل تحديًا لحق التنظيم وحريته حسب اتفاقيات حقوق الإنسان.

173- رياض الصبح: الأولويات التنموية من منظور كل من مؤسسات المجتمعالمدني والجهات المانحة والحكومة. معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا -آذار/ مارس 2018. https://is.gd/M17ytF

- وتشير المادة 7 إلى شروط كثيرة لأي جهة تنوي التقدم للحصول على الموافقة على التسجيل مما يشكل عائقًا، وإن كان محدودًا، ولكنه يشكل تدخلًا في عمل الجمعيات واستقلاليتها.
- وبنفس السياق فتزداد أمور التسجيل تعقيدًا، وذلك بما نصت عليه المادة 11 بشرط الحصول على موافقة رئاسة الوزراء في حال كان المؤسس شخصية اعتبارية أو أجنبي وكانت جمعية مغلقة.
- أكدت المادة 8 على أن العضو المؤسس لأي جمعية أن يكون أردنيًّا، وبذلك خالفت المعايير الدولية في حق الأجانب في تأسيس الجمعيات، لا سيما أن ما يقارب من 30٪ من المقيمين في الأردن هم اجانب وأغلبهم لاجئون وعمال مهاجرون مقيمون حرموا هذا الحق.
- تشير المادة 14 من القانون إلى تدخل الوزارة وإشرافها على عمل الجمعيات مما يشكل تحديًا على مستوى حريتها، ومن ذلك إشعار الوزير المختص وأمين السجل بموعد اجتماع هيئتها العامة ومكانه وجدول أعماله وذلك قبل موعد الانعقاد بأسبوعين على الأقل، وتدوين وحفظ وقائع اجتماعات كل من هيئتها الإدارية وهيئتها العامة والقرارات الصادرة عن كل منها في مقرها الرئيسي بصورة متسلسلة، ومسك السجلات المالية التي تبين إيراداتها وأوجه إنفاقها، ومسك سجل بالموجودات واللوازم المتوفرة لديها وأي سجلات لازمة لممارسة نشاطها وأعمالها وفقًا لنظامها الأساس، وكل ذلك يكون تحت طائلة المساءلة والبطلان، كما يحق للوزارة حضور الاجتماعات العامة، وإيداع قراراتها لدى الوزارة المختصة، كما لا يحق تعديل الهيئة العامة لنظامها الأساس للجمعية إلى بموافقة مسجل الجمعيات، كما على الجمعيات أن تقدم خططها السنوية وتقاريرها المالية لدى الوزارة، وحسب المادة 18 فللوزارة المختصة تدقيق سجلات وحسابات الجمعية ولها أن تستعين بمحاسب قانوني لهذه الغاية على نفقة الصندوق وبموافقة لجنة إدارته. وحسب المادة 19 فللوزير المختص تعيين هيئة إدارة مؤقتة للجمعية لتقوم مقام هيئـــة إدارتها وتحل محلها في حالة إذا تعذر

على هيئة إدارة الجمعية عقد اجتماعاتها لفقدان نصابها القانوني بسبب الاستقالة أو الوفاة، أو ما يماثل ذلك من حالات. وإذا خالفت الجمعية أيًّا من أحكام هذا القانون أو الأنظمة الصادرة بمقتضاه أو خالفت أحكام نظامها الأساس وغيرها من الأسباب.

- اشتراط الحصول على التمويل الأجنبي بموافقة مجلس الوزراء، حيث نصت المادة 17: «إذا رغبت الجمعية بالحصول على تبرع أو تمويل من شخص غير أردني، فعليها إشعار مجلس الوزراء بذلك وعلى أن يبين الإشعار مصدر هذا التبرع أو التمويل ومقداره وطريقة استلامه والغاية التي سينفق عليها، وأي شروط خاصة به، وفي حال عدم صدور قرار بالرفض عن مجلس الوزراء خلال مدة ثلاثين يومًا من تاريخ استلامه الإشعار، فيعتبر التبرع أو التمويل موافقًا عليه حكمًا.» وفي حال الرفض فيجب على الجمعية أن تمتنع عن قبول ذلك التمويل وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية.
- وتشير المادة 20 على أن الجمعية تصبح منحلة فيما إذا لم تباشر عملها خلال سنة من التأسيس أو لم تصوب أوضاعها حسب القانون، الأمر الذي يعد أمرًا مخالفًا لحرية الجمعية في عملها وتدخلًا للسلطات في شؤونها.
- تدخل القانون في نوعية الاتحادات التي يمكن أن تنشأ بين الجمعيات، وذلك وفقًا للمادة 23 التي حددت نوعية الاتحادات بموجب نظام خاص يصدر عن الوزارة، الأمر الذي يعد تدخلًا في بحرية الجمعيات بإنشاء الاتحادات وتحديد نوعيتها حسب رؤيتها وحاجتها. وكذا الأمر، فإنه يحتاج إلى موافقة مجلس الوزراء في حالة اندماج جمعيتين أو أكثر، كما لا يجوز لأي جمعية أن تكون عضوًا في جمعية أخرى.

إن هذا القانون وجملة التشريعات الوطنية التي تفرضها الحكومة الأردنية للجم/ تقويض نشاط المجتمع المدني والذي بالطبع كان للحراك الأردني دور في تدعيم كل منهما للبعض في تقوية قدراتهما وتحركاتهما، إن أدى ذلك إلى سياسة تقييد من قبل الحكومة إلى إيجاد أي فرصة لإغلاق بعض مؤسسات المجتمع المدني التي تخالف القانون.

حيث تم إغلاق 274 جمعية في عامي 2016 2017[174]– وحدث ذلك تحت ذرائع مخالفة قانون الجمعيات، إما لعدم انعقاد الهيئة العامة وعدم تفعيل نشاطها أو لتلقي التمويل الأجنبي خلافًا للقانون الذي يشترط الموافقة المسبقة للتمويل.

كما تم إحالة مركز وحماية حرية الصحفيين والذي يعد من أقدم مؤسسات حقوق الإنسان في الأردن وأنشطها إلى المدعي العام في عام 2017 بحجة مخالفته لقانون الشركات بسبب تلقيه تمويلًا أجنبيًّا خلافًا لقانونه الذي تأسس عليه، وما زالت القضية منظورة أمام القضاء[175].

كما خبت حدة النشاطات والإضرابات العمالية ( والتي كانت تعد من اكثر الحركات نشاطًا في الأردن في ظل الربيع العربي) نتيجة لعدة عوامل أهمها، ضعف تحقيق نتائج ملموسة لمطالبها، أو العقوبات والتضييق الذي فرض عليهم، ونحن نذكر هنا الاحتجاجات العمالية لأن أغلب هذا الحراك كان خارج الجسم النقابي ممكن يمكن اعتباره حراكًا بالمعنى الفعلي، فقد وصل أوج نشاطهم في عامي 2012 ( 901 احتجاج) و 2013 ( 890 احتجاجًا) إلا أنه تراجع في عام 2017 الى (229 احتجاجًا)، حيث إن متوسط نسبة المحتجين من هم خارج نطاق التنظيم النقابي للسنوات 2011 2017– هو 76٪[176] مما يعني أن أغلب هذه الاحتجاجات العمالية الحراكية غير منظمة ضمن إطار قانوني نقابي، وهو ما يجعلها تتسم بسمة الحراك.

**3 ) تفاعل المؤسسات الدولية (المانحة والعاملة في المجال) مع التطورات التي تخص المجتمع المدني:**

يثور دومًا وبشكل مستمر حول أولويات كل من المجتمع المدني من جهة وأوليات المانحين الدوليين من جهة أخرى في دعم المشروعات والبرامج لمؤسسات المجتمع المدني، فهنالك آراء ترى تباينًا واضحًا بينهما في تحديد تلك الأولويات، فيما هنالك

174- التقرير الإحصائي السنوي لعام 2017، وزارة التنمية الاجتماعية، ص 24.
175- بيان صادر عن مركز حماية وحرية الصحفيين بتاريخ 10/9/ 2017 حول تحويل ملفه الى المدعي العام.
176- محاضرة أحمد عوض: مدير مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، في المعهد الفرنسي بعمان: 30 ايلول 2018.

آراء أخرى لا ترى ذلك على اعتبار أن مرجعية كليهما عمومًا هو القانون الدولي لحقوق الإنسان ومعايير التنمية وأجنداتها في الأمم المتحدة، وهل ينبغي أن ينسجم هذا التمويل الدولي للمجتمع المدني الأردني مع الأولويات الحكومية، وما يثور حيال ذلك من جدل حول « وطنية» مؤسسات المجتمع المدني من جهة واستقلاليتها عن الحكومة ودورها الرقابي عليها ؟.

يمكن الإشارة إلى أبرز التحديات التي تواجه المجتمع المدني الأردني في التفاعل مع المؤسسات الدولية المانحة والعلاقة مع الحكومة بالتالي:

- تعاني مؤسسات المجتمع المدني ضعفًا في التعبير عن ذاتها عند تقديم المشروع ات من حيث عدم توفر المهارات الكافية في إعداد المشروعات وتبنى أفكار خلاقة لمسائل تشكل أولوية مهمة وملحة للمجتمع، حيث عادة ما تطرح مشروعات تقليدية ومتكررة.
- ضعف مؤسسات المجتمع المدني في تراكم خبراتها بسبب التشتت وعدم التركيز على موضوعات متخصصة، مع عدم ديمومة برامجها الأمر الذي يجعل خبرتها في هذا المجال محدودة.
- التباين بين مؤسسات المجتمع المدني على اختلاف تخصصاتها في قدراتها على تحديد الاحتياجات الفعلية من جهة وبين قدرتها المهنية في إعداد المشروعات من جهة أخرى، وخاصة تلك المؤسسات التي تكون خارج العاصمة عمان التي تعاني ضعفًا في قدرتها على إعداد المشروعات.
- ضعف تراكم العمل المؤسسي في التواصل بين مؤسسات المجتمع المدني والممولين، حيث إن للعلاقات الشخصية وأحيانًا المصلحية تأثير في إبرام اتفاق بين تلك المؤسسات والممولين، الأمر الذي يجعل توفير التمويل يكون لعدد محدد من مؤسسات المجتمع المدني، ولا يتم توزيعها على مختلف تلك المؤسسات بشكل أفقي.
- تعاني مؤسسات المجتمع المدني ضعفًا في القدرة المؤسسية بسبب عدم معرفتها بالتشريعات الوطنية المنظمة لعملها مما يعرضها أحيانًا لنزاع مع القانون أو لحلها.

- تعاني مؤسسات المجتمع المدني ضعفًا في معرفة الجهات الممولة وكيفية التقدم إليها مما يحدُّ من فرص حصولها على التمويل.
- ضعف معرفة عدد من مؤسسات المجتمع المدني لفرص التمويل الحكومي لها، حيث إن عدد المتقدمين لطلب التمويل إلى صندوق الجمعيات التابع لوزارة التنمية الاجتماعية محدود جدًّا.
- تعاني مؤسسات المجتمع المدني ضعف الموارد البشرية لديها، وذلك بسبب قلة كوادرها والاعتماد على جهود العمل التطوعي، والذي لا يمكن من توفير موظفين مستدامين وتراكم الخبرة والمهارة لديهم.
- عدم مطابقة المشروعات والأفكار المقدمة من مؤسسات المجتمع المدني للواقع في الأردن وحاجات المجتمع، مثل الادعاء بوجود انتهاكات لحق قوق الإنسان غير موجودة على أرض الواقع أو ليست ذات أولوية في المجتمع، وأيضًا عدم الاطلاع الكافي من قبل الموظفين الحكوميين المسؤولين على واقع انتهاكات حقوق الإنسان والأولويات التنموية أيضًا مقارنة مع مؤسسات المجتمع المدني التي لديها برامج ترصد على ارض الواقع تلك الانتهاكات، الأمر الذي يشكل تباينًا في قراءة أولويات التنمية وحقوق الإنسان في الأردن.
- ضعف الإمكانات التأسيسية للجمعيات، حيث تعاني معظمها وخاصة تلك الموجودة في المحافظات من عدم توفر مقار لها أو تجهيزات مكتبية ولوجستية ووسائل الاتصال؛ مما يجعل ممارستها أمام تحدٍّ واقعي في تنفيذ برامجها، أو تسعى لأن يتجه جزء كبير من التمويل لها إلى تدعيم القدرات التأسيسية لها على حساب البرامج التنموية التي يحتاج إليها المجتمع.
- هنالك ضعف في التواصل من قبل الجهات المانحة مع مؤسسات المجتمع المدني والحكومي لمعرفة الأولويات التي تحتاج إلى تمويل، رغم وجود خطط لتلك الجهات المانحة والتي تقوم من وقتٍ لآخر في التواصل مع الجهات المعنية في تحديد تلك الأولويات التي تحتاج إلى تمويل.

- تتعامل الجهات المانحة مع مؤسسات المجتمع المدني عند النظر في تقديم التمويل لمشروعاتها على أساس المساواة ودون تمييز، إلا أن ذلك يفقد فرصة مؤسسات المجتمع المدني الضعيفة والموجودة في المحافظات تلقي التمويل، وذلك بسبب ضعف قدراتها مقارنة مع مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة والقوية والتي لها خبرات متراكمة والتي عادة تكون بالعاصمة.
- تعاني التشريعات الوطنية المنظمة لعمل مؤسسات المجتمع المدني والجهات الممولة من ضعف بسبب كثرة القيود على عملها، وتشتت عدد تلك المؤسسات المعنية بمتابعة مؤسسات المجتمع المدني، حيث يوجد تشريعات وطنية متعددة لتنظيمها (كالجمعيات والشركات الربحية وغير الربحية) والتي يقع تسجيلها ما بين وزارات متعددة كالتنمية الاجتماعية والتنمية السياسية والداخلية والثقافة والأوقاف وايضًا الصناعة والتجارة.
- تركز اهتمام الجهات المانحة على الجوانب الشكلية لتقديم المشروعات والتقارير أكثر من تركيزها على المضمون، مما يضعف من تنفيذ المشروعات ضمن الأولويات التنموية للمجتمع.
- هناك جهات مانحة معينة تفرض أجندات أو موضوعات معينة خلافًا لما يحتاج إليه المجتمع من واقع تنموي، وقد لا ينسجم تمامًا مع أولويات مؤسسات المجتمع المدني والحكومي، الأمر الذي يضعف من جدوى تحقيق التمويل لفائدة المجتمع.
- هنالك ضعف للكوادر الإدارية الحكومية المشرفة على التخطيط والموافقات على المنح والمشروعات مما يساهم بشكل أو بآخر في عدم تحقيق الفائدة المرجوة من البرامج الدولية الممولة لمؤسسات المجتمع المدني.
- ضعف قيام الجهات الحكومية للعمل على بناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني من حيث تعزيز مهاراتها وتحديد أولوياتها باستقلالية وتعزيز البناء المؤسسي لها.
- عدم وجود ضوابط ذاتية تحكم أو تنظم عمل مؤسسات المجتمع المدني من حيث الحوكمة والشفافية اللازمة.

- عدم وجود آلية لتنظيم مشترك بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة من حيث التشاورات الكافية في مسائل تحديد الأولويات التنموية ورسم السياسات، فيما تقتصر آلية التنفيذ على منح الحكومة الموافقات على المشروعات الممولة من عدمها[177].

**4) تحليل تأثير السياق السياسي والإطار القانوني وتفاعل المؤسسات الدولية على هياكل منظمات المجتمع المدني وقدراتها:**

أثر السياق السياسي للحكومة في التعامل مع مؤسسات المجتمع المدني بشكل أساس في دورها وفي طبيعة المركز القانوني لهذه المؤسسات (جمعية، شركة غير ربحية، شركة ربحية) والتنوع أو التحول بين العمل التطوعي إلى العمل المهني غير الربحي إلى العمل المهني الربحي ضمنًا، وبالطبع كان موضوع الحصول على التمويل هو أحد الأسباب لهذا التنوع، وواجهت بعض المنظمات إشكاليات قانونية جراء مسألة الربحي وغير الربحي لتلك المؤسسات في الأردن وأحالتها إلى القضاء.

فعلى الرغم من التعديلات الإيجابية التي أجريت في عام 2011 على قانون الاجتماعات العامة رقم (7) لسنة 2004، والتي ألغت الموافقة المسبقة للحاكم الإداري على عقد الاجتماعات العامة والاكتفاء بإشعار يقدم من الجهة التي تنظم الاجتماع قبل 48 ساعة من موعد انعقاده، فإن عامي 2016 و2017 شهدا تراجعًا ملموسًا على مستوى حرية التجمع السلمي، حيث تم منع عشرات الفعاليات والاجتماعات بموجب قرارات الحكام الإداريين التابعين لوزارة الداخلية. ووثق مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية (32) فعاليةتم إلغاؤها أو تأجيلها خلال عام 2017، بناءً على طلب من الحاكم الإداري دون إبداء للأسباب، ووثق تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان في تقريره لعام 2016، إلغاء 11 فعالية في العام 2015 [178].

177- رياض الصبح: الأولويات التنموية من منظور كل من مؤسسات المجتمع المدني والجهات المانحة والحكومة. المرجع السابق.

178- تقرير تحالف انسان للمراجعة الدورية الشاملة المقدم إلى المفوضية السامية لحقوق الانسان والخاص بالمراجعة الدورية الشاملة الثانية للملكة الأردنية الهاشمية، تاريخ تقديم التقرير: 29 آذار 2018.

تم توقيف عشرات من المواطنين خلال السنوات القليلة الماضية بسبب مشاركتهم في اعتصامات واحتجاجات عمالية بما يشكل انتهاكًا لحقهم في التجمع السلمي.

وفي استطلاع أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية التابع للجامعة الأردنية حول مدى ثقة المواطنين وقادة الرأي بالمؤسسات الوطنية إلى تراجع خطير في ثقتهم بمؤسسات المجتمع المدني، في حين تقدمت كثيرًا عليها المؤسسات الأمنية والحكومية[179].

أظهرت النتائج أن الثقة بالمؤسسات العسكرية ًوالأمنية جاءت في المراتب الأولى مقارنة بباقي المؤسسات:

| المؤسسة | ثقة المواطنين وقادة الرأي العام |
|---|---|
| الدفاع المدني | % 94 |
| الجيش | % 93 |
| الدرك | % 92 |
| المخابرات العامة | % 91 |
| الأمن العام | % 91 |
| المحاكم والنظام القضائي | % 56 |
| نقابة المعلمين | % 53 |
| النقابات المهنية | % 50 |
| الأئمة وعلماء الدين في الأردن | % 47 |
| النقابات العمالية | % 46 |
| الحكومة ومجلس الوزراء | % 44 |
| مؤسسات المجتمع المدني | % 40 |

179- مركز الدراسات الاستراتيجية: استطلاع للرأي العامحول تشكيل حكومة الدكتور عمر الرزاز: تموز 2018.

| المؤسسة | ثقة المواطنين وقادة الرأي العام |
|---|---|
| وسائل الإعلام الأردنية | % 36 |
| التلفزيون الأردني | % 35 |
| الأحزاب الأردنية | % 17 |
| المجلس النيابي (مجلس النواب) | % 14 |

وتظهر هذه النتائج مدى التراجع الكبير لثقة المواطنين وقادة الرأي الأردني بمؤسسات المجتمع المدني في حين تقدمت عليها بشكل كبير الأجهزة الأمنية، الأمر الذي يطرح تساؤلات كبيرة حول أهمية مؤسسات المجتمع الأردني، ومدى التأثر بالوضع الأمني الذي تعيشه المنطقة والأردن في ظل ظروف مجابهة الإرهاب، وإلى أي مدى تم توظيف السياق السياسي والأمني عبر وسائل الإعلام لإيلاء أهمية الأمن على حساب القضايا التي يطرحها المجتمع المدني؟

**5) تحليل تأثير السياق السياسي والإطار القانوني وتفاعل المؤسسات الدولية على رؤية المؤسسات لدورها واستراتيجيات العمل الخاصة بها:**

سنركز هنا على أثر ذلك على العلاقة المؤسسية والاستراتيجية بين الحكومة والمجتمع المدني، من حيث وضع الاستراتيجيات الوطنية، ومن ذلك مثلًا « الخطة الوطنية لحقوق الإنسان» والعضوية في تشكيل اللجان الوطنية ذات الصلة ودور المجتمع المدني فيها إن وجد.

ورغم محدودية مصادر الدخل الناجمة عن المصادر الطبيعية للأردن فإن قدرة الحكومة والمجتمع المدني على جلب التمويل الخارجي الأجنبي (رغم ما له من بعض السلبيات على مسألة الديمومة) تشكل مصدر قوة مساعد وموجه نحو التنمية عمومًا، مع ارتباط نسبة منه بتقاسم أعباء اللجوء في الأردن.

رغم تدفق الدعم الدولي إلى الأردن فإن ارتهانه بظروف سياسية مع الدول الممولة

وما يتصل بارتباط ذلك التمويل بوظيفة استقبال اللاجئينيجعل مسألة « استقلالية «سياسة التنمية موضع شك وتحدٍّ.الأمر الذي يؤثر في عدم استدامة المشروعات التنموية بسبب توقف التمويل الأجنبي.

وبكل الأحوال فإن علاقة تأثر التمويل الدولي ودور المانحين الدوليين على دور المجتمع المدني لا ينعكس بشكل جدي في مسائل الحوار والتفاعل بين الحكومة والمجتمع المدني من حيث العلاقة العضوية ورسم السياسات، وعلى سبيل المثال إعداد الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، حيث أطلقت الحكومة الأردنية مبادرة لإعداد خطة وطنية لحقوق الإنسان لأعوام 2016 2025–، وتم تشكيل لجنة ضمت جهات حكومية والمركز الوطني لحقوق الإنسان ونقابة الصحفيين، وأشرف على تنسيقها وإعدادها المنسق الحكومي لحقوق الإنسان التابع لرئاسة الوزراء، إلا أنه يلاحظ عليها إنه إلى جانب طول المدة الزمنية لها لعشرة أعوام، أنه لم تشرك في عضويتها مؤسسات المجتمع المدني، وتم الاكتفاء بتشاور عام حول الخطة.

إن تعدد وجود مؤسسات المجتمع المدني لا يكون له فائدة إن لم تنخرط تلك المؤسسات في عملية التخطيط في الدولة، فما زالت عملية رسم السياسات والتخطيط تتم بعيدًا عن مشاركة المجتمع المدني أو تكون عملية تشاور شكلية، مما يتسبب بضعف التخطيط الاستراتيجي والتركيز على الجوانب الإجرائية، حتى إن الهياكل الوطنية التي تحتاج إلى تشاورات مهمة مثل مجلس التعليم العالي ومجلس التربية والتعليم تضعف بها مشاركة المجتمع المدني، فضلًا عن أن كثيرًا من المؤسسات تخلو من تلك الهياكل أصلًا. كما يجدر بالذكر أن الحكومة لا تقوم بمشاركة المجتمع المدني مسبقًا في إعداد التقارير الحكومية المقدمة إلى لجان الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، علمًا أن تلك المشاورات المسبقة ملزمة بها الدولة.

لقد تنامت فاعلية مؤسسات المجتمع المدني الأردني في العقدين المنصرمين، وذلك من حيث كثرة أعدادها وتنوع مجالات عملها، حيث استطاعت أن تحرك ساكنًا في بعض المسائل الحقوقية والتنموية، ولكنها ما زالت تعاني ممارسة بعض القيود عليها من قبل الحكومة سواء على مستوى التشريع أو الممارسة، كما أنها ما زالت تعاني ضعف

التمويل الوطني ضمن مفهوم «المسؤولية الاجتماعية «، كما أن الحكومة ما زالت تمارس خططها وبرامجها بمعزل عن دور الشراكة الفعلية معها. وهنالك ضعف في التنسيق الكافي بين مؤسسات المجتمع المدني رغم بروز أشكال جديدة مؤخرًا لهذه التنسيقيات، مثل تحالف منظمات المجتمع المدني الأردني «همم»، ومجلس منظمات حقوق الإنسان.

هنالك قوى تقليدية في المجتمع لها أدوار متباينة في التنمية، فالقوى العشائرية قد تساهم في تحقيق التماسك الاجتماعي، وحل بعض أوجه النزاعات المجتمعية المحلية، إلا أنها في وجه آخر لها تناهض مبدأ سيادة القانون من خلال تأثيرها في صانع القرار مثلًا في التعيينات أو في منع محاسبة الأشخاص الخارجين على القانون خاصة الذين يمارسون العنف كما في الجامعات وغيرها.

كما أن بعض القوى الدينية سواء الرسمية أو الأهلية تناهض مشاركة المرأة في الحياة العامة وتعزز من خطاب الكراهية أو التمييز في المجتمع. حيث يوجد آراء وفتاوى سواء فردية أو لمؤسسات دينية وتعليمية تناهض مساواة المرأة مع الرجل في كافة مناحي الحياة مثل الفتاوى الفردية لرجال دين أو خطباء المساجد أو بعض الفتاوى الصادرة عن دائرة الإفتاء العام.

يذكر هنا الإشارة إلى تحول في طبية واستراتيجيات عمل مؤسسات المجتمع المدني، فإن تطور علاقتها بالحراك الأردني قد دفعها بتبني استراتيجيات التحالف وكسب التأييد، ويمكن الإشارة إلى مثالين في هذا الصدد:

تعزيز المشاركة الدولية لمؤسسات المجتمع المدني:

1. رغم أنه في كل مرة يشارك المجتمع المدني في اجتماعات دولية للأمم المتحدة أو غيرها يتعرض لهجوم وانتقادات غير مبررة، وليست مفهومة، ويجري شيطنته وكيل الاتهامات له، كأنه يمارس عملًا شنيعًا ضد الأردن وممارسة غير قانونية.[180] إلا أنه يشار إلى تعاظم دور مؤسسات المجتمع المدني الأردني في كتابة التقارير إلى

180- نضال منصور: مقالفي صحيفة الغد: **الحكومة والمجتمع المدني والالتزامات الدولية للأردن: 2017/10/29.**

الآليات الدولية في السنوات الأخيرة، وذلك على مستويين؛ كثرة عدد المنظمات الأردنية وتنوعها التي كتبت التقرير، وعملها بشكل مشترك عبر تحالفات مثل تحالف « إنسان» وتحالف « عين الأردن» بالإضافة الى تحالف "رادة شباب» وتحالفات أخرى. ويلاحظ أن جزءًا منها لمنظمات ومبادرات خارج العاصمة، المستوى الثاني وهو تأثير تقارير توصياتها على لجان الأمم المتحدة حيث تبنت تلك اللجان معظم توصيات مؤسسات المجتمع المدني الأردني، مثال تبني اللجنة المعنية لحقوق الإنسان توصيات تحالفات مؤسسات المجتمع المدني عند مناقشة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام 2017.

2. نجاح حملة إلغاء المادة 308 من قانون العقوبات الأردني والتي تنص على جواز زواج المرأة المغتصبة من قبلها مغتصبها مقابل إسقاط العقوبة على المغتصب، والتي طالب بها أكثر من 60 منظمة نسائية، بالإضافة إلى عشرات منظمات حقوق الإنسان والتي دشنت حملة كسب تأييد ممنهجة وبشكل خاص ما أطلق عليه» العاصفة الإلكترونية» عبر الفيسبوك، وتكللت تلك الجهود بالنجاح، وتم إلغاء المادة بتوصية من لجنة تطوير القضاء التي أسسها الملك وقدمت الحكومة مشروع القانون وتبناها البرلمان.

**الخاتمة:**

يثور تساؤل: إلى أي مدى أثر الحراك الأردني في وضع أولويات المجتمع المدني؟ مثل طرح تساؤل حول مدى وضع مؤسسات المجتمع المدني لأجندتها خارج سياق التمويل الدولي.

لقد شكل الحراك الوطني للإصلاح خاصة الذي انطلق في أثناء الربيع العربي وبعده فرصة للإصلاح وتحديد الأولويات التي ينبغي على الحكومة انتهاجها، ورغم التفاعل والتداخل بين المجتمع المدني والحراك وتناغمه في كثير من الأحيان فإنه يمكن إبراز الملاحظات التالية:

1. انتهج الحراك الأردني نشاطه بالاعتصامات ونشر البيانات والاجتماعات

والعمل وضغط الشارع على الحكومة لتحقيق متطلبات الديمقراطية ومكافحة الفساد، إلا أنه لم يتقاسم مع مؤسسات المجتمع المدني التي تطالب بنظرة شاملة ومتكاملة لحقوق الإنسان، بمعنى لم يهتم الحراك بقضايا المرأة وغيرها من الموضوعات.

2. اهتمت مؤسسات المجتمع المدني في نشاطاها برصد تصرفات الحكومة ومدى ضمان حق حرية التعبير والتجمع السلمي للحراك، بالإضافة إلى تضامنه مع مطالب الحراك دون الانخراط المباشر (إلا في حالات محدودة وقد تكون فردية) في أنشطة الحراك.

3. لم ينظر جميع الحراك والأحزاب بعين الرضا إلى نشاطات مؤسسات المجتمع المدني بسبب ارتباطها حسب زعمهم بأجندات خارجية بسبب التمويل الأجنبي لمؤسسات المجتمع المدني وعلاقته مع المنظمات الدولية.

رغم المنجزات الكثيرة له فإن علاقة المجتمع المدني بالحكومة هي علاقة مراوحة، أي الترنح في إعطائه مساحة معينة للعمل، وذلك بسبب رغبة الحكومة في الحفاظ على الحد الأدنى لصورتها أمام المجتمع الدولي كدولة تحاول أن تقدم نفسها على أنها ديمقراطية، بالإضافة إلى ما يقدمه التمويل الدولي لتلك المنظمات من مساعدات تساعد في اقتصاد الدولة، وتحسين ظروف المعيشة للمواطنين.

إلا أنه ورغم ذلك تبقى الحاجة ضرورية إلى إعادة الحكومة لسياستها، وذلك بضرورة احترام مؤسسات المجتمع المدني، حيث إنها تشكل أداة داعمة ومساعدة للدولة والمجتمع فيما لو فهم دورها بشكل صحيح، مع أهمية تبادل الثقة بين الطرفين، وعدم النظر إلى المجتمع المدني على أنه أداة سياسية معارضة أو أداة لقوى خارجية، كما أن دور المجتمع المدني مهم في تعزيز الاستقرار ومجابهة التطرف والإرهاب والعنف.

وعليه، فإنه ينبغي للحكومة مراجعة سياساتها وقوانينها التي تحد من حرية عمل مؤسسات المجتمع المدني واستقلاليتها، وإشراكها في لجانها التشاورية بشكل رئيس وذلك خدمة للدولة والمجتمع.

# تطورات المجتمع المدنى فى مصر منذ الثورة ما بين التضييقات القانونية ومحاولات البقاء

عمر سمير

**مقدمة:**

شهد المجتمع المدني في مصر – كما في بقية دول الثورات العربية – تطورات مهمة بفعل هذا الحراك، إذ تداخل في بعض الأحيان دوره مع الحركات الاجتماعية المطالبة بالتغيير.

وأثيرت علاقته بالأحزاب والبرلمان وعمليات كتابة الدستور وببقية المؤسسات السياسية وتصنيفاته ما بين خيري وتنموي وحقوقي، كان هذا تأثيرًا مباشرًا للظرف السياسي الذي فرضه سياق الثورات العربية المتزامنة، فبينما كان المجتمع المدني متطورًا ربما أكثر من الأحزاب وتتزايد درجة مقبوليته السياسية والمجتمعية عشية الثورة بما شهدته الساحة من تطور في أعداد الجمعيات الأهلية وبروز النقابات المستقلة واحتجاجاتها وبروز العديد من المبادرات والحملات القوية – فإن سلطات ما بعد الثورة ربما رأت في هذا المجتمع المدني خطرًا وطرفًا في مؤامرة على الدولة وعلى السلطة وشبكات الفساد المهيمنة ومصالحها.

ومن هنا كان السعي لتقييد هذا المجتمع المدني سواء بالقوانين أو بالسلوك السياسي وإحداث فجوة بينه وبين المجتمع تارة باسم الحفاظ على الهوية وأخرى باسم الحفاظ على الوطنية.

تتناول هذه الورقة تأثير السياقات السياسية والقانونية في مصر على عمل مؤسسات المجتمع المدني وأدوارها في التنمية والتحول الديمقراطي مع التركيز على أدوارها وتأثرها بالسياق السياسي في المراحل الانتقالية، وتعريج على أهم المنعطفات التي تعرض لها سياق عمل المجتمع المدني في مصر بعد الثورة وحتى الآن، وكيف تفاعل معها المجتمع المدني العالمي والمنظمات الدولية العاملة بمصر أو التي تعمل بمشروعات تعتبر مصر جزءًا منها، وتتناول العناصر التالية:

**أولًا: السياق السياسي والمجتمع المدني المصري:**

1 – **محطات التطور الرئيسية في الإطار القانوني والسياسي الحاكم لعمل المجتمع المدني المصري بعد الثورة:** كان المجتمع المدني المصري قبل الثورة مكبَّلًا بقيود السياق

السياسي العام الذي أفرز هشاشة في المجال العام السياسي والاجتماعي وهمشت فيه الأحزاب والنقابات والمؤسسات السياسية التقليدية الأمر الذي أتاح قدرًا من التأثير لمؤسسات المجتمع المدني والحركات المجتمعية للتأثير في هذا السياق وقدرتها على فرض التغيير وتحريك الشارع والمساهمة في عملية التحول الديمقراطي الذي قاد إلى ثورة يناير، لكن بعض مكونات هذا المجتمع المدني كانت تحل محل الدولة، وتعمل في إطار المتاح من السياق السياسي وتحاول ترويض بقية مكونات العمل الأهلي والمجتمعي للسير على نهجها، كبعض حركات الإسلام السياسي وجماعاته.[181]

كان سياق ما قبل الثورة يعطي أملًا في دور أكثر فعالية لحركات المجتمع المدني وتنظيماته الحقوقية والبحثية الناشئة، وللحراك المرتبط بها، فالجمعيات الحقوقية تزايد عددها في العقدين السابقين على الثورة، مثلما هو الحال مع ظهور العديد من المؤسسات الحقوقية مثل "المنظمة المصرية لحقوق الإنسان"، و"مركز هشام مبارك" و"مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان"، و"المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" و"المبادرة المصرية للحقوق الشخصية" وغيرها من المؤسسات المهتمة بالتنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبوضع حقوق الإنسان في مصر والتصدي لانتهاكات الدولة والدفاع عن ضحايا تلك الانتهاكات.

كما أن الحركات السياسية خارج نطاق الأحزاب والنقابات بدأت تزداد قوة وتأثيرًا سواء كانت تلك حركات شبابية أو حملات حول قضايا معينة، وتدخل أنشطتها في صميم عمل المجتمع المدني، من حيث هي محاولات لتحسين أوضاع مجتمعية عامة أو تحسين لأوضاع بعض فئات المجتمع.وحتى موجة النقد لسيادة العمل الخيري وحلوله محل الدولة بدأن تؤتي بعض ثمارها في ظهور بعض المبادرات التنموية وبعض الأنشطة الثقافية القوية سواء من خلال مؤسسات كالمورد الثقافي أو السواقي التي بدأت تبرز كساقية الصاوي وساقية سوهاج وغيرهما أو مبادرات تثقيفية كالمكتبات العامة مثل مكتبة القهوة بالفيوم على سبيل المثال لا الحصر.

181- المجتمع المدني والحركات الاجتماعية بعد ثورات الكرامة العربية، منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة، مارس 2015، صـ2-3.

رغم هذا التطور الذي شهده المجتمع المدني ظل القانون رقم 84 لسنة 2002 حاكمًا لعمل المجتمع المدني حتى وقوع الثورة، إذ شهد المجال العام جدلًا واسعًا حول ضرورة تعديل هذا القانون الذي ينتهك استقلال المجتمع المدني، إذ يعتبر مبدأ استقلال المجتمع المدني من أهم مبادئ التشريعات الديمقراطية، إلا أن الفلسفة التشريعية للقانون القائم 84 لعام 2002 تقوم على مبدأ تبعية المجتمع المدني للسلطة التنفيذية من خلال جهاته الإدارية، وهو أمر وثيق الصلة بكل سمات النظام السياسي المصري الساقط، فمثلما أفرز هذا النظام التعددية المقيدة في مجال النشاط الحزبي، فقد أفرز في مجال المجتمع المدني الجمعيات المقيدة، حيث هي مقيدة من حيث القدرة على التسجيل والتي تخضع لوزارة الشئون الاجتماعية والأجهزة الأمنية ويعطي الجهة الإدارية حق الحل التحكمي، ويفرض رقابة صارمة على أنشطة تلك المؤسسات، ويخلق مؤسسات موازية تابعة للسلطة التنفيذية، ويضع المنضمين للمجتمع المدني تحت طائلة عقوبات جنائية.[182]

وكان التوجه العام من قبل أعضاء المجتمع المدني وباحثيه والمهتمين به أننا نريد تعديل هذا القانون الذي مكن النظام القديم من التحكم في حركة المجتمع وتقييدها وتطويعها لصالحه ليصبح أكثر توافقًا مع معطيات مناخ ما بعد الثورة وما يتطلبه من تعزيز الحق في التنظيم، وليصبح أكثر قدرة على التعامل مع تطورات المجتمع المدني، وكذلك احتياجات المجتمع وأدواته للتعامل معها والتعبير عنها.

وقد طُرح موضوع تعديل هذا القانون على برلمان 2012 في عهد المجلس العسكري لكن لجنة حقوق الإنسان رفضت مشروع القانون المقدم من الحكومة، ثم في عهد الرئيس مرسي تجددت النقاشات حول مسودات للقانون ورغم جديتها، وأنها كانت محاطة بسياق سياسي تعددي نوعًا ما فإن النص النهائي لمشروع القانون لم يغير كثيرًا الفلسفة السائدة في القانون السابق، إذ إنه كان قادمًا من نفس الجهة الإدارية، بل من قبل بعض الموظفين الذين لم يطالهم التغيير بوزارة التضامن، فأصبحنا إزاء نص قانوني ظاهره ديمقراطي لكنه يفرغ مبدأ الإخطار وحرية التنظيم من مضمونه بزيادة

182- محمد العجاتي، تعديل قانون الجمعيات (توصيات للتحول الديمقراطي في مصر)، منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة، فبراير 2012، https://is.gd/9jVp7M

صعوبة التأسيس ويعسر عملية الحصول على تمويل ويغلظ العقوبات على منتسبي المجتمع المدني، ويعطي الجهات الإدارية حق حل المؤسسات الأهلية، وليس مجالس إداراتها فقط، ويلفظ المجتمع المدني الحقوقي، ولا يعترف به.[183]

وعقب سقوط نظام الإخوان المسلمين تجدد الجدل حول البنود الخاصة بالمجتمع المدني في الدستور، بصفة عامة أصبح وجود المجتمع المدني في مصر معترفًا به في دستور 2014 في إطار المواد 75 و76 و77 من الدستور، مما يمكن المواطنين من تكوين المنظمات غير الحكومية سواء كانت جمعيات ومؤسسات أهلية أو اتحادات ونقابات مهنية وعمالية تتمتع بالحرية والاستقلالية في إدارة شئونها، مع تأكيد هذه المواد على ألا يجوز حل هذه المؤسسات والجمعيات والاتحادات والنقابات إلا بحكم قضائي.[184]

أيضًا وبالإضافة إلى المواد 75-77، فالدستور أصبح يعترف بالمساهمة الأوسع التي قد يقوم بها المجتمع المدني في الحياة العامة المصرية في عدة مواد، على سبيل المثال، المادة 16 الخاصة بدعم ضحايا الثورة والمادة 25 حول مشاركة المجتمع المدني في مكافحة الأمية وتعزيز التعليم والمادة 83 حول حماية صحة كبار السن، ومن ثم كان ينتظر من البرلمان أن يفتح قنوات حوار واتصال مع منظمات المجتمع المدني لما تملكه من خبرة وقدرة على الوصول للمجتمع ولتعزيز الثقة بين البرلمان والمجتمع، ولما لهذه المؤسسات من دور في عملية صنع السياسات العامة وتنفيذها ورقابتها.[185]

لكن **التطورات السياسية** الخاصة بسيادة مناخ الحرب على الإرهاب وتخوين أي أصوات معارضة والتشكيك في وطنيتها مع صعود قوى برلمانية تتشارك نفس الرؤية للمجتمع المدني مع السلطة التنفيذية، وفي ظل ضعف قدرة النظام القضائي على الحد

183- محمد العجاتي، مشروع قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية 2013. نموذج لقوانين القمع وإعادة إنتاج النظم السلطوية، منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة، فبراير 2013، https://is.gd/KPh7jU

184- انظر دستور جمهورية مصر العربية 2014، موقع الهيئة العامة للاستعلامات، http:// www.sis.gov.eg/Newvr/consttt%202014.pdf

185- آدم سيجان ومحمد العجاتي ونوران أحمد، البرلمان المصري وعلاقته مع منظمات المجتمع المدني: تحديات وحلول بديلة، منتدى البدائل العربي، القاهرة، مايو 2016، https:// is.gd/3BAfU0

من تغول هاتين السلطتين على المجتمع، كل ذلك قاد إلى التضييق التام على حركة المجتمع المدني وفرص مشاركته التنموية إلى الحد الذي أُغلقت معه العديد من فروع الجمعيات الأهلية التي كانت تعمل في قطاع الصحة والتابعة للتيار السلفي الموالي للنظام لمجرد شكوك في علاقتها بجماعة الإخوان المسلمين المصنفة كحركة إرهابية، ما أدى لتوقف العديد من المراكز الصحية التابعة لها عن تقديم خدماتها للمواطنين.

لكن يذكر للسلطة الانتقالية أنها وفي عهد الوزير أحمد البرعي طرحت مشروع قانون متميزًا للجمعيات الأهلية نظر إليه البعض باعتباره الأفضل، إذ قدمته الوزارة بعد استشارة جمعيات أهلية عديدة في النصف الثاني من عام 2013 كما عرضه البرعي على المفوضة السامية لحقوق الإنسان. ويرى البعض أن هذا القانون كان كفيلًا بمعالجة جيدة وموضوعية لإشكاليات العمل الأهلي في مصر ومخاوف الحكومات منه، لكنه لم يرَ النور واستبدلته الحكومة بمشروع جديد عن طريق عدد من النواب، وصف بالأكثر قمعًا منذ القانون 32 لسنة 1964. ويرى البعض أن مشروع القانون لم يكن إلا وسيلة للحكومة من أجل تحسين صورتها الدولية بعد عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي، وذلك لتخلق انطباعًا بأنها تقود في مصر تحولًا ديمقراطيًّا، ومن ثم انتهت مهمته بعد اكتساب النظام الجديد للشرعية الدولية.[186]

ففي عام 2014 تم تعديل بعض مواد قانون العقوبات الخاصة بمكافحة الإرهاب في أبريل[187] ثم تم تعديل بعض نصوصه التي تستهدف المجتمع المدني مباشرة مثل المادة 78 لتنهي أي آمال للمجتمع المدني في الحصول على تمويل أجنبي، إذ تغلظ العقوبة لتصل إلى السجن المؤبد في تهم غامضة الصياغة، تشمل تلقي الأموال من الخارج «بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية أو المساس باستقلال البلاد أو وحدتها». وكذلك المادة 98 فقرة ج "كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار في الجمهورية المصرية

186- محمد العجاتي، العلاقة بين الدولة والمنظمات الحقوقية في مصر: إشكالية في الثقافة السياسية أم أزمة بنيوية؟، مبادرة الإصلاح العربي، مارس 2018، صـ17-18، https://bit.ly/2N3AUSn

187- كانت العديد من هذه التعديلات تمس المجتمع المدني وتضيق على السياق العام لعمله أنظر نص تعديلات قانون العقوبات الخاصة بمكافحة الإرهاب، موقع جريدة المصري اليوم، بتاريخ 2014/4/3، https://is.gd/6wkhvl

من غير ترخيص من الحكومة جمعيات أو هيئات أو أنظمة من أي نوع كان ذات صفة دولية أو فروعًا لها، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه. ويضاعف الحد الأقصى للعقوبة إذا كان الترخيص بناء على بيانات كاذبة»، وكذلك المادة 98 فقرة د»يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عل خمس سنوات، وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه، ولا تجاوز ألف جنيه كل من تسلم أو قبل مباشرة أو بالواسطة بأي طريقة أموالًا أو منافع من أي نوع كانت من شخص أو هيئة في خارج الجمهورية أو في داخلها متى كان ذلك في سبيل ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد 98 (أ) و98 (أ) مكرر و98 (ب) و98 (جـ) و174 من هذا القانون».

وقد كافحت منظمات المجتمع المدني في مصر للبقاء في خضم التضييقات الجارية من جانب الدولة على المجتمع المدني والتي اتسمت بالمزيد من القيود التشريعية والتنفيذية والملاحقات القضائية، ففي أواخر عام 2016 أقر البرلمان مشروع قانونًا شديد التقييد لمنظمات المجتمع المدني[188] قوبل باستنكار تام من جانب المراقبين المحليين والدوليين؛ لكونه غير متسق مع الدستور المصري ولا مع القانون الدولي، قام مشروع القانون من بين أشياء أخرى بتوسيع سيطرة الحكومة على تسجيل منظمات المجتمع المدني وتمويلها ورفع من العقوبات المفروضة على انتهاكات هذا القانون.

كما تم منع أعضاء مجموعات حقوق الإنسان بشكل منفصل من السفر خارج البلاد، تجميد ممتلكاتهم في إطار تحقيقات جنائية دائرة في تسجيل المنظمات الحقوقية وتمويلها، استدعاء قضية التمويل الأجنبي مرة أخرى فإن هناك العديد من المنظمات الحقوقية تم إغلاقها بشكل تعسفي[189] وذلك في القضية رقم 173 لسنة 2011، والمعروفة إعلاميًّا بقضية التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني.

188- برغم أن هذا القانون ظل حبيس أدراج مؤسسة الرئاسة قرابة عام حتى مايو 2017 بضغوط محلية ودولية فقد أقر، ولم تصدر له لائحة تنفيذية بعد، ومن ثم فإن قرار تطبيقه أو تطبيق القانون 84 لسنة 2002 يظل قرارا في يد الجهات الإدارية

189- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2016، لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، https://is.gd/uthQlO

لكن يرى البعض أن تحليل بيانات الجمعيات والمؤسسات الأهلية المتاحة وفقًا لرصد التطور الكمي لأعداد الجمعيات الأهلية والقفزات الكبرى في أعدادها خلال السبعة أعوام الماضية، حيث بلغ عددها 580 ,47 جمعية وفقًا لإحصائيات 2017، في حين كانت 30214 جمعية في عام 2010، أي بزيادة تتجاوز الـ 50٪ ، تركزت غالبيتها في مجالات العمل الخيري والرعائي والمساعدات الاجتماعية، وهو ما يؤكد استمرار نفس الفلسفة الحاكمة للعمل الأهلي وعدم القدرة على إحداث تطور نوعي باتجاه العمل التنموي والتمكيني الذي يمكن أن تلعبه التنظيمات الأهلية ومكونات المجتمع المدني.[190]

2 – **الجدل حول دور المجتمع المدني في الثورة:** في أعقاب الثورة وفي أثناء تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة كان الحديث عن دور المجتمع المدني في الثورة على أشده سواء في الدوائر البحثية، إذ كانت الفرضيات السائدة لدى بعض دارسي المجتمع المدني أن تطور المجتمع المدني وتوسع أنشطته سوف يقود إلى التحرر والتنمية وتعزيز الديمقراطية أوتوماتيكيًّا دون الأخذ في الاعتبار إفرازات السياق السياسي العام.[191] كما أثيرت ولو بشكل نظري في أثناء الكثير من النقاشات النخبوية قضية المدني في مقابل العسكري، إلا أن ثمة تحولًا حدث في الجدل العام نحو استقطاب حاد حول النقاش العام لمدني في مقابل ديني، وهو الأمر الذي قاد لتعثر مسيرة التحول الديمقراطي، حيث إن السلطة استخدمت هذا الاستقطاب لتدعيم شرعيتها، باعتبارها تواجه جماعات دينية متطرفة هي جزء من مؤامرة دولية وإقليمية على الدولة المصرية التي يجب أن يلتف الجميع حولها.

وعمليًّا بدأت تأثيرات نشطاء المجتمع المدني في البروز على السطح في الحديث عن دور المجتمع المدني في الثورة أو من خلال تركيز قنوات الإعلام على شباب الثورة وجمعيات

190- أيمن السيد عبد الوهاب، الجمعيات الأهلية في مصر اختلالات الدور، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2017/5/30، http://acpss.ahram.org.eg/News/16307.aspx

191- المجتمع المدني والمجال العام ـ الحالة المصرية، منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة، ديسمبر 2011، https://is.gd/siwf2L

المجتمع المدني، وبناء على هذه الأدوار كان سهلًا على السلطة السياسية الحاكمة التي تحتقر المدنيين في ذلك الوقت أن تثير الشكوك حول هؤلاء النشطاء وحول جمعيات المجتمع المدني المختلفة ففي يوليو 2011 أكد اللواء حسن الروييني عضو المجلس العسكري للقوات المسلحة أن حركة 6 إبريل تتلقي تمويلًا من الخارج ويتم تدريب أعضائها في صربيا، وتم الربط بين الحركة وجمعيات المجتمع المدني ومحملًا ما حدث من توترات في مصر أعقاب ثورة يناير وحتى أحداث العباسية، والتي خرج فيها المتظاهرون لمهاجمة المجلس العسكري في مقره بالعباسية للمجتمع المدني، وكشف في مداخلة هاتفية لقناة الجزيرة مباشر مصر عن أن 600 جمعية أهلية طلبت تمويلًا من السفارة الأمريكية في مصر، وأكد أن الجهات المسئولة ستعلن التفاصيل بالمستندات قريبًا، وأن هذه المعلومات عن حركة 6 إبريل مرصودة عند أجهزة الأمن منذ 2009 بالأسماء والأماكن التي تم تدريبهم فيها، والمبالغ التي تم إعطاؤها إياهم، تحت إشراف جمعيات تدعي الوطنية، وهو ما لم يتم تقديم أية وثائق أو دلائل تؤكده[192]

وعقب انتخاب البرلمان الأول بعد الثورة، ورغم أنه أتى بأغلبية من التيار الإسلامي فإن مناخًا من الانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني كان واضحًا في التعامل بين تلك المؤسسات والبرلمان سواء فيما يتعلق بالأوراق البحثية التي كانت ترسل للبرلمان أو حضور العديد من أعضاء البرلمان لجلسات الحوار وندوات ومناقشات الأوراق البحثية أو حتى تقدم مؤسسات المجتمع المدني المختلفة بمقترحات تشريعات على أجندة البرلمان

أيضًا كان هناك مستوى جيد من تواصل الوزراء ومسؤولي السلطة التنفيذية مع المجتمع المدني تحت حكم المجلس العسكري وحتى في ظل حكم الإخوان المسلمين، فعلى سبيل المثال في 13 سبتمبر 2011 قابل وفد مشترك من جمعية أطباء التحرير والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية الدكتور عمرو حلمي وزير الصحة والسكان بمكتبه، لبحث تفعيل دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في المشاركة في إصلاح المنظومة الصحية في مصر، وتم الاتفاق مع وزير الصحة على تشكيل لجنة

192- موقع يوتيوب، اللواء الروييني 6 إبريل تمول من الخارج وأعضاؤها يتدربون في صربيا، https://is.gd/luhKIN

من المجتمع المدني وقيادات الوزارة لدراسة وتطوير الملف الصحي[193]

وفيما بعد ترتيبات الثالث من يوليو أصبحت الهجمة الشرسة على المجتمع المدني باعتباره ظهيرًا للإرهاب هي السمة السائدة لعلاقة المؤسسات المختلفة مع المجتمع المدني، فقد حلت الحكومة عددًا غير مسبوق من المنظمات غير الحكومية المحلية في عاميّ 2014 و2015 معظمها بدعوى اشتباه ارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين، فطبقًا لوزارة التضامن الاجتماعي، في أثناء عاميّ2014-2015 حظرت الوزارة 1047منظمة غيرحكومية لها ارتباطات مزعومة بجماعة الإخوان المسلمين، تمهل533 منظمة من هذا العدد، ووضعت المنظمات الـ521 الأخرى تحت المراقبة من لجنة خاصة عُهد إليها بإدارة تمويلات الإخوان المسلمين. كما حلت وزارة التضامن الاجتماعي 872 منظمة غيرحكومية إضافية في أثناء هذه الفترة لأسباب غير الارتباطات المزعومة بالإخوان المسلمين، بما في ذلك عدم نشاط المنظمات، وتمهل مجالس إدارات 224 منظمة غيرحكومية.[194]

لكن ولأن دور المجتمع المدني مرتبط بحدود دور الدولة في الاقتصاد فعلى غرار السبعينيات يمكن أن يتسع المجال لدور أكبر للمجتمع المدني، فبضغط من البنك الدولي وصندوق النقد، والأخذ بـنصيحتهما في التخلي عن التزاماتها الاجتماعية السابقة، ومع كل خطوة تخطوها نحو التفريط في قسم من القطاع العام، وإعادة هيكلة الاقتصاد المحلي، تتسع حاجتها لشركاء في الداخل والخارج من أجل ضمان الاستقرار الاجتماعي الذي هو شرط ومقدمة لتحقيق الحد الأدنى من الخدمات والاستقرار السياسي.[195]

3 – **الجدل حول تمويل المجتمع المدني في مصر**: في مجتمع يصل تعداد السكان فيه

193- المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، بيان صحفي، المبادرة المصرية وجمعية أطباء التحرير تتفقان مع وزير الصحة على تشكيل لجنة من المجتمع المدني وقيادات الوزارة لدراسة الملف الصحي وتطويره، بتاريخ 15 سبتمبر 2011، https://is.gd/beQt3C
2014- و2015، لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، https://is.gd/XQ2mJr
195- صلاح الدين الجورشي، منظمات المجتمع المدني ومعضلة التحول الديمقراطي في العالم العربي، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2008، https://goo.gl/vfDnUy

إلى 104.2 مليون مواطن[196] وعدد الجمعيات المتنافسة على التمويل فيه أكثر من 31 ألف جمعية أهلية مسجلة وفقًا لأحدث البيانات المتاحة[197] بخلاف عشرات المنظمات الأهلية التي لا تجد في الإطار القانوني الحالي للجمعيات الأهلية إطارًا جيدًا لعملها وتضطر للتأسيس تحت قوانين أخرى، كمبادرات وشركات أو إلى العمل دون تراخيص رسمية وتتنافس أيضًا على مصادر التمويل المحلية والدولية المحدودة فإن ثمة أزمة حقيقية في التمويل تطارد هذا المجتمع المدني سواء من حيث إمكانية استمراريته أو توسيع نشاطه بما يتواكب مع الأنشطة التي تتخلى الدولة عنها أو تلك الناجمة عن التطور الموضوعي لاحتياجات المجتمع.

عقب الثورة استخدمت قضايا التمويل الأجنبي للتنكيل بالمجتمع المدني المصري، يأتي هذا بالتزامن مع عملية تعزيز الرواية الرسمية عن الثورة المصرية باعتبارها مؤامرة خارجية، وتزايد الجدل بشأن سردية الثورة المضادة عن الثورة، باعتبارها مؤامرة من منظمات المجتمع المدني، والحركات السياسية ضد الدولة المصرية، ومن ثم استخدم مصطلح التمويل الأجنبي في تشويه كل من له صوت مخالف للسلطة الحاكمة على مدار السنوات الثمانية المنقضية من عمر الثورة بحيث أصبح كل معارض محل اتهام، ويتم التشكيك في وطنيته واغتياله معنويًا بسهولة، ففي العام الأول للثورة وتحديدًا في ديسمبر 2011 برزت القضية رقم 173 لسنة 2011 المعروفة بقضية **"تمويل منظمات المجتمع المدني"**، وهي القضية التي ظلت حبيسة أدراج كل نظام ليستخدمها ضد معارضيه حتى بات الأمر محرجًا للسلطة القضائية ذاتها، ففي 19 مارس 2016 قرر قاضي التحقيق في القضية التحفظ على أموال الحقوقي ورئيس الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان جمال عيد وزوجته وابنته، والصحفي ومؤسس المبادرة المصرية للحقوق الشخصية حسام بهجت[198].

196- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام 2017، على موقع الجهاز، https://is.gd/5oWJfa

197- من تجميع الباحث لبيانات وزارة التضامن الاجتماعي المنشورة على موقع الوزارة حول الجمعيات الأهلية حتى تاريخ 26 يوليو 2018، يمكن مراجعة الموقع على الرابط التالي: http://www.moss.gov.eg/sites/mosa/ar-eg/Pages/NGOs.aspx

198- المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، بيان صحفي بعنوان «خلفية عامة عن القضية رقم 173 المعروفة بقضية «التمويل الأجنبي» خطر وشيك من الملاحقة والإغلاق»، بتاريخ 21

وعلى إثر هذا القرار تم إغلاق مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب والتحقيق مع المحامي الحقوقي نجاد البرعي، وتم استدعاء مُزن حسن، مؤسسة مركز نظرة للدراسات النسوية ومديرته، كما تم منع 10 حقوقيين من السفر وتزايد هذا العدد لاحقًا، ولا يزال العديد من ممثلي المجتمع المدني ومراكز الفكر والرأي يتعرضون لمضايقات في أثناء المغادرة أو الوصول لمصر، ومنذ 2014 استخدمت تعديلات لنصوص قانونية لتعزيز العقوبات لناشطي المجتمع المدني، كالمادة 78 من قانون العقوبات، التي عدلها الرئيس السيسي في سبتمبر 2014، فغلظت العقوبة إلى السجن المؤبد في تهم غامضة الصياغة تشمل تلقي الأموال من الخارج "بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية أو المساس باستقلال البلاد أو وحدتها". وكذلك تعديلات المادة 98 الفقرة ج والفقرة د على النحو الذي وضحناه سالفًا.[199]

ورغم ما يبدو عليه الوضع من تقييد للحقوق والحريات العامة فإن المجتمع المصري أصبح أكثر وعيًا بضرورة المحاسبة سواء للنظام السياسي أو للمجتمع المدني إذ تحسنت قدرة المجتمع المصري على مراقبة المجتمع المدني ودفعه نحو مزيد من الإفصاح والشفافية، فموجات الضجر والغضب والسخط التي يتم التعبير عنها في مواجهة جمعيات أهلية ضخمة مدعومة حكوميًّا وتدعو لجمع التبرعات عبر الإعلانات الرمضانية أصبحت متكررة وقوية وقادرة إلى حد بعيد على إجبار هذه المؤسسات على الإفصاح عن بعض أوجه الإنفاق والإيرادات التي تحصل عليها مثل تلك الاحتجاجات الاليكترونية التي خرجت في شكل دعوات للشفافية والإفصاح أو حملات للرقابة على أموال تلك الجمعيات، كما هو الحال مع سلسلة الموضوعات التي نشرت حول مستشفى سرطان الأطفال 57357 الذي تزيد ميزانيته على مليار جنيه سنويًّا، والذي كان لحملات مواقع التواصل الاجتماعي أثر كبير في محاولات معرفة أين تذهب التبرعات؟ إذ ضجت مواقع التواصل باتهامات للمستشفى بالفساد وأدت الاتهامات إلى اتخاذ الحكومة المصرية عدة إجراءات منها تشكيل لجنة

مارس 2016، https://is.gd/LQMdt8

199- المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، بيان صحفي بعنوان «خلفية عامة عن القضية رقم 173 مرجع سابق.

للتحقيق وفحص أعمال المستشفى، ووضع البنك المركزي شروطًا جديدة لحملات التبرع وتقدم نواب بمشروع قانون جديدة لإنشاء هيئة للإشراف على التبرعات[200].

كذلك الحال مع تعاطي قطاع واسع من المجتمع على مواقع التواصل الاجتماعي مع تصريحات اللواء ممدوح شعبان مدير عام جمعية الأورمان خلال الجلسة الختامية «اسأل الرئيس» في المؤتمر الخامس للشباب، حول عدم وجود فقير في مصر، وأثارت موجة من السخرية والاستهجان من قبل رواد التواصل الاجتماعي، للحد الذي وصل إلى تدشين هاشتاج لمقاطعتها[201]

مثل تلك الرقابة المجتمعية على مؤسسات المجتمع المدني هي تطور جيد ومطلوب في سياقات التحول الديمقراطي، لكن تظل العديد من الصناديق والمؤسسات المرتبطة بالسلطة والتي تلعب دور المجتمع المدني وتنافس مؤسساته في الحصول على تمويل من المجتمع ودون خضوع لقوانين المجتمع المدني أو أية رقابة تذكر مثل جمعيات وصناديق التبرعات التي برزت بعد الثورة كصندوق تحيا مصر الذي هو بتعبير منشئيه «قناة مالية موازية مع الدولة»[202]

**ثانيًا: أثر السياق السياسي والقانوني على هياكل وقدرات منظمات المجتمع المدني.**

لا شك أن ثمة أثرًا كبيرًا للسياق السياسي والقانوني السابق على هياكل المجتمع المدني المصري وقدراته عقب الثورة سواء بتغير في أجندة القضايا والموضوعات المطروحة أو بانهماك هذا المجتمع في تحسين مناخ عمله في السياق الثوري العام. إن بمحاولات تحسين قانون الجمعيات الأهلية والقوانين المرتبطة بالحق في التنظيم أو من حيث الانخراط في أدوار مرتبطة بقضايا التحول الديمقراطي ككل مثل المشاركة في عملية كتابة الدستور سواء في صورة أوراق بحثية ترسلها المراكز الحقوقية والبحثية للجان كتابة الدستور أو المشاركة في جلسات استماع وموائد حوار حول بنود هذا الدستور

200- موقع قناة روسيا اليوم، مصر... التحقيق مع إدارة أشهر مستشفى لعلاج سرطان الأطفال بتهم فساد، بتاريخ 2018/7/4، https://is.gd/roW7XC

201- صابر العربي، ردًّا على رئيس الأورمان ... 30 مليون مصري يعيشون بأقل 3 أضعاف من خط الفقر العالمي، موقع جريدة التحرير، https://is.gd/0t5IYq

202- انظر نص كلمة المدير التنفيذي لصندوق تحيا مصر السيد/ محمد العشماوي، على موقع الصندوق. https://is.gd/78Kxzu

أو حتى مشاركة تلك الجمعيات والمنظمات في بيانات وحملات توعوية.

وقد استهلكت هذه الأنشطة والأجندة الجديدة جهودًا وموارد كبيرة، إذ إن الرقابة على العملية الانتخابية مثلًا تتطلب أمولًا ضخمة وقدرات بشرية هائلة لكنها تعبر بشكل كبير عن توفيق أجندات المجتمع المدني مع متطلبات المرحلة ومعطيات مؤسسات التمويل الدولية.

كما كان لهذه المؤسسات دور في عملية كتابة الدستور 2012-2013 وهي المرحلة التي استنفدت الكثير من جهود منظمات المجتمع المدني المصرية لتحسين كل من الإطار الدستوري والتشريعي الحاكم لعملها بالتوازي مع تركيز ضعيف على القضايا الاعتيادية لمجالات عملها المختلفة، سواء كان هذا الاستنزاف بالاشتراك في جلسات حوار استغلت لتحسن صورة الجمعية التأسيسية لدستور 2012، إذ رغم عقدها للعديد من جلسات الحوار المجتمعي وجلسات الاستماع التي نظمتها لجنة الاقتراحات والحوارات والاتصالات المجتمعية بالجمعية التأسيسية فقد تولد انطباع لدى الحضور بأن المسألة شكلية في المقام الأول ترتبط بعمل اللجنة الداعية للاجتماع باعتبارها من لجان العلاقات العامة التي أسندت إليها مهمة التواصل مع شتى الشرائح الاجتماعية والمجموعات بما فيها المجتمع المدني للوقوف على الآراء من ناحية، ولتأكيد الصفة التمثيلية للجمعية التأسيسية من ناحية أخرى.[203]

وعلى الرغم مما يبدو عليه الأمر من محاولات لإشراك المجتمع المدني في ذلك الوقت، فوفقًا لتقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2012 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا «لا تزال منظمات المجتمع المدني في مصر تعاني القيود القانونية الواسعة والمضايقات من جانب الحكومة والحملة السلبية التي تشنها وسائل الإعلام ضدها، في الوقت الذي لا يزال فيه نقص التمويل المستقر يقوض من قدرات منظمات المجتمع المدني المصرية على وضع خطط استراتيجية وتوظيف مزيد من الموظفين المؤهلين وممارسة الإدارة الفعالة.»[204]

203- المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، بيان صحفي، بعد حضور ممثليها لجلسة استماع دعت اليها الجمعية التأسيسية للدستور... منظمات حقوقية تبدي تخوفها من مدى جدية الحوار المجتمعي الجاري حول دستور ما بعد الثورة، بتاريخ 24 يوليو 2012، https://is.gd/MqRdr0

204- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2012،

وبمراجعة نفس التقرير لأعوام 2015 و2016 يمكن سحب هذا التحليل ولكن بدرجات سوء أكبر بالنسبة لمصر حتى مقارنة مع دول مثل العراق، وبقي – وهو البلد الوحيد في المنطقة الذي يواجه تراجعًا عامًّا إذ تراجعت الاستدامة العامة لمنظمات المجتمع المدني في مصر في عام 2016 مع مواجهة منظمات المجتمع المدني لبيئة قانونية أكثر تقييدًا وقدرات تنظيمية منخفضة وسلامة مالية متضائلة وقدرة متقلصة على تقديم الخدمات.[205] كما تقلص دور هذه المؤسسات في طرح وتعديل القوانين المرتبطة بعملها كقانون الجمعيات وقانون التظاهر والقوانين المرتبطة بالحق في التنظيم.

ساهم في هذا التقلص انضمام العديد ممن يفتقدون للخبرة إلى هذه المنظمات، وكان ضم العديد من الأعضاء من الفئات العمرية الأصغر ربما لتجنب النقد القائل بأن أغلب قيادات الجمعيات ومسئوليها من شريحة عمرية مرتفعة لا تستطيع كثيرًا احتواء الشباب وتوظيف طاقاتهم، كما أن تداول السلطة والمسئولية القيادية يتعثر ولا يتم تجديد الدماء مما يخفض من إنتاجية هذه المؤسسات ويصيبها بالجمود، وهي مقولة صحيحة نسبيًّا لكن واجهت هذه المنظمات سوء إدارة المتطوعين الذين يقبلون على الانضمام للتطوع في أنشطة وفعاليات الجمعيات، ولكنهم لا يجدون النظام المتكامل الذى يشبع رغباتهم أو يضمن متابعتهم، ومن ثم يتساقطون بعد فترة وقد يعزفون عن العمل التطوعي بشكل كامل.[206]

بالإضافة لتفضيل العديد من المنظمات الأجنبية العاملة في مصر للعمل بنفسها تفاديًا للمضايقات الأمنية للشركاء أو اعتقادًا منها بأن هذا أكثر توفيرًا للنفقات من الاعتماد على المنظمات المحلية أو حتى الشراكة معها، ومن ثم تقلصت مشروعات العديد من المنظمات ومصادر تمويلها، ومن ثم ضعف التركيز على تطوير هياكلها وبنيتها المؤسسية والفردية، حيث أدى هذا السياق لعدم قدرتها على مواكبة الظروف الاقتصادية الصعبة فتركها العديد من الموظفين الذين تحسنت خبراتهم وتراجعت المؤسسات الشريكة عن فكرة تدريب فرق عمل المؤسسات المحلية ما أثر سلبًا على بنيتها.

لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، https://goo.gl/iQRDEm

205- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2016، لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، https://is.gd/uthQlO

206- مصطفى النجار، المجتمع المدني في مصر... الفرص والتحديات، موقع جريدة الشروق، 2012/10/26، https://bit.ly/2MZuUKr

**ثالثًا: التطور الذاتي للمجتمع المدني عبر 7سنوات بعد الثورة:**

**1 – تطور الهياكل ومحاولات للتشبيك وما مدى نجاحها؟**

ثمة تطورات في علاقات مؤسسات المجتمع المدني بعضها ببعض إذ مع محدودية الموارد المالية أصبح التشبيك وسيلة رئيسية لتفعيل قدرات المجتمع المدني في بعض القضايا، ولعل هذا التشبيك كان ناجحًا إلى حد بعيد حول قضايا نوعية تخص المرأة مثل مكافحة التحرش، بدا هذا واضحًا في كثافة التوعية بقضية التحرش سواء في المواسم والأعياد أو في الحملة التوعوية المرتبطة بخريطة التحرش الجنسي، وكذلك ائتلاف مكافحة التمييز ضد المرأة، وهو ائتلاف للمنظمات النسائية يناصر من أجل المزيد من المساواة بين النوع الاجتماعي والتمثيل. كما ينظم معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان منتدى للمدافعين عن حقوق الإنسان يجمع بين إحدى عشرة منظمة حقوقية، هناك أيضًا منتديات ينظمها الاتحاد النوعي لمنظمات حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية تجمع بين عشرين منظمة مسجلة[207] لكن تظل التحالفات والشبكات محدودة ومرتبطة بالحقوق المدنية والسياسية.

أيضًا فإن مؤشرات القدرات التنظيمية لمؤسسات المجتمع المدني المصرية في أعوام 2014، 2015 تظهر معوقات استدامة أكبر عن الأعوام السابقة، رغم تحسن القدرة على تقديم الخدمات[208] ونفس المؤشرات تزداد سوءًا في الأعوام اللاحقة 2016 وما بعدها، إذ تتزايد وتيرة التضييقات مع اقتراب مواعيد الاستحقاقات الانتخابية.

**2 – تطور الخطاب المجتمعي للمؤسسات من حيث القضايا والأدوات محل التركيز منذ الثورة:**

جرى تطور كبير في الخطاب المجتمعي لمنظمات المجتمع المدني سواء بالاهتمام أكثر بقضايا الحقوق والحريات في فترات الأزمات السياسية الحادة خصوصًا في الفترة من 2013–2011، ولكن مع تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية واستمرار

207- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2013 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص 15، https://is.gd/qlUFu2

208- تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعامي 2015 /2014 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. صـ 89-90.

التضييق على عمل المجتمع المدني يمكن ملاحظة تطورات جيدة خاصة بتبسيط الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتأثير السياسات العامة على المواطنين عبر العديد من الأدوات كالخرائط التفاعلية واستخدام صحافة المواطن وفيديوهات الشارع ومواقع التواصل الاجتماعي.

كما أصبحت قضايا تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشباب والنساء والفئات المهمشة جزءًا من خطاب هذه المؤسسات، فهناك تطور في الحديث حول القضايا المرتبطة بالاستدامة البيئية، وهناك تطور في أعداد المؤسسات العاملة في المجالات المرتبطة بالبيئة والاستدامة والطاقة النظيفة، إذ تشير خريطة النشاط البيئي في مصر إلى وجود أكثر من 90 مبادرة ومؤسسة وشركة عاملة بهذا القطاع.[209]

**3 – تطور الكوادر الخاصة بالمجتمع المدني وأدوارها.**

تفاعل المؤسسات الدولية (المانحة والعاملة في المجال) مع التطورات التي تخص المجتمع المدني في مصر: إن تفاعل العديد من المؤسسات الدولية المانحة مع قضايا المجتمع المدني المصري يمكن النظر إليه من وجهتي نظر متناقضتين، فالاتجاه الأول يرى أن هذه المؤسسات وإن كانت تدعم عمل المجتمع المدني سواء عبر التمويل أو المطالبة بمزيد من الإصلاحات السياسية والقانونية والدستورية التي تعزز عمل المجتمع المدني فإن لها مشروطيات تمويلية، ومن ثم يجب التعامل معها بحذر شديد.

أما الوجه الآخر هو أن هذا التمويل والدعم الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني مهما كانت الحاجات الموضوعية له، فإنه يمكن استغلاله من قبل السلطة التنفيذية لتشويه سمعة منظمات المجتمع المدني ووصمه بأنه غير وطني، ويهدد أمن الوطن واستقراره خصوصًا في أجواء الحرب على الإرهاب، ومن ثم في مثل هذه السياقات المحلية المضطربة والتي تتزايد فيها سطوة الأجهزة الأمنية لا يجب التعامل مطلقًا مع هذا التمويل الأجنبي.

وعلى سبيل المثال فإن تواصل مؤسسة مجتمع مدني تابعة لأحد نواب البرلمان مع البرلمان الدولي بشأن قانون المجتمع المدني اعتبرت إشكالية قوية قادت إلى فصله

209- راجية الجرزاوي ومنى عبد الغني، خريطة النشاط البيئي في مصر، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، يناير 2016، https://is.gd/xUewd3

من المجلس باعتباره تناول أوضاعًا داخلية للبرلمان المصري من شأنها الحط من قدر المجلس وصورته".[210]

وعلى أية حال فإن كثافة الاستحقاقات الدستورية والتشريعية في الفترة من 2011 – 2018 عززت قدرة كوادر مؤسسات المجتمع المدني على مراقبة العملية الانتخابية، وكشف عمليات التزوير، واستخدام التمويل السياسي والانتهاكات المتعلقة بالعملية الانتخابية، فقد شهد العديد من موظفي هذه المؤسسات وأعضائها (استفتاء مارس 2011 – انتخابات مجلسي الشعب والشورى 2011 – 2012 – استفتاء دستور 2012 – استفتاء دستور 2014 – انتخابات 2014 الرئاسية والبرلمانية–انتخابات 2018 الرئاسية) أي أكثر من 6 استحقاقات في أقل من ثماني سنوات.

لكن ما تأثر سلبًا في كوادر هذه المؤسسات أنه ورغم تراكم خبرات العاملين بها فإن ضعف التمويل لم يمكنها من عمل خطط استراتيجية، ولا تحسين دخول العاملين، بها كما أن التضييق على الحق في التظاهر والحق في التنظيم في سياق الحرب على الإرهاب حال دون توسيع الأنشطة الطوعية لهذه المؤسسات وحرم العديد منها من مصادر التمويل الأجنبية في ظل استئثار المنظمات الموالية للسلطة الحاكمة أو القريبة منها بمصادر التمويل المحلية التي اتضحت ضخامتها مع تزايد الحديث عن منظمات العمل الخيري وضرورة مراقبة المجتمع لأمواله التي تنفق عبرها.

**خاتمة:**

بينما بشرت ثورة 25يناير وسقوط نظام مبارك بعهد جديد من الحرية والازدهار لعمل منظمات المجتمع المدني وإسقاط القيود المفروضة على أنشطتها، واحتمالية توسع هذه الأنشطة وتطورها في ظل الأجواء التي كانت مواتية لإعداد قانون جديد للجمعيات الأهلية يلغي هذه القيود ويتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، لكن غياب الإرادة السياسية لدى الأطراف السياسية الأقوى وحالة الارتباك والاضطراب السياسي التي أعقبت رحيل مبارك وصولًا لحكم حركة الإخوان

210- موقع قناة روسيا اليوم، إسقاط عضوية محمد أنور السادات في البرلمان المصري بدعوى «الحط من قدر» البرلمان، بتاريخ 2017/2/27، https://is.gd/7WmMfF

المسلمين المحسوبة على المجتمع المدني والتي صُنفت كحركة إرهابية عقب إسقاطها، وهو التصنيف الذي أصبح مصدرًا لشرعية النظام الجديد، باعتباره محاربًا للإرهاب ولمؤامرات منظمات المجتمع المدني ضد الدولة الوطنية المصرية.

كل هذه التطورات حال دون نجاح هذه المساعي نحو تطوير مجتمع مدني فاعل وقوي.

وعلى الرغم من لعب جمعيات المجتمع المدني المصرية أدوار أكثر فعالية في الفترة من 2011–2013 فإن هذه الفعالية منبعها السياق العام المنفتح، لكن لا ينبغي أن نظلم المؤسسات التي لا تزال تعمل في السياق المفخخ الحالي وبأقل الإمكانات، وإن كان ينقصها درجات أعلى من التشبيك في قضايا نوعية مثل البيئة والزراعة والتنمية المستدامة وأمن الطاقة والمياه، وهي قضايا وأولويات تنموية يمكن التعاطي معها في السياق السياسي الحالي.

لا يمكن النظر للسياق القانوني باعتباره العائق الوحيد أمام تطور المجتمع المدني المصري، إذ إنه حتى وبافتراض جودة المواد الدستورية والقانونية المنظمة لعمل المجتمع المدني، فإن سوء السياق السياسي كفيل بتعطيل بنود الدستور والقانون، ومن ثم فافتراض أن إطارًا قانونيًّا جيدًا يمكنه الحفاظ على بقاء المجتمع المدني يحتاج لمراجعة، فإذا ما اجتمع سوء السياق القانوني مع السياسي كما هو الحال في مصر، فإن المجتمع المدني الباقي يعمل في نطاق الحد الأدنى من طاقاته والمتطلبات المجتمعية المرجوة منه، ومن ثم فالسياق السياسي المنفتح هو السبيل الوحيد لتطوير ديمقراطي للقواعد القانونية المنظمة لعمل المجتمع المدني.

ومع ذلك لا يزال العديدون من نشطاء هذا المجتمع المدني سواء العاملين في المنظمات الحقوقية أو التنموية يحاولون العمل في إطار ما تبقى من إطار قانوني وسياسي في انتظار أية انفراجة مستقبلية لتدعيم قدراتهم ومؤسساتهم والدور المتنامي المطلوب من هذه المؤسسات.

يبقى عمل المجتمع المدني في الفترات الانتقالية، وفي أثناء عمليات التحول الديمقراطي دورًا تأسيسيًّا لمراحل لاحقة، ولتوسيع أدوات المجتمع في عمليات

صنع السياسات العامة، وصياغة التشريعات، والرقابة على سلطاته التنفيذية والتشريعية، وآلية ضامنة لتعزيز حقوقه وحرياته العامة، وعلى المجتمع المدني المصري أن يكون سباقًا في مواجهة التوجهات السلطوية سواء بتعزيز استخدامات التقنيات والتطبيقات الإلكترونية في معالجة القضايا أو بحملات المناصرة التي ظلت إلى وقت قريب نقطة مضيئة في عناصر استدامة المجتمع المدني المصري.

# المجتمع المدنى فى تونس (2011-2018)

محمد الصحبى الخلفاوى

**مقدمة:**

يشكّل المجتمع المدني عنصرا مهما في الحراك المجتمعي في تونس منذ ثورة 14 جانفي 2011 كجزء من الفاعلين الأساسيين في الحقل التونسي، وليصبح حضوره لافتا في عمليّة التحول الديمقراطي عن طريق لعب دور أساسي في صياغة الشأن العام لاسيما في إعادة تشكّل الوعي المواطني. مثلت الثماني سنوات الأخيرة من عمر التحول الديمقراطي وما وفّره من مناخ ايجابي، فرصة فتحت المجال للمجتمع المدني لإعادة التشكل حول المواضيع التي أفرزتها هذه الفترة، فبعد أن كانت مسائل الحقوق والحريات الشغل الشاغل لفضاء سياسي مغلق، شهدت فترة ما بعد الثورة تحوّلا سريعا نحو المحاور التي باتت محل اهتمام المجتمع المدني لاسيما التي تدور حول الحقوق الفردية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب متابعة سير الانتقال الديمقراطي أي متابعة العمل العام أو السياسات العامة للحكومة.

عرف المجتمع المدني تطورا كبيرا من حيث العدد حيث مثل عدد الجمعيات قبل الثور 9592 جمعية[211] التي كانت خاضعة لقوانين صارمة تحد من القدرة على تكوينها[212] ليقفز العدد إلى 21907 جمعية[213] وهو ما يعبرّ على المبدأ الذي رسخته الثورة المتمثل في حرية التنظم مع غياب أجهزة الرقابة التي كانت تضيق على الجمعيات.

إنّ هذا العدد الهام من الجمعيات لا يعكس الديناميكية الحقيقية للجمعيات حيث إننا نجد نسبة ضئيلة لتلك التي تعنى بالمجال السياسي والتي لا تمثل سوى نسبة 11.86 ٪ (0.85 ٪ نسائية، 1.65 ٪ حقوقية، 3.43 ٪ مواطنة)[214]، إلى جانب عدد من الجمعيات التي تعنى بالمجال الاقتصادي وفي جانب كبير منها تعنى بالتنمية (10.31 ٪) لكن مساهمتها كبيرة في المشاركة السياسية لاسيما بكل ما يتعلق بالسياسات العمومية للدولة.

211- مقال صادر بالموقع الإليكتروني «المصدر.نت» https://bit.ly/2RXTtWx (تم الاطلاع عليه 12/12/2018).

212- القانون عدد 154 لسنة 1959 والمنقح والمتمم بالقانون الأساسي عدد 90 لسنة 1988 والقانون الأساسي عدد 25 لسنة 1992 المتعلق بالجمعيات في تونس.

213- الإحصائيات الرسمية إلى حدود يوم 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2018.
http://www.ifeda.org.tn/stats/arabe.pdf

214- الإحصائيات الرسمية مصدر سابق.

لا شكّ أنّ الانفتاح السياسي الذي عرفته تونس قد فسح المجال أمام المجتمع المدني لتقديم الإضافة وإن كانت نسبية إلا أنّ العلاقة باتت تتراوح بين المشاركة الفعليّة ومجرّد التواجد القانوني لا غير وهو ما فرضه الواقع المالي للجمعيات التي وإن توفرت على الجانب المعنوي للعمل الجمعياتي إلا أنّ الجانب المادي فد أعاق الكثير منها. من جهة أخرى فإنّ المراحل السياسيّة التي مرّت بها تونس قد انعكس مباشرة على نوعيّة الإضافة التي قدمتها الجمعيات وهو ما شكّل تأثيرا مباشرا للفاعلين في الحقل السياسي عليها لاسيما الأحزاب السياسيّة وحمولتها الإيديولوجيّة.

يمكن في هذا السياق تقسيم المراحل السياسيّة إلى مرحلتين أساسيتين وهي ما قبل الانتخابات التشريعية والرئاسية (2014) وما بعدها وديناميكية هاتين الفترتين حيث كان لهما الأثر المباشر على مسارات الجمعيّات سواء من ناحية النشوء أو رسم الأهداف. كما مثلت هذه المتغيّرات السياسيّة خاصّة في مستوى تشكّل هرم السلطة ومن خلاله السياسات المتبعة والتي تختلف من فترة إلى أخرى دورا مساعدا أو معيقا لتحقيق تطور جمعيات المجتمع المدني.

من جهة أخرى نجد أنّ المجتمع المدني قد استفاد كثيرا من المانحين الدوليين والمنظمات العالميّة غير الحكوميّة التي لها خصوصيّات وأهداف ترسمها حسب المجال الجغرافي الذي ستنشط فيه أي من خلال وضعيّة الدول التي ستقيم فيها أو التي ستكون مجالا للتشبيك عبر التعاون المباشر أو غير المباشر مع الجمعيات المحليّة.

**المسار السياسي في تونس والمجتمع المدني:**

مكّنت الثورة التونسية المجتمع المدني من إعادة التشكل شيئا فشيئا حول أهداف جديدة. مثّلت البداية (أي مباشرة بعد الثورة) تواصلا للأهداف السابقة المتعلقة بالحريات الأساسية في الفضاء العام ومواكبة للتحولات والتأسيس لمسار الانتقال الديمقراطي من خلال الدفع نحو إعادة تشكل الدولة على الأقل على المستوى المؤسساتي. تمثّل هذا من خلال تأسيس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي[215] (هيئة ثورية شبه تشريعية) والتي كانت تقف وراء

215- تأسست في 15 مارس/آذار 2011 وأنهت أشغالها يوم 13 أكتوبر/تشرين الأول 2013.

إعادة صياغة القانون المنظم للجمعيات الذي سمح للمجتمع المدني بإعادة التشكل.

هذا المسار الجديد للمجتمع المدني قد عرف تطوّرا مع تطور الحياة السياسيّة والاجتماعية والاقتصادية بالشكل الذي جعله يتراوح بين النجاعة في ميادين معينة وبالفشل في أخرى. عرفت الساحة تطورا كبيرا من ناحية العدد مقارنة بفترة الانغلاق السياسي قبل الثورة وكذلك في النوعيّة إذ أنّ المراحل الأولى للانتقال الديمقراطي تميزت بالتدافع السياسي بين الأيديولوجيا الوطنية التي تمثل امتدادا لدولة الاستقلال وتحوي الشق السياسي الحداثي المدني، والأيديولوجيا الإسلامية التي رأت في الثورة والانتقال الديمقراطي فرصة سانحة للعودة نحو مربّعات الفعل السياسي قبل الاستقلال. هذا التدافع السياسي كان له الأثر الكبير على مسارات إعادة التشكل حيث عبّرت المحطّة الانتخابية الأولى عن حاجة الأحزاب السياسيّة إلى إمكانيات المجتمع المدني خاصّة التعبويّة من ناحية والمحايدة من ناحية أخرى[216] كقوى ضغط. وللذكر لا للحصر فإنّه وبمناسبة كتابة الدستور التونسي من قبل المجلس الوطني التأسيسي فقد أثارت مسألة التنصيص على الشريعة مصدرا أساسيا للتشريع، احتاجت حركة النهضة إلى قوى المجتمع المدني المؤيّد لها أو على الأقل المؤيّد لأسلمة الدّولة[217]، وبدورها فإنّ القوى المعارضة لذلك احتاجت بدورها إلى حراك مجتمعي أطره المجتمع المدني من أجل الدفاع عن مدنيّة الدولة.

في نفس السياق تواصل التأثير السياسي على حركية المجتمع المدني من خلال نفس الزاوية، حيث وبمناسبة طرح عدّة مواضيع متعلقة بالمسائل الدينية فإننا نجد المجتمع المدني في واجهة الأحداث على غرار ما أثاره مشروع المساواة في الميراث الذي

216- المقصود هنا هو أنّ الجمعيات غير محمول عليها بالقانون عدم الخوض في الحياة السياسيّة أو التعبير عن آرائها السياسيّة: الفصل 4 (ثالثا) من المرسوم عدد 88 لسنة 2011 مؤرخ في 24 سبتمبر 2011، لكن العديد منها يدعي الحيادية وعدم تبعيّته لأي حزب من الأحزاب السياسية.

217- مقال صادر بالموقع الالكتروني DW تحت عنوان: " تونس: الشريعة في الدستور نقطة خلاف وتهديد لمدنيّة الدولة" على خلفية تنظيم قوى المجتمع المدني من الإسلاميين وقفة مساندة لحركة النهضة، ولمقترحها التنصيص على الشريعة كمصدر أساسي للتشريع، أمام المجلس التأسيسي يوم 16 مارس/آذار 2012. https://bit.ly/2rBaZUI (تم الاطلاع عليه يوم 12/12/2018).

أبرز نفس الاتجاهين المتصارعين في مستوى الأحزاب السياسية وكذلك في مستوى المجتمع المدني الذي انقسم بين مؤيّد ورافض وتحرّك في اتجاه التركيز من خلال أنشطته على تبيان عيوب الطرف الآخر في سلك مسلك التطوير أو في محاولات الارتكان والاجترار لما هو رجعي. هذه المسائل السياسية كان لها الأثر الواضح على حركية المجتمع المدني لاسيما في صياغة برامجه التي تمّ توجيهها لمساند رأي سياسي دون الآخر والعكس صحيح.

وفي اتجاه آخر، فقد كان للوضع السياسي الراهن في تونس والذي يوصف بغير المستقر تأثير كبير على كيفية نشوء أو بعث الجمعيات في تونس. أمام عدم التواصل بين الجماهير والنخب السياسيّة فإنّ البديل بدأ يطرح من خلال المجتمع المدني أو في جانب منه الذي أصبح يرى في نفسه القدرة على التعبير أكثر على مشاغل المجتمع باعتباره الأقرب إليها وانطلقت المبادرات على غرار مبادرة "حماة تونس"[218] التي تعبرّ عن نفسها بأنها حركة مدنيّة تعمل على استقطاب أصحاب الأيادي النظيفة والذين لهم قدرة على التغيير السياسي من أجل إنقاذ تونس[219]. يأتي ذلك استجابة للوعي السياسي المجتمعي بأن النخب السياسية خاصة الممثلة في البرلمان تعمل من أجل الاستجابة لمصالح فئوية ضيقة وفي أقصى الحالات تعمل من أجل مصالح حزبية لا غير وأنها لا تعير الاهتمام بالمواطن والمجتمع بل تقوم باستعماله كلما اقتضت الحاجة لذلك. بالنظر إلى هذا الطرح فإنّ الديناميكية السياسيّة المستقرّة حاليّا قد أحدثت تغييرا في نمط التعبير المجتمعي المهيكل (أي المجتمع المدني) الذي أصبح يفضّل التوجه نحو السياسة بالمفهوم الإجرائي أي التوجه نحو الممارسة السياسيّة دون المرور بالمنظومة الحزبيّة.

لقد شكّل الفساد الإداري والمالي وعجز الحكومة على مواجهته أحد أبرز الأسباب التي أحدثت تغييرا في مسار الجمعيات التي أقدمت على التغيير في نمط عملها من خلال الاعتماد على التشبيك وخلق التحالفات من أجل توحيد الجهود كقوة ضغط واقتراح، حيث تمكن عدد كبير من الجمعيات من تكوين ائتلاف للمجتمع المدني حول ميثاق

218- تأسست قانونيا في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2018.
219- الصفحة الرسمية للجمعية، https://bit.ly/2QO5PDI.

لمقاومة الفساد وهو "ميثاق ائتلاف المجتمع المدني لمكافحة الفساد"[220] الذي أتى تعبيرا على رفض تفشي الظاهرة مع توجيه إصبع الاتهام للحكومة إما بتورطها أو بغض النظر وعدم وجود إرادة حقيقية لمواجهة الظاهرة باعتبارها سلطة تنفيذية.

على صعيد آخر، مثّلت التنمية إحدى الاشكاليّات التي فرضها الواقع السياسي بالنظر إلى الديناميكية الحزبية والمصلحية التي وسمت المسار السياسي التونسي بعد الثورة مما حدي بعدد من الجمعيات إلى التنظم على أساس مواجهة استمرار المنظومة السياسية في النهج القديم الذي يرتكز على تركيز النشاط الاقتصادي في الولايات الكبرى للبلاد والتغاضي عن الولايات الداخلية التي كانت مسرحا للثورة. انتصب العديد من هذه الجمعيات من أجل العمل على تعديل اختلال التوازن بين الجهات الذي فرضه المسار السياسي خاصة فيما يتعلق بالتنمية والمرآة الريفية وقدرتها على المشاركة السياسية في الجهات الداخلية حيث نجد جمعية "أصوات نساء" التي عملت على تكوين المرآة في المجال السياسي من خلال بعث الأكاديمية السياسية للنساء والتي تعمل على تكوين المرأة في مجال المشاركة السياسية وخاصة التركيز على مشاركة المرأة الريفية في الحياة السياسية ايمانا منها بأنه لا يمكن تحقيق المساواة في المشاركة إلا في المنطق الكبرى والساحلية[221].

**التأثير القانوني على المجتمع المدني:**

مثّل قانون الجمعيات لما قبل الثورة عقبة أساسية أمام حرية تكوين الجمعيّات، حيث نصّ الفصل 8 من دستور 1959 على أنّ "**حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس الجمعيات مضمونة وتمارس حسبما يضبطه القانون**" بالتالي فإنّ تكوين الجمعيات كان يخضع إلى القانون عدد 154 لسنة 1959 المتعلق

220- الذي أمضت عليه 28 جمعية ومنظمة تونسيّة https://bit.ly/2SNyk16.
الموقع الرسمي لجمعية أصوات نساء.https://bit.ly/2A1fnRv

221- التنظيم المؤقت للسلطات العمومية أسند للجنة سلطة إعداد مشاريع المراسيم الّتي يصدرها رئيس الجمهوريّة المؤقت في ظلّ غياب مجلس تشريعي والمتعلقة بالتأطير القانوني للانتقال الديمقراطي. مثّل المرسوم المتعلق بالجمعيات أحد هذه المراسيم باعتباره شرطا من شروط الانتقال الديمقراطي.

بالجمعيات كما تم تنقيحه بمقتضى القانون الأساسي عدد 90 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أوت 1988. تميّز هذا القانون بالتضييق على حريّة تأسيس الجمعيات الّتي أصبحت خاضعة لمبدأ التأشيرة والترخيص والذي أسند لوزير الداخلية الذي تم منحه السلطة التقديرية في قبول أو رفض منح التأشيرة أو الترخيص. ولمزيد التضييق فقد أضاف القانون ضرورة تصنيف الجمعيّة بحسب نشاطها وذلك من أجل توجيه تكوين الجمعيات إلى أنشطة معيّنة دون أخرى، إلى جانب أنّ القانون منح كذلك وزير الداخلية السلطة التقديرية في مجال الزجر والعقوبات.

إثر الثورة ومن خلال الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، عملت لجنة خبراء هذه الهيئة[222] على إعداد المرسوم المتعلق بالجمعيات بهدف القطع مع تضييق المنظومة القانونية والسياسية السابقة. ولقد كانت مداولات اللجنة تتمحور بالأساس حول التأكيد على مبدأ حريّة التنظم أي حرية تكوين الجمعيات دون إخضاعها للترخيص. لكن في المقابل مثلت علاقة الجمعيات بالأطراف الأخرى (الأحزاب السياسية، الحكومة، الإدارة والقضاء) جوهر النقاش وكان التأكيد أساسا على ألا تعمل الدولة على عرقلة نشاط الجمعيات[223].

لقد اعتمد المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المتعلق بالجمعيات على التوجه نحو تبسيط إجراءات تأسيس الجمعيات من خلال إلغاء إجراءات الترخيص المسبق وتعويضه بنظام التصريح مع إلغاء دور وزارة الداخلية في منح الرخص وكذلك السلطة التقديرية له في تسليط العقوبات عليها وعوضه الكاتب العام الحكومة الذي أسندت له مهمة قبول التصاريح والإعلام بتكوين الجمعيات وأصبح القضاء الجهة المختصة الوحيدة للنظر في الإشكاليات أو الإخلالات القانونية الصادرة عن الجمعيات أو عن أنشطتها. في المقابل فإنّ المرسوم قد حدّد كذلك الطرق القانونية لتكوين الجمعيات الأجنبية والتي تخضع لنفس الشروط مع اختلاف بسيط في طرق الإعلام التي تتم عن طريق مكتوب مضمون الوصول للكتابة العامة للحكومة التي

222- الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والاصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، الجزء الثاني، المطبعة الرسميّة التونسية، 2012، ص625.
223- المرسوم عدد 88، من الفصل 20 إلى الفصل 25.

لها السلطة التقديرية للرفض في صورة التعارض بين القانون الأساسي للجمعية الأجنبية والمبادئ التي تلتزم بها بقية الجمعيات[224].

لكن المرسوم فيه بعض الجوانب الغامضة التي لم تحسم وبقيت عائقا أمام تكوين الجمعيات, حيث إنها مطالبة بعد التصريح أو الإعلام بالتكوين بالنشر في الرائد الرسمي وهذه المحطة أصبحت عقبة أمام تكوين الجمعيات التي ترفض المطبعة الرسمية نشر تصريحها بالتكوين وهو ما يؤثر على أنشطتها لاسيما في الحصول على الدعم العمومي أو من قبل المنظمات الدولية وهو ما يضعها في مأزق قانوني باعتبارها جمعية متكونة لكن لا تتمتع بالشخصية القانونية لعدم النشر الذي يأخذ أحيانا وقت كبير وأحيان أخرى فإنه رغم إقرار القانون بأنه في صورة عدم النشر خلال شهر من تاريخ الإعلام بالتكوين فإن الجمعية تعتبر ذلك تبليغا لتصبح وضعيتها قانونية لكن ذلك سيعيق نشاط الجمعية ويحرمها من الحصول على التمويل العمومي أو تمويل الجمعيات الكبرى والأجنبية.

في نفس السياق فإننا نجد عدد كبير من الجمعيات التي تشتغل في مجال تمويل المشاريع الصغريمن خلال منح القروض الصغرى وهي مشمولة بقانون خاص وهو المرسوم عدد 117 لسنة 2011 والذي حدد الآليات القانونية التي تنظم عملية منح القروض باعتبارها جمعيات مع صبغة مالية شبه ربحية حتى لا تتجاوز أهدافها. هذه الأهداف التي تتمحور أغلبها حول دعم المشاريع الصغرى وبالتالي مساهمتها في خلق نسيج اقتصادي قادر على دعم التشغيل والحد من البطالة.

المجتمع المدني التونسي إثر 2014:

لقد مرت تونس بمراحل عدة ساهمت في التأثير على نسق حراك المجتمع المدني الذي تشكلت عديد جمعياته في فترات سياسية اتسمت بالتصادم. ففي فترة تولي حركة النهضة قيادة البلاد من خلال حكومة الترويكا إبان الثورة، اشتغلت عديد الجمعيات ذات الخلفية الإسلامية في مجال الأعمال الخيرية من جهة ومن أخرى لدعم الحراك المجتمعي الموالي للحكومة حينها. لكن مع تواتر المتغيرات على الساحة السياسية التي

224- تشكلت بعد الحوار الوطني كأحد مخرجاته.

تميزت بالأعمال الإرهابية، وضعت السلطة في مأزق سياسي مع خصومها السياسيين خاصة بعد اغتيال الشهيدين "شكري بالعيد" و "محمد البراهمي" والتي كانت محطة عرفت فيها الساحة السياسية تغييرا جذريا في معادلة القوّة. فسح المجال أمام الحوار الوطني لإعادة صياغة التمشي السياسي العام وهو ما دفع بالسلطة إلى إعادة النظر في وضعية عدد من الجمعيات لاسيما بعد تشكيل حكومة تكنوقراط[225] التي اتجهت نحو التثبت في وضعية عدد من الجمعيات التي وجهت لها الشكوك في وضعيتها المالية وارتباطها بتمويل الارهاب. توجهت الحكومة حينها (حكومة مهدي جمعة) إلى غلق عدد من الجمعيات التي وصفتها بالمشبوهة ومطالبة عددا آخر بتقديم تقرير حول وضعيتها المالية باعتبار أن مرسوم 88 لم يؤطر قانونيا الإدارة المالية للجمعيات.

على هذا الأساس فقد أغلقت الحكومة بداية من سنة 2013 حوالي 157 جمعية أغلبها جمعيات خيرية وإسلامية بتهمة تمويل الإرهاب من خلال جمع التبرعات بطريقة غير قانونية وتوجيه حوالي 947 تنبيه[226] لاسيما لجمعية تونس الخيرية التي اتهمت بتمويل الارهاب وتسفير الشباب التونسي إلى بؤر التوتر والحصول على تمويلات من قبل جمعية قطر الخيرية[227] وهو ما دفع بها إلى نشر تمويلاتها سنويا على موقعها الرسمي كما برآها القضاء في نفس السياق[228].

بعد الانتخابات التشريعية والرئاسية لسنة 2014 وتغير ديناميكية الحقل السياسي من خلال فوز حزب حركة نداء تونس وتعديل التوجه السياسي، عملت الحكومة على محاولة التأثير في مشهد المجتمع المدني والعمل على عودة مقولات ما يسمى بهيبة الدولة من خلال التضييق على الجمعيات أو استمالتها لتهجينها وضمها إلى الصف. في المقابل، سعت بعض الجمعيات إلى لعب دور رقابي فرضته الوضعية السياسية لتونس خاصة فيما يتعلق بإدارة الشأن العام وعلاقات النخب الحاكمة بأصحاب

225- تقرير المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان بتاريخ 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2017 (تم الاطلاع عليه 2018/12/13) https://bit.ly/2PCJBzq

226- مقال صادر بالموقع الإلكتروني لجريدة الشروق حول جمعية تونس الخيرية. https://bit.ly/2QZTSdy

227- الموقع الرسمي لجمعية تونس الخيرية. https://bit.ly/2SOOBTx

228- الموقع الرسمي لجمعية «أنا يقظ». https://bit.ly/2Bpnzex

المال والأعمال والمتنفذين على غرار جمعية "أنا يقظ" التي اختصت في متابعة إدارة الشأن العام والأداء الحكومي خاصة فيما يتعلق بالتهرب الضريبي وملفات الفساد حيث تعرضت إلى محاولات التضييق والتشهير من قبل بعض النخب الإعلامية بعد توجهها نحو فضح تهربها الضريبي وصمت الحكومة على ذلك بحكم العلاقات السياسية. في هذا المضمار فقد قامت الجمعية بنشر ملف تهرب ضريبي لشركة قناة نسمة[229] التي حاول المشرف عليها التهجم على مسيري الجمعية والتشهير بهم والتحريض ضدهم[230] خاصة وأن المشرف على القناة من المتنفذين والموالين لرئيس الجمهورية الباجي قائد السبسي. لقد كان مسار ونشاط جمعية "أنا يقظ" الذي ارتكز على مواجهة سياسات الحكومة التوافقية (بين حركة النهضة ونداء تونس) تجاه كل من تعلقت بهم قضايا فساد في علاقة بالنظام السابق والتي تسعى إلى تبييضهم من خلال قانون المصالحة الاقتصادية الذي عارضته الجمعية وساندت الحركات الاحتجاجية التي انتظمت ضد هذا القانون[231].

من جهة أخرى، فإن الحركية التي أصبح عليها المجتمع المدني لاسيما فيما يتعلق بالخوض في الشأن السياسي والدور الرقابي الذي أصبحت تضطلع به الجمعيات فإن السلطة التنفيذية ممثلة في الحكومة قد توجهت إلى محاولة استعمال القاعدة القانونية من أجل التضييق على الجمعيات والحد من حريتها من خلال صياغة مشروع قانون يعيد النظر في الوضعية القانونية للجمعيات وهيكلتها وحوكمتها الداخلية. حيث يسعى مشروع القانون إلى بعث منصة إعلامية تضمن نشر الجمعيات لمصادر تمويلها وهيكلتها وطرق إدارتها وكيفية صرف الأموال المرصودة[232] ويعود ذلك أساسا حسب الحكومة إلى عدم إتاحة المرسوم عدد 88 للدولة القدرة على مراقبة الجمعيات وهو ما فسح المجال إلى الجمعيات التي تم إغلاقها سابقا من التورط في الارتباط بتمويل أعمال إرهابية، إلى جانب أن مشروع القانون يعتبر الجمعيات مؤسسات اقتصادية يجب إخضاعها للمراقبة

229- مقال صادر بالموقع الإلكتروني لقناة فرنسا 24. https://bit.ly/2QP9GA3
230- حول مشروع قانون المصالحة، https://bit.ly/2Bm2TUC
231- مشروع قانون عدد 30 لسنة 2018 والمتعلق بالمنظمات والجمعيات.
232- بيان صادر عن عدد من جمعيات المجتمع المدني ورد في الموقع الرسمي للشبكة الاورومتوسطية لحقوق الانسان. https://bit.ly/2xxs7NI.

القانونية. هذا ما تعترض عليه الجمعيات التي تعتبر مشروع القانون تهديدا للحريات العامة ولحقوق الإنسان ولكل المكاسب التي تحققت منذ الثورة في هذا المجال مؤكدة على أن رغبة الحكومة ليست هي التصدي للإرهاب أو التمويلات الخارجية المشبوهة وإنما محاولة منها للتضييق على المجتمع المدني الذي أصبح مزعجا للسلطة خاصة في مستوى الحريات وحقوق الإنسان وفي الدور الرقابي للمجتمع المدني على الحكومة لاسيما في خصوص صياغة السياسات العمومية[233].

لا شك أن الصراع السياسي الحاصل في مستوى الحزب الحاكم حركة نداء تونس والذي ترجم في الصراع بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة المتحالف الجديد مع حركة النهضة قد خلق انقساما أو بالأحرى قد أدى الى محاولات استقطاب المجتمع المدني لهذا الصراع وبالتالي تشكيل قوة ضغط وقوة ضغط مضادة مجتمعية نظرا لقدرة المجتمع المدني على تحريك الشارع التونسي وهو ما أدى إلى حركة اصطفافات خلف هذا وذاك. وقد استغل رئيس الجمهورية مقترح تعديل مجلة الأحوال الشخصية في خصوص مشروع قانون المساواة في الميراث الذي طالما شكل جدلا علمانيا/ إسلاميا من أجل استمالة المجتمع المدني ذي الخلفية العلمانية أو على الأقل المدافع على الحريات الفردية. هذا الانقسام قد أثر مباشرة على العمل الجمعياتي الذي يتم توجيهه عن القضايا الحقيقية للدولة التي تعاني من فشل اقتصادي في تحقيق التنمية والحد من البطالة.

**المنظمات الدولية وتأثيرها على المجتمع المدني:**

لقد لعبت المنظمات الدولية، المنتصبة في تونس والتي بلغ عددها حوالي 167 جمعية[234] دورا هاما في دعم المجتمع المدني المحلي وذلك من خلال إما التمويل آو التشبيك. تتجه العلاقة من الخارج إلى الداخل من خلال رغبة عدد من المنظمات الدولية تمويل مشاريع مجتمعية في تونس أو من الداخل نحو الخارج تتمثل في بحث عدد من الجمعيات المحلية على التمويل الضروري لمشاريعها. هذه التمويلات كانت

233- الإحصائيات الرسمية إلى حدود يوم 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2018. http://www.ifeda.org.tn/stats/arabe.pdf

234- جمعية محلية محسوبة على التيار الإسلامي.

دائما محل شكوك من قبل الحكومة والمتتبعين للمجتمع المدني ومحل ترحيب من قبل الجمعيات التي تساعدها على تحسين قدرتها على تنفيذ مشاريعها وتحقيق أهدافها المجتمعية خاصة على مستوى الهيكلة والإدارة. حيث إن أغلب الجمعيات التي تتحصل على تمويلات من قبل المنظمات والجمعيات الأجنبية يلاحظ عليها تحسن في مستوى الهيكلة والإدارة وتوفير مساحة أكبر للتحرك وتنفيذ المشاريع إذ وعلي سبيل الذكر لا الحصر فقد عرفت المرحلة الانتخابية نموا في مداخيل عدد من الجمعيات على غرار جمعية "أنا يقظ" التي تعرف موازنتها ارتفاعا ملحوظا سنة 2014 (وهي سنة انتخابية) حيث قدرت التمويلات ب 1.155 مليون دينار (حوالي 300 آلف دولار) مقابل 179 مليون دينار(60 آلف دولار) سنة 2013 وكذلك بالنسبة لمركز الإسلام والديمقراطية[235] الذي تحصل على تمويلات سنة 2014 قدرت بحوالي 892 آلف دينار (280 آلف دولار) مقابل 304 ألف دينار سنة 2015.[236]

لقد شكل تواجد المنظمات الأجنبية فرصة لعدد من الجمعيات حتى تتمكن من توجيه برامجها نحو أهداف أكثر فاعلية ونجاعة وفي مجالات مختلفة تتمحور خاصة في مجالات التنمية والثقافة ودعم المواطنة. لكن في الآن نفسه فإن الدعم توجه للمجتمع المدني من قبل المنظمات الدولية من أجل إرساء منظومة قيمية قادرة على الاستجابة للمشاكل والمعضلات التي تعيشها تونس وخلق ديناميكية مجتمعية تكون مساهمة في النهوض بالأوضاع وخلق التغيير صلب الجمعيات المحلية في حد ذاتها. هذا الدعم الأجنبي شكل نقلة نوعية في عمل هدد كبير من الجمعيات بمناسبة تنفيذ مشروع "شراكة الحكومة المفتوحة" وهو مشروع دولي يعتمد على مشاركة المجتمع المدني والدفع بها نحو خلق التغيير من تحت. تشرف الجمعيات على تنفيذ المشروع في إطار تحالف للجمعيات من أجل تحقيق الاهداف المنشودة وهي إرساء قيم الشفافية، المحاسبة، المشاركة، الابتكار[237] في تونس وهو يندرج ضمن مشروع عالمي يرتكز

235- مقال صادر بالموقع الإلكتروني لمركز الدراسات الاستراتيجية والديبلوماسية تحت عنوان «التمويل الأجنبي للجمعيات» أي نصيب للأحزاب؟» https://bit.ly/2PGC8iS

236- الموقع الرسمي لبرنامج شراكة الحكومة المفتوحة http://www.ogptunisie.gov.tn

237- الموقع الرسمي للبرنامج الدولي https://www.opengovpartnership.org

على الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني في إدارة شؤون البلدان[238]. لقد أثر هذا المشروع على أداء عدد كبير من الجمعيات ومكانتها وساعد على مباشرة عدد من المشاريع المواطنية خاصة تلك التي تتعلق بالشؤون المحلية بالجهات الداخلية والحكم المحلي عموما وأعطت دفعا للجمعيات الجهوية التي وجدت في الدعم الأجنبي (التكوين، الإدارة...) خير سند للتواجد والمشاركة في صياغة الشأن العام المحلي.

لم يقف دعم الجمعيات الأجنبية فقط في حدود الدعم المادي بل أنه شمل كذلك الدعم اللوجستي من خلال مساعدة عدد من الجمعيات على البقاء والتواجد خاصة في مجال حقوق الإنسان إلى جانب الدعم في التعبير عن الأفكار على غرار المرصد الأورو-متوسطي لحقوق الإنسان الذي يدعم المجتمع المدني الحقوقي في الدعوى (Advocacy) وطرح الأفكار من خلال التشبيك والتكوين.

مع كلّ ما تقدّم، لا بد في هذا الصدد من الإشارة الى ضعيف هيكلي وعملي قوي لكل أشكال الرقابة القانونيّة ولحجم التمويلات ولقرارات توجيهها من قبل السلطات التونسيّة على جهات التمويل. تبقى قرارات هذه الجهات إذا خاضعة على مستوى حجمها وأولوياتها وطرق صرفها خاضعة لقرارات يقع اتخاذها خارج حدود البلاد التونسيّة.

**مستقبل المجتمع المدني في ظل التحولات السياسية:**

لا شك أن المكانة التي أصبح يحتلها المجتمع المدني تجعله في محك الساحة السياسية ونخبها الحزبية التي تعمل على الاستقطاب والاستمالة من أجل خلق بطانة سياسية قادرة على تقديم الدعم الضروري في المحطات الهامة لاسيما الانتخابية منها. لكن في مقابل ذلك ورغم أن جانبا من المجتمع المدني تكون من أجل ذلك، فإن عددا كبيرا من الجمعيات يحاول الحفاظ على استقلاليته عن الأحزاب السياسية خاصة تلك التي لها مصالح قريبة من الحكم ودوائره. هذه الاستقلالية تبقى رهينة مدى قدرة الدولة على ضمان حيادها من خلال الآلية القانونية وهو ما يعتبر غير مضمون أمام إصرار السلطة أو زواج السلطة ونخبها بالمال والأعمال على الحد من قدرة المجتمع المدني من التدخل

238- انظر الأمر 45 في 2003/11/25 الصادر عن سلطة الائتلاف CPA.

في الشأن العام وتوعية الرأي العام حول جملة السياسات العمومية التي لا تصب في مصالحه لذلك فإن معركة تعيير قانون الجمعيات لن تكون سهلة أمام تردي الأوضاع الاقتصادية وغياب استراتيجية تنموية واضحة في سنة انتخابية حاسمة للسياسيين (2019) المستعدين لاستعمال جميع الوسائل الممكنة والمتاحة لاسيما المجتمع المدني الذي بدوره يسعى إلى الحفاظ على موقعه الهام والمتميز في الساحة المجتمعية.

**في تفرقة المجتمع المدني التونسي:**

لقد استعرضت هذه الورقة إشكاليات تشق المجتمع المدني ككل لمحاولة رصد تأثير السياقات العامة على جمعياته. إلا أنه توخيّا للدقة، لا بد من أن نعرض ختاما لنفي فكرة وحدة المجتمع المدني في تونس. أن التناقضات التي تشق الجمعيات التونسيّة ليست من قبيل مجرد اختلافات عادية بل هي ترتقي إلى ضرورة الحديث عن مجتمعات مدنيّة.

المجموعة الأولى من هذه الجمعيات هي ما يمكن تسميته بالمنظمات التاريخيّة من قبيل الاتحاد العام التونسي للشغل (وإن كان إدراج النقابات ضمن المجتمع المدني مخالفا لتصور كاتب هذه الأسطر) أو الرابطة التونسيّة للدفاع عن حقوق الإنسان أو المنظمة التونسيّة للنساء الديمقراطيات... لم تستطع أغلب هذه المنظمات (باستثناء النقابات سواء كانت للعمال أو للأعراف) الحفاظ على محورية الدور الذي كانت تلعبه قبل 2011. يمكن أن يعود هذا التراجع إلى تغيير شكل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني الذي انتقل من مقاومة هذه المنظمات لاستبداد السلطة إلى مراقبتها.

المجموعة الثانية هي ما يمكن تسميته بجمعيات الرقابة الديمقراطيّة على غرار "أنا يقظ" المختصة في مجال الشفافية أو "بوصلة" المتخصصة أساسا في الرقابة على عمل المجالس المنتخبة وخاصة البرلمان أو "عتيد" و "شبكة مراقبون" المتخصصتين في الرقابة الانتخابيّة. تلعب هذه الجمعيات، التي نشأت جميعها إثر 2011، دورا طبيعيا كنتاج مدني للتحرك والتغيير الذي تشهده مؤسسات الدولة لتفرض عليها رقابة لصيقة كانت في أغلب الأوقات مصدر إزعاج وإرهاق لممثلي السلطة. تتمتع

هذه الجمعيات بشهرة واسعة ومصداقية عالية نسبيا كما أنها تمتلك شبكة واسعة من مصدر التمويل. إلا أنه ما يجدر ذكره هو وجود نوع من الاحتكار لدى هذه الجمعيات منع ظهور أخرى تنافسها في مجال عملها.

المجموعة الثالثة هي جمعيات العمل الخيري التي تنقسم بدورها إلى صنفين: الإسلاميّة والعلمانية. إذا كان الارتباط بين الجمعيات الإسلامية والحركات السياسية الإسلامية وعلى رأسها حركة النهضة بديهيا وواضحا فإن الارتباط بين الجمعيات العلمانية والأحزاب المدنيّة ليس مثبتا بشكل قطعي وذلك لعدّة أسباب متعلقة بكلا الطرفين. تباين آخر مهم بشأن هذا الصنف يتعلق بالانغماس الاجتماعي لكل من صنفيه. تجد الجمعيات الإسلامية امتدادها الحركي (أي انتماء مسيرها) داخل المناطق الشعبية والفقيرة من تونس في حين تصبغ الجمعيات العلمانية بانتماء أعضائها للفئات والأحياء الأكثر ترفها في عموم البلاد التونسيّة.

تضمّ المجموعة الرابعة بقية الجمعيات من تنموية وثقافية ورياضيّة وغيرها وهي كذلك تشقها تناقضات أخرى مهمة بقدر ما سبقها.

**خاتمة**

مثّل تحوّل النظام التونسي في 2011 لحظة انطلاق إعادة تشكل المشهد الجمعياتي التونسي. هذه الولادة الجديدة للمجتمع المدني كانت قائمة على مستويات عدّة من القطيعة مع مشهد ما قبل التحول الديمقراطي. تمثّل المستوى الأول في اجتياح جيل جديد من الناشطين المدنيين لحقل العمل العام. تمثّل الدافع الأساسي لهؤلاء في رفض العمل السياسي الّذي لم تنجح تنظيماته في استقطاب كلّ الطاقات الجديدة التي حررتها الثورة. خلق هذا الجيل الجديد من الفاعلين أطره الخاصة به رافضا أيضا الانخراط في التنظيمات التقليدية للمجتمع المدني "المقاوم" الذي ساهم في إسقاط نظام بن علي. هذه النقطة تمثل المستوى الثاني من القطيعة حيث لإنّ المجتمع المدني التونسي "الجديد" قام على بنى وتنظيمات جديدة تجاوزت محاور أنشطة المجتمع المدني التقليدي ليتراجع بذلك دور الرابطة التونسيّة للدفاع عن حقوق الإنسان أو

الجمعيّة التونسيّة للنساء الديمقراطيات مثلا مقابل بروز وظهور بوصلة ومراقبون وI Watch... وحدها الاتحادات المهنيّة التقليديّة (الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري) قاومت ظهور تشكيلات منافسة لتبقى وحيدة في هيمنتها على مجال نشاطها. يمكن في هذا المستوى المغامرة بالقول إنه قد تشكلت رغبة لدى الناشطين المدنيين الجدد غداة سقوط النظام السياسي في 2011 في القطيعة مع كلّ أطر العمل السياسي والجمعياتي سواء كانت نصيرة للنظام أو مقاومة لاستبداده وهو ما يمكن أن يفتح عدّة مجالات تساؤل حول تجدد النخب الناشطة في تونس.

من جهة أخرى، فقد تكوّنت قطيعة ثالثة تمسّ الهياكل الداخلية لمنظمات المجتمع المدني والتي تطورت بشكل ملحوظ من حيث الصلابة والفاعلية مقارنة بمثيلاتها التي تنتمي إلى جيل ماقبل الثورة. والأكيد أن المانحين الدوليين قد لعبوا في هذا المجال دورا أساسيا. فمن غياب شبه تام عن الساحة المدنيّة وعن دعمها قبل انطلاق الحراك إلى اهتمام واسع وتنافس بين مختلف هؤلاء المانحين حول تقديم الدعم لمنظمات ذات أنشطة مختلفة.

وأما القطيعة الرابعة فتمس مجال العمل المدني الّذي أصبح يغطي تقريبا كلّ مجالات النشاط العام والتي كانت مغلقة ما قبل الثورة فيما عدا الجمعيات الرياضية أو تلك التى تسبح في فلك الحزب الحاكم. الأكيد أن العديد من التنظيمات الجديدة قد تأسست على قاعدة الاهتمام بالمطالب الاجتماعية والاقتصادية التي كانت وراء التحرك الشعبي إلا أن رفع القيود عن النشاط المدني أدى إلى تنوع رهيب على مستوى مجالات تدخل الفاعلين المدنيين. على هذا الأساس فانه لا يمكن البتة الحديث عن التفاعل بين كامل المجتمع المدني والمطلبية الاجتماعيّة وانما لابدّ للتحليل من الاقتصار على التفاعل فقط مع ذلك الجزء المهتم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعيّة.

# المجتمع المدني العراقي (النشأة، والعلاقة مع المانح والدولة)

عماد الشيخ داود

**النشأة:**

في نظرة قاصرة سائدة في وقتنا الحالي يتحدث عدد من المناقشين حالَ المجتمع المدني العراقي عن عدم معرفة العراق للتنظيمات غير الحكومية المذكورة خلال فترة ما قبل الاحتلال الأمريكي للعراق إبان عام 2003 على اعتبار أن الحاكم المدني لسلطة الاحتلال) السفير ل. بول بريمر) هو أول من استحدث التنظيمات المذكورة بالأمر 45 الصادر عنه بتاريخ 25 / 2003/ 11.[239] مما يعد من الأخطاء التاريخية بحق قدرة العراق على التعامل مع القطاع موضوع البحث، لا سيما أن المجتمع العراقي كانت له إسهاماته الفاعلة في تأسيس المجتمع المدني العربي منذ عام 1921 (**إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن هذا العام هو الذي نشأت فيه أول مملكة عراقية في التاريخ الحديث**) فضلًا عن دور ولايات العراق الثلاث في التأسيس للمجتمع المدني إبان العهد العثماني؛ لذلك عرف العراق الملكي أنواعًا مختلفة من تلك التنظيمات ذات التوجهات المختلفة لدى مؤسسيها كـ(القومية، الليبرالية، اليسارية، والدينية) التي منها المعهد العلمي 1921، منتدى التهذيب الكلداني 1922، جمعية الإصلاح [240]، نادي النهضة النسوي 1923، وجمعية خريجات دار المعلمات [241]1926. بالإضافة إلى جمعية السعي لمكافحة الأمية 1933 التي كان لشخوصها شأن كبير في تاريخ العراق فيما بعد، وغيرها من الجمعيات المختلفة[242] التي يعطي استعراضها دلالةً على الحضور الفاعل للمجتمع المدني العراقي، الذي يمتد تاريخه إلى قرن مضى من عمر الزمان، عمل فيها تحت أنماط مختلفة من إدارة الحكم، وحقب زمنية متنوعة أطَّرتها جملة من التشريعات، ستوضحها الورقة ضمن المحور القادم.

239- إياد عريبي، جمعيات ونواد بغدادية في بداية تأسيس الدولة العراقية، صحيفة المدى البغدادية (الملاحق)، 2017/1/22.

240- زينب جريان، الجمعيات النسوية الرائدة في العراق في العهد الملكي، صحيفة المدى البغدادية (الملاحق)، 2018/1/14.

241- إياد عريبي، عبد الفتاح إبراهيم ودوره في جمعية مكافحة الأمية 1933، صحيفة المدى البغدادية (الملاحق)، 2017/5/17.

242- انظر نص المادة 2 من قانون الجمعيات رقم 13 لسنة 2000.

**التشريعات:**

عرفت الدولة العراقية منذ نشأتها (كما بينا في الأسطر السالفة) من خلال نشاط الأفراد والجماعات المثقفة أول تنظيمات المجتمع المدني اللاحكومي تحت مسمى الجمعيات، ومع تعدد الاهتمامات في المجالات المختلفة تعددت مسميات هذه الجمعيات التي حظيت منذ الوهلة الأولى برعاية الملك المؤسس الراحل / فيصل الأول ابن الحسين، الذي حضر بنفسه افتتاح المعهد العلمي بعد توليه عرش العراق بأشهر. مما قاد إلى إصدار باكورة القوانين المنظمة لعمل الجمعيات في البلاد، التي تعددت فيما بعد بحسب الحقب التاريخية ونظم الحكم وفقًا للاستعراض السريع الآتي للتشريعات الخاصة بالمجتمع المدني:

1. **قانون تأليف الجمعيات الصادر بتاريخ** 1922/2/7 الذي نظم تأسيس الجمعيات تحت إشراف الحكومة العراقية استمر العمل بموجبه حتى عام 1955 حيث صدر تشريع ملكي جديد لتنظيم العمل، أُلغي بموجبه هذا القانون.

2. **قانون الجمعيات رقم (63) لسنة** 1955 الذي صدر بموجب المادة 26 من القانون الأساسي العراقي لسنة 1925. واستند في نصوصه على قانون 1922 الملغى بموجبه.

3. **القانون رقم (1) لسنة** 1960 الذي جاء في أعقاب تغيير فلسفة النظام السياسي بالكامل الذي جاء نصه ليميز بين توصيف **الجمعية ومفهوم الحزب السياسي**، واستمر نافذًا فترة أربعة عقود حتى نسخه قانون الجمعيات لسنة 2000.

4. **القانون رقم (34) لسنة** 1962: الذي أُطلق عليه **قانون تأسيس الجمعيات ذات العلاقة بالأجانب** والذي جاء لينظم بالأساس جمعيات الصداقة، مع وضع ضوابط لتأسيس الجمعيات بالاشتراك مع الأجانب، وحدد القانون عدم جواز إنشاء جمعية صداقة مع رعايا بلد أجنبي إلا إذا وُجدت جمعية مماثلة لها في ذلك البلد مقابلة بالمثل، وتُحل كل جمعية من هذا القبيل قائمة في العراق إذا مضت ستة أشهر على نفاذ هذا القانون ولم تنشأ جمعية تماثلها في البلد الأجنبي.

5. **القانون رقم (13) لسنة 2000 قانون الجمعيات**: ورد هذا القانون ليكون خاصًّا بالجمعيات والمنظمات اللاحكومية فقط، ويهدف إلى تنظيم الجمعيات في العراق وفق مبادئ ثورة 17 ــ 30 تموز 1968 وأهدافها؛ مما يدل على التحديد وهيمنة الدولة[243]... إن ما يميز هذا القانون عن غيره من القوانين السابقة أنه جاء مقتصرًا على الجمعيات، كما جاء في الأسباب الموجبة لإصداره دونًا عن الأحزاب السياسية التي اختص بها القانون رقم 30 لسنة 1991 الذي لم يُفعَّل منذ صدوره حتى ساعة الاحتلال. وقد استمر هذا القانون نافذًا حتى أُلغي بقانون المنظمات غير الحكومية لسنة 2010؛ مع الأخذ بنظر الاعتبار بأن الفترة من 2003 – 2010 قد نظمها الأمر 45 لسنة 2003 الصادر عن السفير بول بريمر الحاكم المدني لسلطة الاحتلال الأمريكي كما أسلفنا، الذي عطل بموجبه أحكام القانون رقم 13 لسنة 2000 لكنه لم يُلغِه.

6. **الأمر(45) لسنة 2003 المنظمات غير الحكومية**: صدر هذا الأمر بتاريخ 27/ 10/ 2003. من قبل السفير بول بريمر وقد ورد بمسمى مختلف عن كل التشريعات العراقية السابقة ليطلق تسمية منظمات غير حكومية على الجمعيات، كما أنه عرَّف مصطلح المنظمة غير الحكومية بأنها **كل المنظمات غير الحكومية الأهلية الأجنبية ما لم يحدد النص هوية المنظمة في إشارته لها**[244]، وبذلك قد سمح لكافة المنظمات الأجنبية) سواء كانت مسجلة كمنظمات غير حكومية أم لا) العمل في العراق بتصريح من وزير الخارجية من يخوله [245]، أما المنظمات المحلية فتأخذ تصاريح عملها من وزير التخطيط والتعاون الإنمائي[246]، كما تم تضمين الأمر المادة التالية: « يُلْغى هذا الأمر ويحل محل أي بند من بنود القانون العراقي لا يكون متماشيًا معه، بما في ذلك التشريعات والقواعد والقرارات والتفسيرات القضائية لها، والمتعلقة بتسجيل المنظمات غير الحكومية وعملها في العراق، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر البنود التي لا تتماشى مع هذا الأمر، والتي يتضمنها القانون رقم 34 لعام

243- انظر القسم الأول –المادة 1 من الأمر 45 لسنة 2003.
244- انظر القسم الثاني –المادة 2 من الأمر 45 لسنة 2003.
245- انظر القسم الثاني –المادة 3 من الأمر 45 لسنة 2003.
246- انظر القسم التاسع –المادة 6 من الأمر 45 لسنة 2003.

1962 والقانون رقم 13 لعام» 2000 [247]. يشار إلى أن العمل في هذا الأمر قد استمر حتى عام 2010 حين صدر القانون رقم 12 الخاص بالمنظمات غير الحكومية الذي يعد من القوانين المميزة في المنطقة العربية. [248]

7. **القانون رقم (12) لسنة 2010:** – صدر هذا القانون في أعقاب الدستور العراقي الدائم عام 2005 الذي نص في المادة 45 1– منه على الآتي: " تحرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، ودعمها وتطويرها واستقلاليتها، بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الأهداف المشروعة لها، ويُنظم ذلك بقانون." ويعد هذا القانون ثمرة اجتهاد المجتمع المدني العراقي ونخبة من أعضاء مجلس النواب من المؤمنين بدور المجتمع المدني وبرعاية الأمم المتحدة، الذين عملوا معًا تحت بند المادة الدستورية أعلاه لإنجاز القانون الذي يعد قانونًا متقدمًا في المنطقة العربية طبقًا لعدة منظمات معنية بالموضوع.

وقد نظم هذا القانون عمل المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الأجنبية، وكذلك نظم عمل ما يُعرف بالشبكات من أجل تحفيز المنظمات على العمل الجماعي التشاركي. [249] يضاف إلى ذلك أن القانون استحدث دائرة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء تقوم على التصريح للمنظمات المذكورة أعلاه بالعمل، ومراقبة أنشطتها وتسهيل عملها

247- في ندوة شارك بها الباحث في مقر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا –الاسكوا خلال عام 2011 – أشار السيد إبراهيم السوري / ممثل الأمين العام للجامعة العربية في كلمته الافتتاحية في الندوة إلى القانون وأهميته بالنسبة للبلدان العربية لا سيما أن الأمم المتحدة كانت تتبنى مشروع القانون وساهمت في إعداد مسودته.

248- لقد حقق المجتمع المدني بالتعاون مع الأمم المتحدة نجاحًا في عام 2014 حيث شكل تكتلًا من 31 منظمة مجتمع مدني نفذت ثمانية مشروعات في مجالات حقوق الإنسان، ومحاربة الفساد، وتقديم الخدمات اعتبارًا من أيار (مايو) 2013 إلى نيسان (أبريل) 2014. وبتغطيتها لمعظم محافظات العراق فإنها تساعد على تعزيز الخدمات المحلية والمساءلة، من خلال مشاركة المواطنين والتواصل بين المجتمع المدني والسلطات المحلية. كما تضمنت رفع مستوى الوعي حول حقوق الإنسان، لا سيما حقوق الأقليات وتعزيز الحكم الرشيد من خلال تعزيز مشاركة النساء في الحياة العامة... وأعلن المجلس في كانون الثاني (يناير) 2015 عن إطلاق المجلس الاستشاري لمنظمات المجتمع المدني لحقوق الإنسان؛ الأول من نوعه في العراق، بحضور 19 ممثلًا عن منظمات المجتمع المدني. يساعد هذا المجلس لجنة حقوق الإنسان النيابية في المشاركة الفعالة مع المجتمع المدني وتعزيز حقوق الإنسان من خلال الهيئة التشريعية.

249- انظر المادة 1 من قانون المنظمات غير الحكومية 12 لسنة 2010.

في بلاد الرافدين.[250]

**الهيكل الداخلي للمنظمات في العراق:**

تصنف دائرة المنظمات غير الحكومية المشكلة بموجب القانون رقم 12 لسنة 2010 المنظمات غير الحكومية الى صنفين من حيث هيكلها الداخلي:

**أولًا: منظمات تعتمد في نظامها الداخلي على آلية الانتخاب.**

حيث اعتمدت الدائرة المذكورة نموذجًا موحدًا للنظام الداخلي تقوم المنظمات على استكمال بنوده، وقد حدد هذا النموذج للمنظمات في المادة العاشرة: أسس الهيكل التنظيمي والصلاحيات طبقًا للإطار رقم (1) أدناه.[251]

**ثانيًا: منظمات تعتمد في نظامها الداخلي على آلية التعيين:**

وهي كسابقتها اعتمد هيكلها التنظيمي على أنموذج آخر أصدرته دائرة المنظمات غير الحكومية يشبه من حيث الهيكل والتقسيمات إلى حد بعيد الأنموذج الخاص بالمنظمات المعتمدة آلية الانتخاب، لكنه يختلف في بعض المضامين وكما هو واضح في الإطار رقم (2) أدناه[252].

وعلى الرغم من التقسيمات أعلاه وما جاءت به تعليمات القانون، وكذلك الضوابط الخاصة بعمل دائرة المنظمات، لكن العديد من المنظمات ضعيفة الالتزام بهذه الضوابط لعدة أسباب؛ منها أن الالتزام بالعمل التطوعي قد يبدأ بحماسة ثم ينتهي بالفتور، ومنها عدم إيمان الأعضاء بعمل المنظمات غير الحكومية إلا بالقدر الذي يحقق فيه مصلحة خاصة أو منافع محدودة؛ مما قد يجعل التلكؤ رفيق العديد من مهام تلك المنظمات، التي يشوب القصور هياكلها الداخلية من حيث اعتماد قيم

250- إلى المنظمات المسجلة وفق القانون النافذ، دائرة المنظمات غير الحكومية، العراق، https://goo.gl/FX1Tqo

251- المصدر نفسه.

252- عبد الحسين شعبان، **نوافذ وألغام المجتمع المدني**، (عمان: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2009) ص 311.

الديموقراطية[253] وتحقيق الأهداف المتوخاة من وراء حوكمتها[254] لعدم الالتزام بتطبيق معاييرها التي قالت بها الرؤية الدولية وفقًا للآتي:[255]

1. **الاستقلالية**: إذ تعد شرطًا ضروريًّا من شروط وجود المجتمع المدني، بعيدًا عن الأدلجة والارتباط السياسي.

2. **العضوية**: التي ينبغي أن يتمتع في إطارها كل منتمٍ إلى المجتمع المذكور بالحق في ديمقراطية التداول. وذلك لكون العضوية تشكل جوهر عمل المنظمة.

3. **المساءلة**: كمبدأ يصبح بموجبه كافة قيادات المجتمع المدني تحت طائلة المسؤولية على نحو مباشر ودوري أمام الأعضاء.

4. **الإفصاح والشفافية**: التي تمكن الأعضاء من الحصول على المعلومة بشفافية وعدالة.

5. **عدم تعارض المصالح**: مما يقتضي وجود لائحة تجنب تعارض المصالح في المنظمة للحد من الفساد.

6. **الهيكل الثانوي التنظيمي**: المتمثل بالجمعية العمومية، ومجلس الإدارة، والهيئة التنفيذية، ومجلس الرقابة، ومراقب الحسابات.

ومن متابعة وجيزة لقائمة المنظمات غير الحكومية في العراق والبالغ عددها أكثر من 3000 منظمة عربية وأجنبية مجازة بموجب القانون حتى مطلع عام 2018 حسب

253- طبقًا للمركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني تحدد الأهداف بالآتي:
1- استدامة نشاط المنظمة وتنميته وفق خطط ذات أهداف عاجلة، وأخرى طويلة المدى.
2 - زيادة فاعلية دور المنظمة التنموي.
3 - مأسسة العمل وتحقيق التناسق بين أنشطة المنظمة وبين الرسالة التي جاءت من أجلها.
4 - تعميق ديموقراطية المنظمة، والحد من تضارب المصالح المفضي إلى الفساد.
5 - تكاملية العلاقة وتضمينيتها بين المنظمة وأعضائها، وبينها وبين الأقطاب الأخرى ذات المصلحة بنشاطها، (الحكومة، القطاع الخاص، الفئات المستفيدة).

254- عماد الشيخ داود، **شراكة المجتمع المدني المحوكم في دورة السياسات العامة**، مجلة دراسات البيان، العدد 2 ،كانون الأول 2017، ص 16.

255- سارة إبراهيم حسين، **مؤسسات المجتمع المدني والسياسات العامةالعراق أنموذجًا**(بغداد: مكتبة السنهوري، 2014) ص.ص 180-181.

التخصصات (انظر الرسم 1 أدناه) يمكننا التمييز بين أنواع مختلفة من المنظمات المذكورة منها:

1. فاعلة لها أثرها على الأرض (على المستوى الوطني).

2. وأخرى تخضع لقوى سياسية أو قوى المجتمع التقليدية (محدودة تقديم الخدمة).

3. ونوع ثالث تعود ملكيته إلى سياسيين، أو أعضاء في مجلس النواب، أو أعضاء الهيئات المستقلة (في أنموذج صريح لتضارب المصالح).

وفي دراسة أعدتها إحدى الباحثات عن الموضوع حددت فيها العديد من الإشكالات التي تحيط بالهيكل التنظيمي للمنظمات جراء عدم اهتمام مجالس الإدارة بفتح الحوارات الداخلية داخل المنظمة وانعدام الرأي الآخر، مما يؤدي إلى التفرد باتخاذ القرارات التي تصل إلى حد الارتجال في بعض الأحيان ما يُفضي إلى سلبية النتائج في الأداء، فضلًا عن التجديد لمجالس الإدارة بعد انتهاء دورتها من دون أي تقييم للنتاج بعد انقضاء المدة القانونية، وهل حققت الأهداف مبتغاها أم أن الفشل أحاط بعمل تلك المجالس والتجديد قائم.[256]

يذكر أنه طوال فترة الحراك الجماهيري في العراق منذ عام 2012 ضد الانحراف في الجهاز الحكومي وتراجع الخدمات، وزيادة نسب البطالة ؛ وازدياد وتيرته صيف عام 2018 لا سيما في المحافظات الجنوبية من العراق، وتفاقم مشكلة تلوث المياه الذي ينذر بكارثة بيئية، لم تكن مشاركة المجتمع العراقي الذي كان من المفترض أن يتصدر المشهد إلا على استحياء، وفي فترات متأخرة، فبعد انطلاق الحراك في البصرة التي تعاني الكثير من المشكلات العامة وتشهد الإخفاق التام في السياسات الحكومية الاتحادية والمحلية، لم تكن الاستجابة سريعة كما ينبغي أن تكون من المجتمع المدني، وعندما جاءت وُلدت خجولًا ومجاملة، على الرغم من تسجيل العديد من المنظمات غير الحكومية لمواقف متميزة يقر بها الجمهور في منازل أخرى غير الحراك الجماهيري (كتسهيل الوصول إلى العدالة للنازحات[257]، وتصويب التشريعات العراقية بالعمل

256- تحسين قدرات أحد شركاء المساعدة القانونية حول تسهيل الوصول إلى العدالة للنازحات، UNDP العراق، 29/11/2016، https://goo.gl/4ESxEJ

257- مؤسسة صروح، قطاع التعليم، https://goo.gl/59kaUv

مع البرلمان العراقي، ومراكز الخدمة والاصحاح البيئي، والتنمية بالمشاركة).[258]

**العلاقة مع المنظمات الدولية:**

لقد عرف المجتمع المدني العراقي التعاون مع المؤسسات الدولية منذ بداية تأسيسه في أعقاب تأسيس الدولة العراقية عام 1921 في مضمار تأسيس الجمعيات التي بدأت في الحقل الثقافي والتعليمي. وكان للمؤسسات في المملكة المتحدة بحكم سيطرتها على العراق بعد الحرب العالمية الأولى الأولوية في ذلك. فقد تم تأسيس جمعية الشبان المسيحيين (Y. M. C) بإدارة وتمويل إنجليزي حتى منتصف خمسينيات القرن الماضي، ليؤول بعدها إلى الإدارة العراقية، وكذلك نادي العلوية الذي أسسه الإنجليز سنة 1924 وفي مقدمتهم المس "بيل" الآثارية والتراثية ومستشارة المندوب السامي البريطاني بعد استيلاء الإنجليز على بغداد سنة 1917.[259]

أما بالنسبة للجمعيات المحلية فكانت تمول من تبرعات الأفراد الميسورين[260]* لا سيما الجمعيات الخيرية كجمعية مواساة العميان التي تأسست سنة 1927 لتعليم المكفوفين القراءة بطريقة برايل وأنشطة أخرى. وكذلك من آلية التبرعات وحملات اليانصيب الخيري. استمر هذا النهج إلى العهود الجمهورية 2003-1958 لتستمر الكثير من الجمعيات بعملها، التي بدأت الدولة بتمويل جزء من أنشطتها كجمعية الهلال الأحمر، والجمعية العراقية للعلوم السياسية، وجمعية الجيولوجيين ... إلخ.

لكن الفترة التي أعقبت فرض الحصار الدولي الاقتصادي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على العراق في أعقاب عام 1990، وتحول الأسر العراقية

---

258- طارق حرب، **أشهر أندية بغداد الاجتماعية والثقافية في العهد الملكي**، صحيفة المراقب العراقي البغدادية، 2017/2/16.

259- *ومنهم: محمد رؤوف البحراني، عبد الحسين الأزري، لورا خضوري، البعازر خضوري، أمجد الزهاوي، فكتوريا غنيمة، سارة الجمالي، الملك فيصل الأول.

260- **فعلى سبيل المثال لا الحصر تمكنت الجمعية العراقية للعلوم السياسية عن طريق أعضاء مجلس إدارتها بالتنسيق مع الجمعية العربية للعلوم السياسية ومركز دراسات الوحدة العربية في بيروت من افتتاح معارض للمركز في بغداد لبيع الكتب استفاد منها طلبة العلم في فترة الحصار حيث كان الحصار يشمل كل شكل من أشكال الثقافة أيضًا، لكن هذا النشاط كان يقدم مباشرة من المركز، ولم يسمح للجمعية العراقية للعلوم السياسية بتلقي المساعدة المالية أو القيام بالبيع مباشرة.

التي كانت تعيش في بحبوحة إلى أسر ضعيفة الموارد تعيش دون خط الفقر، ازدادت أنشطة التعاون بين الجمعيات العراقية والمنظمات الإنسانية كأطباء بلا حدود، الصحة العالمية، الصليب الأحمر، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والمؤسسات الخيرية العربية ... إلخ. لكن ذلك لم يمنع من خضوع الجمعيات إلى الرقابة الشديدة من قبل الدولة.[261]**

وفي أعقاب الاحتلال اتسعت رقعة التعاون مع المؤسسات المانحة الدولية لا سيما بعد صدور الأمر 45 في 2003/ 11/ 25 حيث بدأت بواكير مجتمع مدني جديد تتبلور خارج إطار الرقابة المباشرة للدولة ليشهد العراق توافد الكثير من المؤسسات كالوكالة الأمريكية للتنمية **USAID**، والوكالة البريطانية للتنمية الدولية، والمنظمات في دول الاتحاد الأوربي، والمنظمات العربية والآسيوية، فضلًا عن منظمة الامم المتحدة وتشكيلاتها التي بدأت تتعامل مباشرة مع المنظمات غير الحكومية بعد أن كانت قبل الاحتلال تتعامل مع مؤسسات الدولة فقط، على الرغم من تخلف البنى والتراكيب القانونية والاقتصادية والسياسية التي باعدت بين المواطن وحقه للتمتع بالحقوق والحريات سواء قبل الاحتلال أم بعده [262].

وفي إطار تلك الحقبة الزمنية تشير الدراسات المعنية بالمجتمع المدني العراقي الى أن سلطة الاحتلال في العراق كانت وراء إمداد العديد من المنظمات الناشئة بالمال، بفعل حاجة قوات الاحتلال للدعم الذي يمكن أن تقدمه تلك التنظيمات غير الحكومية لها، خاصة أن أغلب مؤسسيها في حينه من العراقيين القاطنين في الخارج (**الولايات المتحدة وبريطانيا**) مما دعا إلى خضوعها للإشراف الأمريكي المباشر حالها حال المؤسسات الرسمية في البلاد، كما أنها وبحسب الدراسات أعلاه شكلت موردًا مهمًّا لمديريها والعاملين فيها جراء معاناة تلك المنظمات من مشكلات فنية وتنظيمية[263].

261- عبد الحسين شعبان، مصدر سبق ذكره، ص 288.
262- انظر في ذلك: دراسة سارة إبراهيم حسين، مصدر سبق ذكره، ص 154. وكذلك دراسة كوثر عباس الربيعي، المجتمع المدني في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد 27، نيسان 2005، ص 7.
263- عبد الحسين شعبان، مصدر سبق ذكره، ص.ص 305-307.

مما أثر في قدرة الأداء لا سيما إزاء تحديات مهمة تقع في صلب اهتمامات المجتمع المدني، حيث لم تكن حركة المجتمع وضغطه المذكوران كافيين إزاء الانتهاكات التي حصلت في سجن أبي غريب، وإزاء الانتهاكات التي تعرض لها المجتمع الأكاديمي والعلمي العراقي، كما كانت المساهمة ضعيفة إلى حد بعيد عند صدور قانون إدارة الدولة المؤقت، بل حتى عند كتابة دستور 2005 الدائم.[264]

إلا أنه وعلى الرغم من الولادة الخديجة للمجتمع المدني العراقي في أعقاب الاحتلال، الذي رافقته الكثير من الأزمات، والإخفاقات، والأوضاع الأمنية المتراجعة ... تمكنت جرعات الإنعاش التي قدمتها المنظمات الدولية إلى المجتمع المدني الخديج من مساعدته على التنفس، ثم الاستمرار بالحياة.

لقد لعبت المنظمات الدولية التي عملت في العراق أدوارًا في تقديم يد العون والمساعدة لأعداد كبيرة من المنظمات تمثلت بالتدريب، وإعداد كوادر المنظمات في دورات داخل البلد وخارجه، وتمويل البرامج والأنشطة التي ساهمت بشكل ملحوظ في بناء هذه المنظمات. مما أسهم بتطوير آليات عمل منظمات المجتمع المدني التي لعبت خلال فترة زمنية قصيرة أدورًا مهمة وأساسية شملت تقديم المساعدات الإنسانية لضحايا الحرب وأعمال العنف، وتوفير الدعم القانوني للفئات المهمشة والمستضعفة ونشر مبادئ السلام والتعايش السلمي وترسيخها، وثقافة حقوق الإنسان والمساواة في النوع الاجتماعي، وتمكين المرأة، ومراقبة الانتخابات وغيرها الكثير من الموضوعات. إلا أنه وعلى الرغم من كل هذه الأدوار المهمة، فقد واجهت العديد من منظمات المجتمع المدني العراقي الكثير من المشكلات والتحديات والمصاعب نتيجة للوضع السياسي والأمني الذي تمر به البلاد، وانحسارمصادر التمويل النزيه الذي يُشكِّل عصب الحياة لهذه المنظمات والفساد المالي الذي نخر مصداقية بعضها[265].

264- منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، **منظمات المجتمع المدني في العراق وأثرها في التحولات الديمقراطية** http://www.hhro.org

265- من تجربة شخصية للباحث مع مؤسسات مولت مشروعات في العراق، ثم توقفت فجأة بذريعة توقف التمويل / يتحفظ الباحث عن ذكرها التزامًا بحيادية البحث.

وفي معرض المعاناة بصدد قضايا التمويل تجد هذه الورقة، أن أغلب المؤسسات المعنية بالتمويل تبدأ بالسقوف العالية، وتدرب الملكات، وتحفز على تحقيق أهداف المشروعات. حتى إذا تبلورت الأفكار وبدأت المنظمة المحلية بالتجلي في إنجازها، يتم نصحها بضرورة البحث عن ممول آخر لأعمالها وعدم الاعتماد على الممول الشريك الأساس الذي أنشأ المشروع وصرف عليه الأموال ... الأمر الذي يؤدي إلى توقف المشروعات بصورة فجائية، وذهاب الجهد أدراج الرياح، وهذا ما حدث وتكرر في بلد الدراسة؛ مما أفقد الجهد معناه، وسمح بتصحر المساحات المختلفة التي عملت بها تلك المنظمات بعد العناء من أجل اخضرار تربتها.[266]

بالإضافة إلى ما تقدم، تفرض الكثير من مؤسسات التمويل الدولي لا سيما بعض البرامج المعنية بالشؤون الانسانية للأمم المتحدة معاييرها الخاصة لتقييم المنظمات غير الحكومية، لتتوافق مع آليات عملها كمؤسسات دولية مانحة ... متناسية أن قدرة المنظمات غير الحكومية المحلية ضعيفة دومًا إزاء عراقة مؤسسات الأمم المتحدة ... ومن تجربة تتوفر أولياتها لدى الباحث أنجزت إحدى المنظمات غير الحكومية العراقية المحلية تحميل كل ما مطلوب من وثائق على صفحة التقييم الإلكترونية التي تفتحها تلك المؤسسة الدولية في مواعيد محددة وحسب الضوابط المعلنة، لكن في نهاية المطاف كان عذر الرفض بأن النظام الحسابي لتلك المنظمة اللاحكومية غير متماثل مع النظام الحسابي للأمم المتحدة، في الوقت الذي يحدد فيه القانون العراقي رقم 12 لسنة 2010 المعدل، الآلية التي يجب على المنظمة اللاحكومية اتباعها في نظامها الحسابي الذي وافقت سجلاتها معه على أتم وجه، وفي ذلك الكثير من التقاطع بين معايير المانح وما يفرضه القانون العراقي مما يدخل المنظمة المحلية في حلقة مفرغة يصعب الخروج منها[267].

على ناصية أخرى من نواصي هذه الورقة لا بد من باب الإنصاف القول بان كل ما يعتور العلاقة بين المنظمات المحلية والمؤسسات الدولية من اختلالات، لا يقلل من الدور الذي لعبته – وما زالت تلعبه المؤسسات المانحة الدولية – في دعم ورعاية المجتمع

266- انظر الفصل الرابع والفصل الخامس من القانون رقم 12 لسنة 2010 العراقي.
267- من لقاء للباحث مع الناشط المدني والأكاديمي في جامعة الموصل د. طارق القصار بتاريخ 2018/8/29، حول طبيعة المشروعات المقدمة في محافظة نينوى.

العراقي عبر العلاقة مع الحقول المتعددة للمجتمع المدني العراقي الواضح في المرتسم 1، وبالخصوص خلال فترات الصراع الداخلي التي أعقبت الاحتلال، أو خلال أزمة سيطرة الجماعات المسلحة على العديد من مناطق غرب العراق (نينوى، الأنبار) وما بعدها، لا سيما في مضمار دعم النازحين أو إعادة إعمار المدن التي خضعت للأعمال الحربية بغية إعادتها إلى حظيرة الدولة بعد صراع مسلح دام لأكر من ثلاث سنوات[268] .

**العلاقة مع المؤسسة الرسمية:**

حول طبيعة العلاقة بين مؤسسة الدولة (الخاضعة للمحاصصة) والمجتمع المدني يذكر أحد الباحثين المتخصصين في شؤون المجتمع المدني العراقي في دراسة له تجاوزت أكثر من 380 صفحة الآتي:

" ليس من باب التبرير القول إن مهمة وقف التداعي والتشظي والتفتيت ومن ثم الانقسام، لهو أكبر من دور مؤسسات المجتمع المدني، رغم أنها تلعب كابحًا أو معوِّقا لإمرار السياسات، والمقصود هنا أن تكون جزءًا من تحرك واسع يصب في هذا الاتجاه، رغم عدم توفره أو تبلوره في الوقت الحاضر[269]".

ذلك لأن المجتمع المدني العراقي وحسب توصيف UNDP يواجه تحديات متعددة على **صعيد محيطه الخارجي** في مقدمتها البيئة الديمقراطية الهشة وغير المستقرة والمنظومة المركزية عائقة، إضافة إلى غياب التسامح والتنوع الثقافي. بالإضافة إلى التهديدات الأمنية المستمرة التي تحد من قدرات المجتمع المدني، وكذلك دوره. الأمر الذي يجعل أداء المنظمات غير الحكومية وتأثيرها محدودًا وهامشيًّا إلى حد كبير، لا سيما على صعيد العلاقة مع المؤسسة الرسمية. بالإضافة إلى افتقار منظمات المجتمع المدني أيضًا إلى شبكات تواصل فعالة فيما بينها على **صعيد المحيط الداخلي** يمكنها أن تنظم العلاقة مع المؤسسة الرسمية؛ مما أدى إلى ضعف دور المنظمات في تطبيق الاستراتيجيات الوطنية التي أقرتها الحكومة العراقية بالتعاون مع الأمم المتحدة

268- عبد الحسين شعبان، مصدر سبق ذكره، ص 306.

269- UNDP –Iraq , **Empowering Civil Society Organizations in Iraq**, https://goo.gl/51sV1U

كالاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد لسنة 2014.

كما أن غياب مؤسسات حكومية أو أكاديمية متخصصة في دراسة المجتمع المدني ومراقبته، يضعف كذلك إمكانية تطوير فهم دقيق لعلاقة التعزيز المتبادل بين المجتمع المدني والحكم الديمقراطي الرشيد[270].

فعلى الرغم من القانون رقم 12 لسنة 2010 يعد من القوانين المتقدمة في المنطقة العربية لتنظيم عمل المنظمات اللاحكومية، لكنه جاء خاليًا من مواد تمنح الصلاحية للمجتمع المدني نفسه في تنظيم آليات عمله على أساس مجلس أعلى لتنظيم عمل المنظمات، على سبيل المثال تكون مهمته إسناد أعضائه وتطويرهم في مجالات التدريب والإدارة والتنظيم والكفاءة والقدرة المالية[271]. الأمر الذي جعل العلاقة مع مؤسسة الدولة علاقة خضوع وليس علاقة شراكة... كما جرت العادة في النظم الديموقراطية الملتزمة بمبادئ الحكم الرشيد. وأهمية المجتمع المدني لإعمال تلك المبادئ.

ومن الأمثلة الحية على ضعف العلاقة بين مؤسسة الدولة والمجتمع المدني تظهر جلية موضوعة المهام المسندة للمجتمع المدني المنصوص عليها في الاستراتيجيات الوطنية المختلفة، كالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2014-2010 التي نصت صراحة من خلال محور التقييم الذاتي لبيئة العمل على اعتبار منظمات المجتمع المدني جزءًا لا يتجزأ من الأطر المؤسسية لمكافحة الفساد في العراق ضمن النقطة ب- خامسًا من المحور المذكور، لنكتشف بعد صفحة واحدة ضمن النقطة ب –تاسعًا[272]* من المحور ذاته أن الحكومة قد أسست بالأمر الديواني 99 في 2007/ 5/ 30 المجلس المشترك لمكافحة الفساد من عدة أطر تناولها المحور، لكنها استبعدت إطار المجتمع المدني الذي

270- أحمد محمد أحمد، **المجتمع المدني العراقي بين المفهوم والواقع**، صحيفة الزمان الدولية، 2013/10/13.

271- *يتشكل المجلس حاليًا برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الأمين العام لمجلس الوزراء ورئيس ديوان الرقابة المالية ورئيس هيئة النزاهة ومجلس القضاء

272- جمهورية العراق، **الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد2010 – 2014**، ص.ص 8 – 9.

تم تأكيد دوره لمكافحة الفساد في غير موضع من الاستراتيجية المذكورة [273].

أما في خطة العمل التفصيلية لمعالجة الظواهر السلبية ومكافحة الفساد للسنوات 2014–2010 التي تضمنتها الاستراتيجية أعلاه المؤلفة من 201 ظاهرة، لم تذكر منظمات المجتمع المدني إلا في مواضع قليلة كجهات مسؤولة عن متابعة الخطة وتنفيذها، وعندما تذكر، يمر ذكرها مرور الكرام، فلم يتطرق لها الباب التشريعي إطلاقًا والخاص بمراقبة الظواهر السلبية في عمل مجلس النواب، وفي باب النظام السياسي ذكرت في مواضع يصعب عليها القيام بمهامها فيها، أما في باب مراقبة القضاء فقد وضعت لمراقبة ضعف أداء الجهاز القضائي. وفي كل تلك المجالات يصعب على أفراد المجتمع المدني الولوج إلى تلك المؤسسات جراء ما تتمتع به من حصانة أمنية وسلسلة من الموافقات الأمنية وحواجز التفتيش؛ حتى يمكن للفرد الوصول إلى أبسط موظف في تلك المؤسسات.

ومن وحي التجربة العملانية وضمن مشروع موَّله البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة قبل أحداث عام 2014 وفي أثناءها حتى تحرير المدن العراقية من الجماعات المسلحة 2017، ويهدف إلى دعم الجماعات المحرومة والمهمشة والنازحين من ديارهم بفعل العمليات الحربية وسيطرة الجماعات الخارجة عن القانون على مناطقهم.

أوكلت المهمة إلى إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية بالتعاون مع البرنامج الإنمائي وأحد أهم الأبواب الرسمية المشار إليها في الأسطر القليلة السالفة لتقدم الخدمة للجمهور مجانًا / على أساس مبدأ التعاون بين المجتمع المدني والقطاع الحكومي لتقديم الخدمات المشتركة / لكن الذي حدث أن النقابة المعنية بالنشاط المذكور والتي يقع الاهتمام بحقوق الإنسان في صميم عملها وقفت إلى الضد من عمل المنظمة غير الحكومية صاحبة المشرع، بذريعة أن تقديم الخدمة المجانية للفقراء يضر بأرزاق أعضائها، وتم الدخولبمفاوضات طويلة بتدخل البرنامج الإنمائي مع النقابة المذكورة منعت خلالها المنظمة من تقديم خدماتها المجانية للجمهور لأشهر دون الوصول إلى

273- من وثائق خاصة ومقابلات أجراها الباحث مع السيد مدير المشروع المذكور في 2018/8/1.

تسوية للموضوع .. وبعد ابتكار المنظمة غير الحكومية لأسلوب عمل جديد لا يتقاطع وعمل النقابة، تم تشغيل المشروع داخل فناء البوابة الحكومية المعنية التي تكثر فيها مراجعات الأفراد اليومية، ومنحت المنظمة غرفة (4 x 4 أمتار مربعة) وخلال فترة وجيزة بدأت تلك البوابة الرسمية بتضيق الخناق على المنظمة، بغية إثنائها عن أداء مهامها واسترداد الغرفة الممنوحة بحجة أن البناية ضيقة والمؤسسة الحكومية بحاجة ماسة لها. ومع اتساع نكبة النزوح الجماعي في أعقاب أحداث الموصل اضطرت المنظمة إلى فتح مكتب ميداني فرعي **بالبناء السريع الجاهز** داخل مخيمات النزوح لتقديم الخدمة مباشرة للنازحين. وبعد أربع سنوات من تقديم الخدمات لأكثر من ستة آلاف مواطنة ومواطن من الفقراء، والمهمشين، والنازحين. تم خلال العام شهر آب – أغسطس من عام 2017 الاستيلاء من قبل رئيس المؤسسة الحكومية من دون سابق إنذار على كل ممتلكات المنظمة بما فيها الأجهزة الإلكترونية والأثاث داخل المكتب مستغلًا صلاحياته القانونية وسطوته الإدارية في ذلك من دون مسوغ، لتستمر المنظمة بممارسة تقديم خدماتها عبر مكتبها الفرعي فقط الكائن في مخيم النزوح الذي تعرض للسرقات المتكررة تحت أنظار إدارة المخيم، ونقاط الحراسة. ليتم بعد ذلك إعادة كافة الأسر القاطنة في المخيم إلى أماكن سكناهم المحررة من قبل القوات الأمنية التي منعت دخول أعضاء المنظمة إلى المخيم لأيام، اكتشف فريق العمل بعدها أن القوة المكلفة بإخلاء المخيم قد فككت المكتب الفرعي ونقلته إلى مكان آخر دون الحفاظ عليه، وتخريب أجزاء كثيرة منه. كل ذلك حدث والمنظمة اللاحكومية مجازة بموجب القانون، ولديها مذكرات تفاهم مع الجهات الحكومية التي عملت بها، والمشروع بتمويل البرنامج الإنمائي وإشرافه الذي تخلى عن شراكته مع المنظمة بمجرد انتهاء العقد.[274]

يذكر أن الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم قد ذكرت المنظمات غير الحكومية في أكثر من موضع فيها، لكن التطبيق لم يكن بأفضل حال، بل إن الروتين وتعقيداته كان المعوق الأول للعمل لا سيما في قضايا إعمار المؤسسات التربوية في مناطق ما بعد النزاع.[275]

274- من لقاءات للباحث مع مجموعة Education Sub National Cluster meeting for Center & South.

275- عبد الحسين شعبان، مصدر سبق ذكره، ص 308.

أما على صعيد علاقة التعاون ما بين المؤسسات الرسمية والمنظمات غير الحكومية، ففي الكثير من الأحيان تحكمها علاقات المحاصصة، والقرابة، والتعارف، والرغبة في جني الفوائد، بعد أن أخذ التشتت والانقسام بعدًا قانونيًّا حكم العلاقات في كل القطاعات،[276] ومنها المجتمع المدني الذي يخضع في بعض الأحيان إلى تشريعات مناطقية، وفي أحيان أخرى إلى تشريعات اتحادية؛ مما أسهم في ذلك التشظي والدخول في دوامة الروتين والموافقات الإضافية.[277]

**خاتمة المطاف:**

بعد هذا الطواف السريع في حالة المجتمع المدني العراقي تحوصل هذه الورقة بعض الملاحظات المهمة الآتية:

1. تبيَّن أن المجتمع المدني العراقي في أعقاب عام 2003 مجتمع ناشئ يعمل في مجالات عدة، لكنه بعيد كل البعد عن قطاعات مهمة في العراق؛ نظرًا للنسبة الضئيلة في عدد المنظمات المعنية بالموضوع كقطاعات الصحة والبيئة والزراعة. أما على صعيد المياه والموارد المائية فلا توجد منظمات معنية بهذا القطاع إطلاقًا، بالإضافة إلى غياب المنظمات المعنية بالثروات المعدنية طبقًا لآخر إحصائية صادرة عن دائرة المنظمات غير الحكومية؛ مما يفسر أسباب ضعف الرقابة على هذه القطاعات، وكذلك ضعف القدرات الوطنية على تطويرها.

2. هناك حاجة مهمة لحوكمة المجتمع المدني لنفسه، وإيجاد هياكل مؤلفة من المنظمات ذاتها لتراقب الأداء وبيان مواطن الخلل. بغية سد الثغرات في عمل المجتمع المدني الذي يعد الأمل لدى الجمهور للنهوض بالتنمية. وهو ما يحتاج إلى دعم المؤسسات الدولية وتبنيها لمشروع يهدف إلى حوكمة المجتمع المدني العراقي جراء ضعف قدراته على النهوض بمشروع كبير كهذا.

276- انظر نص المادة العاشرة – ثانيًا من القرار رقم 1 لسنة 2011 الصادر عن رئاسة، إقليم كوردستان العراق.

277- غسان صليبي، أجندة الامم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة، مقاربة الفقر كفقر في الدم، بيروت المساء، عدد.10

1. لقد نجح المجتمع المدني في التغلب على الكثير من الأزمات، وتمكن من احتواء جوانب واسعة من أزمة النزوح، وما تعرضت له محافظات العراق نينوى، الأنبار، صلاح الدين، من أعمال جراء سيطرة الجماعات المسلحة تتقاطع مع كل ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الانسان من بنود. وهو ما يحسب لصالح المجتمع المدني عبر تعاونه من المانحين الدوليين. لكن انقطاع التمويل عن تلك المنظمات في أعقاب تحرير تلك المحافظات سيعمق الأزمة مجددًا بعد عودة تلك الكتل البشرية إلى مناطق سكنها الأصلية التي تحتاج إلى جهود أكبر لتحقيق الاستقرار، والاندماج الاجتماعي، وتحقيق السلم الأهلي، وخفض معدلات البطالة وتوفير التعليم. ناهيك عن حاجة العراق أيضًا لدعم المناطق التي تعاني الأزمات البيئية كمحافظة البصرة الفيحاء التي باتت مياهها ملوثة بنسبة عالية لا تصلح للاستهلاك الآدمي ولا الحيواني أو النباتي.

2. في الدولة الاتحادية يجب أن تتوافق التشريعات بين ما يصدر عن السلطة الاتحادية وما تقرره السلطات المحلية، ذلك لأن التقاطع التشريعي سيعوق عمل المجتمع المدني لا محالة.

3. لوحظ عبر تجربة طويلة من عمل المجتمع المدني، أن المنظمات المانحة لا تهتم للخصوصية العراقية خاصة في مجال اللغة، حيث إن العراق بلد يعتمد العربية لغةً رسمية، ونظام التنشئة التربوية فيه اعتمد منذ أجيال على تعريب المعرفة؛ لذلك لا يمتلكك غالبية سكانه لغة ثانية كما هو الحال في لبنان أو الأردن أو فلسطين، أو دول المغرب العربي ... مما يؤثر في التعامل بين المانحين الدوليين الذين يصرون على اعتماد اللغة الأجنبية في مراسلاتهم، وكتابة المشروعات والتقارير، وبين العديد من المنظمات التي تفتقر إلى القدرات في هذا المجال، وهي نقطة جوهرية ينبغي الوقوف عندها مليًّا.

## (الإطار رقم - 1)

## هيكل تنظيمي لمنظمات تعتمد في نظامها الداخلي على آلية الانتخاب

**أ- الهيئة العامة:**

وتتألف من الأعضاء المنتمين للمنظمة بما فيها الهيئة التأسيسية والهيئة الإدارية.

**ب-صلاحيات الهيئة العامة:**

1 -تحديد اجتماع اعتيادي واجتماع غير اعتيادي عند الحاجة إلى لذلك.

2 -الإشراف على الميزانية والمصادقة على الموازنة المالية.

3 -إصدار القرارات اللازمة لعمل المنظمة والتقارير السنوية.

4 -مناقشة السياسات العامة للمنظمة ورسمها.

5 -انتخاب أعضاء الهيئة الإدارية.

6 -الإشراف على عمل الهيئة الإدارية.

**ت-الهيئة الإدارية:**

وهي الهيئة التي يتم انتخابها من قبل الهيئة العامة ويكون عددهم.... أعضاء.

**ث-صلاحيات الهيئة الإدارية:**

1 - توزيع اللجان وتعيين رؤساء اللجان.

2 - الإشراف على نشاطات المنظمة.

3 - تنفيذ السياسة العامة والبرامج على المشروعات التي تنسجم مع أهداف المنظمة.

**ج- صلاحيات رئيس الهيئة الإدارية:**

1 -يترأس اجتماعات الهيئة الإدارية، والدعوة إلى اجتماع طارئ.

2 -تمثيل المنظمة لدى المنظمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

3 -الإشراف على أعمال المنظمة واللجان المشكلة.

4 -التوقيع على المخاطبات والصكوك.

5 - فتح حساب مصرفي للمنظمة.

**ح- صلاحيات نائب رئيس الهيئة الإدارية:**

يحل محل الرئيس في حالة غيابه.

**خ- صلاحيات مفصلة للجان أو الأقسام:**

1 -اللجنة الإدارية والتي تقوم بتنظيم الشؤون الإدارية من صادر وارد وتوثيق الأنشطة واستلام طلبات الانتماء والطباعة.... إلخ.

2 -اللجنة المالية وتعمل على تنظيم سجلات المالية ورفعها إلى الهيئة الإدارية للمصادقة عليها.

3 -اللجنة الثقافية وتعمل على تنظيم الدورات والمهرجانات والمؤتمرات والمحاضرات الثقافية.

4 -لجنة العلاقات والإعلام والتي تقوم بتنظيم العلاقات مع منظمات المجتمع المدني ومؤسساته وإصدار نشرات ثقافية.

أو أي لجنة أو آلية تنظيمية تراها المنظمة لتنظيم أعمالها.

**د- آلية اتخاذ القرارات:**

تصدر قرارات الهيئة العامة بالأغلبية البسيطة.

تصدر قرارات الهيئة الإدارية بالأغلبية البسيطة.

**ذ- آلية الاجتماعات:**

1 -تجتمع الهيئة العامة اجتماعها الدوري السنوي ويتحقق النصاب القانوني 1+50% من أعضائها وفي حالة عدم اكتمال النصاب يؤجل الاجتماع إلى الأسبوع الذي يليه، ويعتبر الاجتماع منعقدًا مهما كان عدد الحضور.

2 -تجتمع الهيئة العامة اجتماعًا طارئًا في حال تقديم طلب خطي من قبل رئيس المنظمة أو من قبل ثلثي أعضاء الهيئة العامة أو من قبل ثلثي أعضاء مجلس الإدارة.

3 -يجتمع أعضاء الهيئة الإدارية اجتماعهم الدوري كل شهر.

4 -ينعقد اجتماع الهيئة الإدارية الطارئ بدعوة من الرئيس أو بطلب من عضوين.

5 -يتحقق النصاب بحضور نصف أعضاء الهيئة الإدارية.

**ر-آلية الانتخابات:**

1 -تجتمع الهيئة العامة كل.... سنة لانتخاب الهيئة الإدارية البالغ عدد أعضائها... أعضاء، وبعد فرز الأصوات توزع المناصب حسب عدد الأصوات التي حصل عليها المرشحون الأعلى فالأدنى تباعًا.

2 -في حالة حدوث شاغر في مقعد أحد أعضاء الهيئة الإدارية يصار إلى إجراء انتخابات تكميلية.

3 -في حالة حدوث شاغر في أكثر من نصف مقاعد الهيئة الإدارية لأي سبب، كأن تدعو الهيئة العامة إلى انتخابات مبكرة، والغرض منها انتخاب هيئة إدارية جديدة.

**ز-آلية تعديل النظام الداخلي:**

تكون آلية تعديل النظام الداخلي من صلاحية الهيئة الإدارية والتصويت بالأغلبية البسيطة.

**س-تحديد الجهة داخل المنظمة التي تقوم بتعيين المنتسبين وتحديد أجورهم:**

إن صلاحية تعيين المنتسبين والمستخدمين وتحديد أجورهم والاستغناء عنهم هو من صلاحية رئيس الهيئة الإدارية.

## (الإطار رقم - 2)

## هيكل تنظيمي لمنظمات تعتمد في نظامها الداخلي على آلية التعيين

**المادة العاشرة: الهيكل التنظيمي ....**

الهيئة التأسيس: وهي الهيئة التي وقعت على البيان التأسيسي وتتألف كحد أدنى من ثلاثة أعضاء وتكون صلاحيتها:

تعيين أعضاء الهيئةالإدارية.

تقديم الاقتراحات ومناقشة التقارير.

الإشراف على عمل الهيئة الإدارية.

**ب-الهيئة العامة:**

وتتألف من الأعضاء المنتمين للمنظمة بما فيها الهيئة التأسيسية والهيئة الإدارية.

ب-صلاحيات الهيئة العامة:

1 -تحديد اجتماع اعتيادي واجتماع غير اعتيادي عند الحاجة إلى لذلك.

2 -الإشراف على الميزانية والمصادقة على الموازنة المالية.

3 -إصدار القرارات اللازمة لعمل المنظمة والتقارير السنوية.

مناقشة السياسات العامة للمنظمة ورسمها.

**ت-الهيئة الإدارية:**

وهي الهيئة التي يتم تعيينها من قبل الهيئة التأسيسية ويكون عددهم.... أعضاء.

**ث-صلاحيات الهيئة الإدارية:**

توزيع اللجان وتعيين رؤساء اللجان.

الإشراف على نشاطات المنظمة.

تنفيذ السياسة العامة والبرامج على المشروعات التي تنسجم مع أهداف المنظمة.

**ج-صلاحيات رئيس الهيئة الإدارية:**

1 -يترأس اجتماعات الهيئة الإدارية، والدعوة إلى اجتماع طارئ.

2 -تمثيل المنظمة لدى المنظمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

3 -الإشراف على أعمال المنظمة واللجان المشكلة.

4 -التوقيع على المخاطبات والصكوك.

فتح حساب مصرفي للمنظمة.

**ح-صلاحيات نائب رئيس الهيئة الإدارية:**

يحل محل الرئيس في حالة غيابه.

**خ-صلاحيات مفصلة للجان أو الأقسام:**

1 -اللجنة الإدارية والتي تقوم بتنظيم الشؤون الإدارية من صادر وارد وتوثيق الأنشطة واستلام

طلبات الانتماء والطباعة.... إلخ.

2 -اللجنة المالية وتعمل على تنظيم سجلات المالية ورفعها إلى الهيئة الإدارية للمصادقة عليها.

3 -اللجنة الثقافية وتعمل على تنظيم الدورات والمهرجانات والمؤتمرات والمحاضرات الثقافية.

4 -لجنة العلاقات والإعلام والتي تقوم بتنظيم العلاقات مع المنظمات والمؤسسات المجتمع المدني وإصدار نشرات ثقافية.

أو أي لجنة أو آلية تنظيمية تراها المنظمة لتنظيم أعمالها.

**د-آلية اتخاذ القرارات:**

تصدر قرارات الهيئة العامة بالأغلبية البسيطة.

تصدر قرارات الهيئة الإدارية بالأغلبية البسيطة.

**ذ-آلية الاجتماعات:**

1 -تجتمع الهيئة العامة اجتماعها الدوري السنوي ويتحقق النصاب القانوني 1+50% من أعضائها، وفي حالة عدم اكتمال النصاب يؤجل الاجتماع إلى الأسبوع الذي يليه، ويعتبر الاجتماع منعقدًا مهما كان عدد الحضور.

2 -تجتمع الهيئة العامة اجتماعًا طارئًا في حال تقديم طلب خطي من قبل رئيس المنظمة أو من قبل ثلثي أعضاء الهيئة العامة أو من قبل ثلثي أعضاء مجلس الإدارة.

3 -يجتمع أعضاء الهيئة الإدارية اجتماعهم الدوري كل شهر.

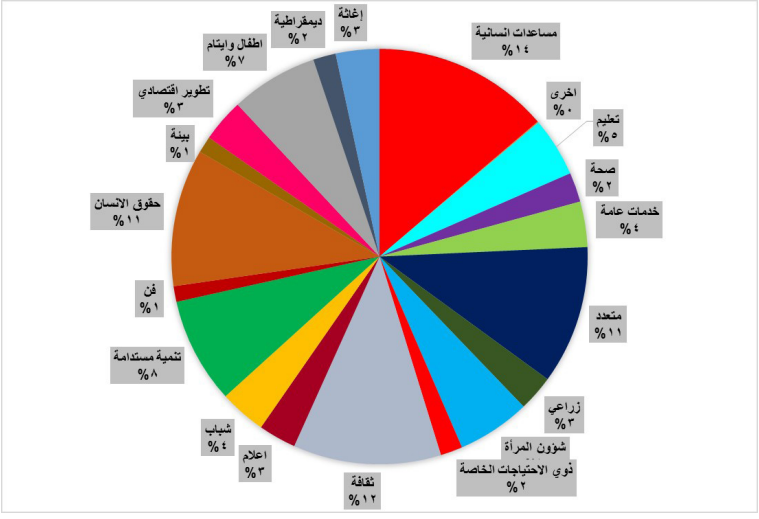


**المصدر**: دائرة المنظمات غير الحكومية –تموز –يوليو / 2018

# حراك المجتمع المدني اللبناني منذ 2011 حتى 2018

رياض عيسى

**المقدّمة**

إن التّحول الديمقراطي في مجتمع الدّولة يتطلب توفير حق للتّجمع في تيارات ثقافيّة وفكريّة وسياسيّة تؤسس لحراك وطني تغييري يكفل وجود مناخ صحيا للحوار حول كافة القضايا الوطنية، وبين مختلف التّيارات السياسيّة والفكريّة، على أن يشكّل المجتمع المدني الأرضيّة الخصبة التي تترعرع فيها قيم ومفاهيم ومؤسسات العمل الديمقراطي السّليم التي تمهد لقيام شراكة حقيقيّة بين النّظام السياسي في الدولة، كمكون أساسي للسلطة السياسيّة بمؤسساته وإداراته وأجهزته المختلفة، وبين المجتمع المدني بجمعياته وأحزابه ونقاباته ومؤسساته وتياراته السياسيّة والفكريّة والثقافيّة والتربويّة. ونجدمن الضّروري التّمييز بين مصطلحي المجتمع المدني ومنظّمات المجتمع المدني عند الحديث عن المجتمع المدني. فالمجتمع المدني هو مساحة التشّكل الاجتماعي التي تقع خارج الدولة كجهاز وخارج السوق بما هي مساحة محكومة بقانون الربح، وايضا خارج مساحة الخاص الذي تمثله الأسرة. أما ما يسمّى منظّمات المجتمع المدني، فهي الجمعيّات واللّجان والهيئات والتنظيمات والحركات من مختلف الأشكال التي تتشكل أو تنشط ضمن المجتمع المدني. ومن الأمثلة على ذلك الجمعيّات، الأندية، النقابات، الاتّحادات المهنيّة، الروابط، اللّجان الشعبيّة والحركات الاجتماعية. وأحد الأمثلة التطبيقيّة على ذلك هو ما حصل في الثورات العربيّة خلال السّنوات العشر الأخيرة فالثورة التّي انطلقت من تونس ومصر وبقيّة البلدان العربيّة قام بها فعليّا المجتمع المدني (غير المؤسس) وليس منظّمات المجتمع المدني.

تشكل استقلاليّة منظّمات وجمعيّات العمل المدني، الشرط الأساسي لوجود مجتمع مدني، متمكن وفعّال، يحمي مصالح أفراده ومؤسساته. وشرط الاستقلاليّة يعني كذلك حق وحريّة المنظّمات برسم أهدافها حسب احتياجات شرائح المجتمع الذي تمثّله. على ألا تعني الاستقلاليّة قيام منظّمات المجتمع المدني بدور تكاملي مع الدولة، بل تعني الشّراكة مع الحكومة والقطاع الخاص في عمليّة التّنمية الشّاملة، عبر التّخطيط والتنفيذ والتقييم، وهي تعنى أخيرا بالاستقلال التنظيمي، وحريّة اختيار

فريق عمل وإدارة هذه المنظّمات دون تدخل أي طرف خارجي.

وقد نمت ونشطت خلال الحرب الأهلية اللبنانيّة منظّمات مدنية عديدة لعبت دورا كبيرا في التخفيف من ظروف الحرب وتداعياتها، حيث خففت من الصراعات الداخلية بين اللبنانيين وملأت مساحة الفراغ التي حصلت بسبب غياب مؤسسات الدولة المتآكلة وتجسد ذلك بظهور جمعيات وحركات لا عنفية تدعوا للسلام ووقف الحرب داخل المجتمع اللبناني.

أما بعد الحرب فقد شهدت الساحة اللبنانية ظاهرة كبيرة تمثلت بتأسيس آلاف من منظّمات المجتمع المدني التي ركزت على إعادة اللحمة بين اللّبنانيين ومحو آثار الحرب وتعزيز ثقافة التربيّة من أجل السلام وتطوير أساليب دعم السّلم الأهلي والتنمية وحقوق الإنسان والبيئة وغيرها.

يمكن أن يكون المجتمع المدني اللبناني نجح نسبيّا بوضع نفسه على الخارطة السياسيّة اللبنانية ولو بشكل ملحوظ ودون أن يكون صاحب التأثير المباشر على اللعبة السياسية ولكن بالحد الأدنى أصبح هناك عدد لا يستهان به من منظّمات المجتمع المدني اللبناني والتي تهتم بمعظم المواضيع المدنيّة مثل: حقوق الانسان وحقوق المرأة، الشّفافية، الانتخابات، الحكمة الرشيدة، اللاجئين واللائحة تطول طبعا، وقد أسهمت هذه المنظّمات بإطلاق عشرات الحملات المدنية والإعلامية وشكلت حالة رأي عام أثّر بشكل كبير في مسار العمل السياسي والتّشريعي وتسليط الضوء على الفساد والمخالفات وسرقة المال العام.

وبالإمكان تقسيم فترة عمل هذه المنظّمات إلى ثلاثة مراحل زمنية مختلفة: الأولى منذ نهاية الحرب حتى عام 2005، والثانية تشمل فقط عام 2005 ويمكن اعتبارها فترة سيادية، أما الثالثة والأخيرة فهي فترة الالتحاق السياسي تمتد منذ عام 2005 حتى يومنا هذا. وهناك أسباب عدة لعدم نجاح المنظّمات غير الحكومية في لبنان منها المضمون السياسي لعمل بعضها، ما يجعلها في حالة تنافر وتناقض مع روحيّة الحركة الاجتماعية ككل. واللافت أن التحرك الاجتماعي الآن أخف مما كان عليه في الثمانينات رغم وجود قيود على العمل الاجتماعي آنذاك مقابل الحريّة على مستويات

القوانين والسّياسة اليوم وزيادة الدعم المادي المخصص للمجتمع المدني، خصوصاً مع وجود لبنان على «الأجندة الدولية».[278]

لقد استطاع النّاشطون الاجتماعيون خلال فترة التسعينات أن يحصلوا على منابر إعلاميّة للحديث عن المفقودين والقضايا البيئية، ومسائل البناء الإنساني والاجتماعي، وحصلت مساهمات جدية في تفعيل ثقافة المنظّمات غير الحكوميّة وترجمتها على أرض الواقع من خلال صروح أكاديمية مثل جامعة القدّيس يوسف والجامعة الأميركيّة في بيروت. أمّا اليوم فتبدو الأولويّة للتبعيّات الطائفيّة والسياسيّة مع دفع التّحرك الاجتماعي إلى المنصة الخلفيّة، وقد يعود السبب إلى استسلام ناشطي المجتمع المدني للواقع.

في المقابل، فمن يتابع عمل الجمعيات في لبنان منذ نهاية الحرب سنة 1990 وحتى الآن، سيلاحظ ازدياد عددها إلى حد كبير مع العلم أن قسما كبيرا منها لا يزال غير فعّال أو حتى غير ناشط، فضلا عن تبعيّة العديد منها لجهات سياسيّة أو حزبيّة أو لزعامات محليّة.

إن زيادة أعداد هذه الجمعيّات تعود إلى الفراغ الذي تركته الأحزاب السياسيّة والنقابات، وإلى مشاركة المنظّمات المجتمعية والمدنية في إعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب. كما أن قطاع المنظّمات غير الحكوميّة استطاع تأسيس وجوده بسبب ضعف النّظام السياسي المتزامن مع التفتيت الحاصل في الدولة كمفهوم، ومع سيطرة القبائلية على البنية المجتمعية في لبنان التي أدّت إلى زيادة المؤسسات الطائفيّة والمذهبيّة والعائليّة.

ويمكن أن نعزو ضعف الجذور الاقتصاديّة والاجتماعيّة للحركة الاجتماعيّة إلى هجرة الطّبقة الوسطى وزيادة التفاوتات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، والتقسيم المذهبي لمؤسسات الدولة. فيما لم تستطع المساعدات الماديّة المتدفقة على لبنان أن تعوّض هذا الضعف. كل هذا يضاف إلى البعد عن العمل المؤسساتي والجنوح نحو العمل السياسي في لبنان والتناقضات التي يعيشها المجتمع المدني اللبناني.

278- نفايات بيروت تخلق نزاعات طائفية ومنطقية، العربي الجديد، 28 يوليو2015، https://goo.gl/X3xakx

ويبقى التحدي في إيجاد مضامين أقل تفكّكا للخروج من حالة التّشتت واللا حركة. فالناس يجب أن تشعر بالحاجة إلى التغيير كي يحصل هذا التغيير، ومن الضروري أن تتناول الحركة الاجتماعية حاجات الناس وطموحاتهم وتحققها، كما يجب التغلب على كل العقبات لاستمرار النشاط المدني الحالي للمنظّمات، وجذب الجمهور للعمل المدني وفي دوائر التغيير لإحداث الحراك الاجتماعي. والمجتمع المدني يجب أن يكون حليفا للدولة، لكن في ظل سعي الكل للعمل لمصلحته الخاصة يمكن القول إنه لا مكان للقضايا الاقتصادية والاجتماعية.

**أولا: المنظّمات الدولية**

ترجع نشأة المنظّمات الدولية إلى فكرة وردت في المؤتمر الدولي، حيث تعتبر هذه المنظّمات امتدادا لهذا النوع من المؤتمرات، وذلك بسبب قيامها بأهداف دولية منها معالجة المسائل والمشاكل المشتركة بين الدول واتخاذ القرارات الجماعية بخصوص العديد من الأمور ذات الطابع الدولي، حيث تقوم بالبحث عن مواقف من الدول المشاركة من أجل القيام بالممارسات الفعليّة، إلّا أنّ هذه المؤتمرات لم تفرض إرادة خارجية، وهذه المنظّمات حصلت على إرادة ذاتيّة مستقلة من الدول الأعضاء بالإضافة إلى سكرتارية مستقلة، ومجموعة من القرارات، ومن خلال أجهزة مكوّنة من أشخاص آخرين غير ممثلين للدول وتتمثل في (الإدارة المدنية للمنظمة الدولية) أو الموظفين الدوليين، وامتلكت المنظّمات سلطات ذاتية ناتجة عن تفويض حقيقي من الدول.

**أ) عناصر المنظّمات الدولية:**

1. خضوع هذه المنظّمات إلى قواعد القانون الدولي ووجود عضوية المنظمة الدولية.
2. وجود قانون خاص بالمنظمة الدوليّة، بحيث يكون بمثابة معاهدة جماعية تتضمن التزام المنظمة بالأهداف المتّفق عليها.
3. وجود مجلس أو هيئة لكلّ منظمة دولية بحيث تحقق النظام الأساسي للمنظّمة، ويتم انتخاب الأعضاء بناء على الإجماع.

4. مساهمة الدول الأعضاء في المنظّمة بتأمين كافة مصاريف ومستلزمات المنظمة من خلال النسب التي يتمّ الاتفاق عليها سلفا، حيث إنّ مالية المنظمة الدولية تقوم على اشتراكات الدول الأعضاء التي تتحدد من خلال قاعدة تعرف باسم القدرة على الدفع، حيث تقوم هذه القاعدة على بناء معيار مركب للمقارنة بين الدخل القومي للدول الأعضاء وبين متوسط الدخل ومحصلة عملة الدولة من العملات الصعبة، مع مراعاة الأزّمات المالية التي تمرّ بها الدول الأعضاء.

**ب) أنواع المنظّمات الدولية:**

1. المنظّمات الدولية الفنية: وهي المؤسسات التي تعرف باسم الوكالات، مثل: وكالة العمل الدولية، والتغذية، والزراعة، واليونسكو، ووكالة الصحة الدولية.
2. المنظّمات الدولية القضائية: وهي المنظّمات الخاصة بالفصل في المنازعات الدولية بناء على أساس القانون الدولي مثل محكمة العدل الدولية، ومحاكم التحكيم.
3. المنظّمات الدولية الإقليمية: ومن الأمثلة عليها جامعة الدول العربية، ومنظّمة الوحدة الإفريقية، ومنظّمة الدول الأمريكية.
4. المنظّمات الدولية العالمية العامة: وهي المنظّمات التي يتركز نشاطها بشكل أساسي على حلّ كافة أنواع النزاع والخلافات الحاصلة بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تدعيم الصلات السلميّة بينها وبين المنظّمات الأخرى مثل هيئة الأمم المتحدة.

**ثانيا: تأثر المجتمع المدني والمنظّمات الدولية**

إن المنظّمات الدولية أصبحت لاعب أساسي في مجالات مختلفة واذ انّها احتلت صدارة المدافعة عن حقوق الانسان من الستينات تطورت هذه المنظّمات واصبحت تتناول مواضيع جمّة ويمكن القول ان المنظّمات الدولية قد تشكل عامل اساسي في دعم ونجاح المجتمع المدني، ذلك على اساس ان المنظّمات الدولية تقدم الخبرات والهبات المالية وبالتالي باستطاعتها تمكين المنظّمات والجمعيات العاملة محليا.

يلاحظ في الوقت الحالي وجود أسماء كثيرة لمنظّمات دولية، وإن كان أكثرها تأثيرا

مرتبط بالأمم المتحدة، وجود هذه المنظّمات بات سببا أساسيا لخلق مجتمع مدني فعال في بلد معين.

وإذا نأخذ مثال لبنان نلاحظ أن عددا كبيرا من المنظّمات الدولية يتعاون مع منظّمات المجتمع المدني المحلي في لبنان وهذه المنظّمات أصبحت عنصرا أولا في خريطة المجتمع اللبناني وهي تقدم النصح والإرشاد وكذلك تقدم الخبرات وتضعها بين أيدي العاملين في المنظّمات المحلية وبالطبع تقدم الهبات المالية.

ليس هناك أسلوب عمل واحد لكل المنظّمات الدولية فكل له خصائصه وإذا اختلفت بالشكل ولكنها بالأخير تلتقي بالمضمون والهدف الموضوع وبالتالي تنفيذ وتحقيق الاجندة.

إن شرائح المجتمع المدني التي تناضل في سبيل رفع كافة أشكال التمييز ضد المرأة قد ارتبطت بقضية التحرير القانوني والفعلي للمرأة بقضية النضال من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان ضد الدولة المهيمنة. هذا وإن كانت هذه المنظّمات النسائية قليلة العدد بالنظر إلى الأعداد الهائلة لمنظّمات المجتمع المدني ذات الطابع الخيري أو الثقافي إلا أن دورها الفاعل في سبيل رصد ظاهر عدم المساواة بين الرجال والنساء يتصاعد يوما بعد يوم. بل بات هذا الدور مؤثرا في فرض العديد من التعديلات التشريعية التي تكرس لمبدأ المساواة وتتلافى صور التمييز. وليس بالمستطاع في هذه الورقة أن نقدم حصرا لهذه المنظّمات ولكنها حاضرة الوجود وتقوم بدورها الفاعل في مختلف أرجاء الوطن العربي.

ودخل المجتمع المدني العالمي ممثّلا في المنظّمات غير الحكومية الأجنبية وخاصة الغربية، بل والمنظّمات والمؤسسات الرسميّة والحكومات الغربية طرفا مباشرا في دعم المجتمع المدني اللبناني ذي التوّجه الدفاعي الحقوقي بما في ذلك المنظّمات المجتمع المدني الحديث التي تعمل على التبشير بالقيم العالمية (المحسوبة على الغرب) والدفاع عنها خاصة ما يتعلق منها بحماية حقوق الإنسان وحقوق المرأة والديمقراطية. وأصبح تعبير المنظّمات القاعديّة تعبيرا متداولا لدى منظّمات التمويل ويقصد به منظّمات المجتمع المدني الحديثة التي أنشأت للتبشير بالقيم السياسية الغربية وفي مقدمتها نشر

الديمقراطية وحقوق الإنسان والدفاع عن حقوق النساء والأقليّات.

ولطالما تعارض موقف منظّمات المجتمع المدني اللّبناني مع توجهات المنظّمات الدولية والجهات المانحة ونعطي أمثلة على ذلك:

1. خلال الحراك الرّافض للتمديد للمجلس النيابي في العام 2014 (ثورة البندورة) كان مطلب الجمعيات إجراء الانتخابات النيابية في وقتها وهذا كان يتعارض مع موقف الشركاء الأجانب والسّفارات التي أعطت الأولوية للاستقرار الأمني والسياسي في البلد.
2. بعد الانتخابات النيابيّة الأخيرة في أيار 2018 أعدّت منظّمات المجتمع المدني تقارير تثبت فيها عمليات الغش والتزوير في النتائج، بينما أعدّت البعثات الدولية لمراقبة الانتخابات أشادت بالمهنية والحرفية ونزاهة العملية الانتخابية.

**ثالثا: الحراك 2011 – 2018**

1. على إثر جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري في 14 شباط 2005، عم الغضب في الشارع اللبناني وتجسّد ذلك بنزول الشباب إلى الشارع وإعلان تنديدهم لما جرى ورفضهم باستمرار طريقة الحكم وتبعية النظام السوري الذي استمر لأكثر من 30 سنة وتمت تسميته بثورة الأرز.
2. عاد الشباب اللبناني إلى لعب دوره السياسي بعد أن تقاعد عن هذا الدور.
3. تم تنظيم التحركات والاعتصامات الاحتجاجيّة التي تطالب بمحاسبة المسؤولين عن الجريمة وإسقاط الحكومة وخروج الجيش السوري.
4. استقالت الحكومة برئاسة عمر كرامي.
5. حق الخروج الكامل للقوات السورية بعد شهرين من المظاهرات.
6. لم يتحقق التغيير المطلوب وحصلت الانتخابات النيابة وأعادت نفس الطبقة الحاكمة إلى الحكم.
7. تسلل الإحباط إلى نفوس الشباب.

واكب الشّباب اللبناني بحماسة كبيرة (ثورات الربيع العربي) ودعمها وتفاعل معها وبنى آمالا كبيرة عليها واعتبرها امتدادا لثورته ثورة الأرز 2005. وراح يتحين الفرصة للنزول إلى الشارع وكانت الانطلاقة الأولى احتفالا بتحقيق ثورة الياسمين في تونس وتلاها النزول إلى الشارع دعما للشّباب المصري الذي يأخذ من ميدان التحرير منطلقا لتحركاته.

في 27 شباط 2011 كانت الشّرارة، حيث انطلقت مسيرة تضم حوالي ٣ آلاف شخص، وأخذت مسارها على الخط الفاصل بين اللبنانيين أثناء الحرب الأهلية وسميّ حينها بخط «التماس» من كنيسة مار مخايل (الشياح) وصولا حتى قصر العدل في منطقة المتحف. رفع المتظاهرون حينها شعارات تتمحور حول «الشعب يريد اسقاط النظام الطائفي» إضافة إلى شعارات تطالب بالديمقراطيّة، العلمانية، المساواة والعدالة الاجتماعية.

وتلاها في الأسبوع الثاني مسيرة أخرى وصل العدد فيها إلى ما يزيد عن 25 ألف شخص وهذا العدد كبير نسبيا مقارنة مع أعداد المشاركين بتظاهرات مشابهة، وهذا ما جعل القيادات السياسية تتخوف من استمرار التحركات ونتائجها خاصة عندما لمسوا أن الشعب بدأ يدعم ويناصر هذه التحركات، إلا أن ما سرّع فشل هذه المحاولة هو أن العنوان كان كبير وخطير وغير قابل للتحقيق، فمصطلح «إسقاط النظام» يختلف عن مصطلح «إصلاح النظام». فاجتمع السياسيون اللبنانيون (المنقسمون على بعضهم) واتفقوا على ضرب هذه التجربة الجميلة، فتسللوا إلى صفوف المنظّمين للتحركات وبثوا الفرقة والخلاف بينهم وانقسموا بين محوريّ 8 و14 آذار حيث تم تنظيم تحركين بنفس الشعار في نفس التوقيت وبمكانيين مختلفين ما سارع بفشل المحاولة.

في العام 2013 انتهت مدة ولاية المجلس النيابي دون أن يتمكن النواب من إقرار قانون انتخابات جديد، وتحت ذريعة أن الأمن غير مستقر في لبنان تقدّم بها أحد النواب للمجلس النيابي وقبل إصدار قانون يمدد ولاية المجلس، تداعت منظّمات المجتمع المدني اللبناني إلى لقاءات تقرر بموجبها إطلاق حملات شعبية رافضة

للتمديد أطلق عليها لاحقا اسم (ثورة البندورة) نظرا لاستخدام البندورة من قبل المحتجين أمام مجلس النواب، وذلك للرشق على النواب وسياراتهم وصورهم. وقد أقر القانون وتمّ التمديد مرتين للمجلس النيابي ولم يحقق الحراك هدفه.

وفي 17 آب من صيف 2015 أقفل أكبر مطمر للنفايات في منطقة الشّوف اللبنانية (الناعمة) بعد انتهاء عقد شركة «سوكلين» التي كانت مسؤولة عن إدارة النفايات في بيروت وجل لبنان دون التوصل إلى مكان بديل يتم وضع النفايات فيه في ظل عدم توفر خطة بيئية طارئة وعدم وجود سياسات أو قوانين تعتمد الطرق الحديثة في التخلص من النفايات، حيث أوقف الناشطون مدخل المطمر. تراكمت النفايات في الشوارع وغرقت المدن والقرى اللبنانية بين أكياس النفايات وانتشرت الروائح الكريهة، مما دفع المواطنين والناشطين والجمعيات البيئية للنزول إلى الشارع والمشاركة بالتظاهرات والتحركات والاعتصامات التي لم تكن حاشدة بما يكفي واتسمت بالعنف حينًا، وبالأعنف أحيانا، واستخدمت الأجهزة الأمنية فيها مختلف الوسائل من خراطيم المياه والرصاص الحي والمطاطي والاعتقالات، وتمكّن المتظاهرون من اقتحام وزارة البيئة وحاصروا القصر الحكومي ومجلس النواب وغيرها من الدوائر والمؤسسات الحكومية، طافت النفايات من المستوعبات وتكدست على جوانب الطرقات والجسور في عز حرارة الصيف. كما وقد أطلقت مجموعة من النّاشطين حملة «طلعت ريحتكم» محاولة أن تسيّس أزمة النفايات لربطها بفساد السلطة السياسية، ومنذ 19 آب-أغسطس-تحولت الحملة تدريجيا إلى احتجاجات شعبية تخطت مطلب حل أزمة النفايات لتطال مشاكل أخرى كالفساد والبطالة والوضع الاقتصادي والاجتماعي وقانون الانتخابات وأزمة الكهرباء والنظام الطائفي وغيرها من العناوين.[279]

فالحراك الشعبي في لبنان والذي أطلق بعد بدء ازمة النفايات ببعض الشباب الذين أطلقوا حملة أسموها «طلعت ريحتكم» فكبرت الحملة ككرة الثلج وتحولت إلى ظاهرة استهزأ بها السياسيون في بادئ الأمر قبل التظاهرات الكبرى في 19 و22 و23 و29

279- الحراك الشعبي خيب أمال الناس، طيارة دوت أورج، 4 يناير 2016، https://goo.gl/fQa4hb

آب، وما حمله من اشتباكات مع القوى الأمنية وإطلاق رصاص لتتحول التظاهرة إلى خبر أول في الصحف العالمية، وبدلا من الاستفادة من التجمع الشعبي حول الحراك تحوّل هذا الحراك إلى تحرّكات والمجموعة إلى مجموعات فكل يوم يستيقظ اللبناني على تحرك جديد وتحت اسم جديد.[280]

فمن «طلعت ريحتكم» إلى «جاي التغيير» «فبدنا نحاسب» و«تجمع 29 آب» و«حلوا عنّا» وغيرها من التجمعات حتى وصل الأمر إلى مستقلين وصفحات تطالب بحركة إصلاحية، والنفايات مكانك راوح، لتنتهي السنة مع تحرك في المطار من قبل ناشطين في قلب الحراك ولكنهم مستقلون عنه

وهكذا قوبلت التحركات الشّعبية بالقمع وتقاذفت السلطة السياسية مسؤولية العنف وسعت لاحتواء موجة الاحتجاجات التي تحوّلت من شعبية حاشدة إلى رمزية وخاصة بعد الحشد الكبير في 29 آب.

وكان تحرك 29 آب الأكبر بالنسبة للحراك في لبنان حيث قدر بعشرات الآلاف بينما ذهب البعض للقول بأنه 100 ألف ولكن ما ميّز التحرك هو سلمته وتنوعه من كافة أطياف المجتمع المدني واليسار اللبناني، وبعد هذا التحرّك حدد الحراك كلمته مدة 72 ساعة للحكومة كي تلبي مطالبه في أزمة النفايات.[281]

وقد غرّد النائب وليد جنبلاط في 22 آب قائلا: «إنه يؤيد الحراك وأن الطبقة السياسية انتهت، واتهم وزير الداخلية باستخدام العنف ضد المتظاهرين».

كما ودعا رئيس مجلس النواب نبيه بري إلى عقد طاولة حوار لبحث المستجدات.

أمّا وزير الداخلية نهاد المشنوق: فقد عبّر قائلا: «إن الحق بالتظاهر حق مكرس بالدستور لكني لن أتردد في صد شيطنة قوى الأمن الداخلي والاعتداء على عناصرها ولن أتردد في حماية المتظاهرين السلميّين».

وعلّق العماد ميشال عون (الرئيس الحالي للجمهورية) قائلا: «إن ضرب ثقة الناس بكل شيء وبالمؤسسات هو تمهيد للفوضى، فهل يحضرون للفوضى ولربيع عربي جديد؟».

280- نفس المرجع.
281- الاحتجاجات اللبنانية_2015 https://ar.wikipedia.org/wik

وفي 24 آب حصل اشتباك بين القوى الأمنيّة والمتظاهرين على الرغم من محاولة منظّمي التظاهر والمسؤولين الأمنيين، إلا أن مجموعة من المتظاهرين اشتبكت مع قوى الأمن الداخلي وانتقلت الاشتباكات بين بعض شوارع وسط بيروت التجاري وأسفرت عن مقتل أحد المتظاهرين برصاصة مجهول، كما وقع عشرات الجرحى بين عناصر قوى الأمن والمتظاهرين. كما وأفادت قوى الأمن الداخلي عن إصابة 30 من عناصرها، إصابة أحدهم خطرة، كما كشف أمين عام الصليب الأحمر اللبناني أنه تم نقل 43 حالة إصابة إلى المستشفيات.[282]

**رابعا: لماذا فشل الحراك؟**

ويعود فشل الحراك الاجتماعي إلى جملة الأسباب التالية:

1. تعدد الجهات المنظّمة للحراك، منها مجموعات سياسية ومدنية.
2. أحزاب حاولت استغلال نبض الشارع واندفاع المواطنين كي تستعيد مكانتها.
3. جهات سياسية تبحث عن دور أو منبر إعلامي لإثبات وجودها.
4. مواطنون مستقلون آمنوا بأحقية التحرك وبقدرتهم على المحاسبة.
5. جهات سياسية تريد تصفية الحسابات وإرسال رسائل للحكومة أو للسلطة السياسية.
6. دخول عناصر تخريبية مدسوسة من قبل بعض الزعامات السياسية.
7. جرى الحديث عن تدخل جهات خارجية.
8. نفر الكثير من المتطوعين/ات من مجموعات الحراك بسبب إقصائهم عن آلية أخذ القرارات.
9. عدم جهوزية هذه المجموعات لقبول انضمام متطوعين جدد في صفوفها.
10. المشاركة الإعلامية والتغطية المباشرة لمعظم الأحداث وإعطاء مساحات كبيرة لبعض الناشطين.

282- كارول كرباج، السياسة بالصدفة: «الحراك» يواجه «شعوبه»، معهد السياسات في الجامعة الاميركية في بيروت، 2016، https://goo.gl/pMdkvT

ومن هنا تعتبر انتصارات الحراك رمزيّة، وذلك لأنها لم تمس البنية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة للنظام، ويعود ذلك نتيجة لعدم قدرة «الحملات» على صياغة روابط متينة مع المشاركين الجدد، وعجزها عن بلورة خطاب سياسي واضح ومتناسق، ممّا أدّى إلى تراجع عدد المشاركين.[283]

وهذا ما أوضحته كارول كرباج في دراسة أعدتها عن الحراك قائلة:

"لا شك في أن سياسة الصدفة خلقت طاقة أمل ومواجهة عجزت عن صنعها التنظيمات التقليديّة، من أحزاب ونقابات عمّالية، وذلك لأسباب بنيوية وسياسية. فتلك «السياسة» تملك القدرة على تعبئة الشارع بأشكال غير متوقعة في حال استغل «الحراك» فرصة سياسية، جذبت الإعلام واستقطبت مشاركين جددا وابدعت في أشكال تحركاتها. وهكذا أربكت تلك السياسة السلطة ولو بشكل مؤقت، فالقدرة على حشد فئات من جميع الطوائف والمناطق والطّبقات، بداية التشبيك فيما بينها واحتلال السّاحات العامة لأيام عدة وتحديدا في وسط بيروت (سوليدار)، وهذا ما أقلق الطبقة السياسية التي بدا ارتباكها واضحا في تصريحات المسؤولين المتناقضة واستخدامها للعنف في قمع التظاهرات».

**خامسا: استنتاجات حول حراك النفايات**

1. حث الحراك المدني المشاركين بالتحركات الاحتجاجية على الزعماء السياسيين وسياساتهم الارتجالية وفشلهم بمعالجة معظم الملفات وخاصة ملف النفايات، وعبروا عن سخطهم منهم حتى لو اختلفت أولوياتهم، ولكن معظمهم اعتبر أن مشكلة النفايات شكلت فرصة سياسية للمجتمع المدني لفرض مطالبه أو على الأقل التعبير عنها، وكذلك ساهم الحراك بكشف عنف القوى الأمنية واستعدادها لاستخدامه في أي مكان وزمان، وكذلك تم كشف مواقف القوى السياسية المتضاربة وقلقها على مستقبلها في إدارة البلاد. ولا بد من القول إن مجموعات الحراك فشلت في بلورة رؤية سياسية وفي إيجاد إطار تنظيمي تنسيقي

283- كارول كرباج، السياسة بالصدفة: «الحراك» يواجه «شعوبه»، معهد السياسات في الجامعة الاميركية في بيروت، 2016، https://goo.gl/pMdkvT

يلتقي على قواسم مشتركة فيما بين مكوناته الاجتماعية والسياسية والمدنية.

2. رغم أن الاتهامات كانت كبيرة لتلقي التمويلات الأجنبية من عدد من مجموعات الحراك المدني في السنوات الأخيرة، وذلك بهدف تنفيذ أجندات خارجية، إلا أنه تبيّن أن الحديث عن تمويلات بمبالغ كبيرة غير جدي وغير دقيق، خاصة أن الحراك تزامن مع أزمة النازحين السوريين وأن معظم منظّمات المجتمع المدني اللبناني كانت تعاني من تحويل التمويلات الأجنبية لخدمة النازحين السوريين وليس لأغراض سياسية أو اجتماعية لبنانية. ولكن هناك سؤال يطرح نفسه، إلا وهو «ما مصلحة بعض هذه الجهات الدولية، وخاصة الحكومية منها، بدعم تحركات شعبية في الوقت الذي كانت تسعى لتثبيت دعائم الاستقرار في لبنان من خلال دعم حلفائهم في الحكومة أو البرلمان.

3. للمنظّمات الدولية تأثير محدود على عمل المنظّمات المدنية.

4. تحولت بعض المنظّمات الدولية إلى شريك منافس عن طريق فتح مكاتب وتنفيذ مشاريع ميّدانية.

5. معظم التمويل الأجنبي تحوّل لمعالجة قضايا النزوح السوري في تلك الأثناء.

6. معظم التمويلات تتحوّل على مشاريع التدريب ونشر التوعية.

7. غابت أو شحّت المشاريع التنموية في تلك الحقبة.

**سادسا: «الحراك» يواجه شعوبه»**

لقد تمكّن المجتمع المدني من انتزاع عدة قوانين مهمة وأساسية في السنوات الأخيرة لطالما انتظرها الشعب اللبناني حيث سيكون لها دور أساسي بمكافحة الفساد وإشراكه بصنع القرار وتطبيق مبدأ الحاكمية الرشيدة رغم عدم دخول معظمها حيز التنفيذ ومنها مثلاً:

**1) قانون حق الوصول للمعلومات:**

إلا أنه وبالرغم من إقرار القانون إلا أن الوزارات والإدارات الرسمية لا تتعاون مع منظّمات المجتمع المدني، ولا تقدم أيّة معلومات.

فقد أطلقت منذ أسابيع مبادرة (غربال) وقد وجهت هذه المنظّمة كتب للعديد من الوزارات تطلب فيها تزويدها بمعلومات حول ملفات معينة، ولم تلق التعاون المطلوب وهناك من أحال الرسائل إلى مجلس الوزراء أو مجلس شورى الدولة الذي رفض التعاون.

**2) حماية كاشفي الفساد:**

رغم وجود وزارة لمكافحة الفساد إلا أن اللّبنانيين لا يعرفون ما هو دورها ولا يعرفون إنجازاتها الفعليّة طوال أكثر من سنتين والتي لم تكتشف أو تسجل حالة فساد واحدة بعد، إلاّ أنه لم يقر قانون لحماية كاشفي الفساد في لبنانوبالتالي هذا ما يعيق بشكل كبير عمل منظمات المجتمع المدني اللبناني.

ويبقى ذلك رهناً بالتزام لبنان بتطبيق الإصلاحات السياسيّة والقانونيّة والتشريعيّة والماليّة التي اندرجت في بنود مؤتمر سيدر الدولي الذي وعد لبنان بقروض ميسرة قد تصل إلى 11 مليار ليرة، والتي لا تبعث على التفاؤل بإحداث فرق في آلية العمل.

وهذا ما قيّمته كارول كرباج في بحثها حول حراك النفايات الذي كان عاجزا عن ترجمة مطالب المشتركين الى برنامج سياسي موحد.[284]

**سابعا: الانتخابات النيابية الأخيرة أيار 2018**

كانت الانتخابات اللبنانية الأخيرة مسرحا لتجلّي إنتاج نوع جديد من التشكيلات السياسيّة في لبنان عرفت بلوائح «المجتمع المدني» ضمّت في صفوفها عددا لا يستهان به من المرشحين والمرشحات الذين سبق وشاركوا بالحراك المدني في السنوات الأخيرة وخاضت هذه اللوائح الانتخابات النيابيّة في مختلف الدوائر الانتخابية. وكانت قد برزت قبل ذلك تشكيلات وتجمعات عدة ومنها (طلعت ريحتكم، حملة إسقاط النظام، حزب سبعة، بدنا نحاسب، برلمان لكل البلد...الخ) واضح خلال الحراك المدني بين العامين 2011 و2015 وفي الانتخابات البلدية عام 2016، وخصوصاً في بيروت حيث تشكلت لائحة من الناشطين عرفت بلائحة «بيروت مدينتي».

284- شحادة، حسام، المجتمع المدني. سلسلة «التربية المدنية»، منشورات بيت المواطن- دمشق،2015.

وكان لهذا الصعود «السياسي» للقوى الجديدة وقعا واسعا، وإن لم يترجم بوصولها إلى مواقع السلطة السياسية. وارتبط هذا الوقع أيضا بنوع من الارتباك الذي ساد أوساطا عدّة فوجئت بظهور هذه الحركات الجديدة، وإن كانت مبعثرة، والتي لا تنتمي إلى الجسم السياسي الذي حكم لبنان منذ الطائف حتى الآن، ومن المؤكد أن هذه القوى تمكن من زعزعة الثقة بأركان الحكم والأحزاب السياسية الحاكمة وشكلت تهديد حقيقي لمواقعهم ما جعلهم يتفقون ولو بالربع ساعة الأخيرة على قانون انتخاب (هجين) يحمل عنوان النسبيّة في الشّكل ولكنه قانون طائفي بامتياز، ومفصّل على قياس الزعامات السياسية هو أقرب إلى القانون (الأرثوذكس) الذي تم طرحه في السنوات الأخيرة أن كل مواطن ينتخب نواب طائفته .

إن أي خلل أو توتر أو خلاف سياسي على الساحة اللبنانية يترجم شلل على مختلف المؤسسات الدستورية. ويتعطل عمل الحكومة ويتوقف مجلس النواب عن التشريع وهذا ما ينعكس سلبا على دور ونشاط وحيوية المجتمع المدني حيث لا يعود باستطاعته التحرك والتشريع لأن الحجج ستكون لها الأولوية لعودة عمل المؤسسات. والأمثلة كثيرة من حصار السراي الحكومي إلى إقفال مجلس النواب أو تأخير تشكيل الحكومة لفترة طويلة في كل مرّة وكذلك تعطيل انتخاب رئيس الجمهورية لحوالي 3 سنوات، وإمّا أن تتم عرقلة المشاريع، حيث يضطر المجتمع المدني للقيام بأدوار ليس من صلاحياته في أكثر الأحيان.

**ثامنا: تحدّيات تواجه المجتمع المدني اللبناني**

هناك العديد من التحدّيات التي واجهت المجتمع المدني اللبناني، نذكر منها:

1. طبيعة النظام الطائفي السائد.
2. غياب الرؤى.
3. غياب التخطيط الاستراتيجي السليم.
4. وجود صعوبات في التمويل.
5. نقص في الخبرات (عند البعض).
6. غياب الشفافية المالية والإدارية وغياب الديمقراطيّة.

7. نشوء جمعيات (عملاقة) تستحوذ على جميع التمويلات الأجنبية.
8. فقدان المواطنون الثقة بالمجتمع المدني.
9. سوء الوضع الاجتماعي والاقتصادي العام.
10. غياب الشراكات الدائمة.
11. ضعف عنصر التطوع.

**تاسعا: نجاحات**

قد يكون المجتمع المدني اللبناني نجح نسبيا بوضع نفسه على الخارطة السياسية اللبنانية ولو بشكل ملحوظ ودون أن يكون صاحب التأثير المباشر على اللعبة السياسية.

ولكن بالحد الأدنى أصبح هناك عدد لا يستهان به من منظّمات المجتمع المدني اللبناني والتي تهتم بمعظم القضايا الحقوقية والتنموية والمدنية وحقوق الانسان وحقوق المرأة، الشفافية، الانتخابات والحكومة الرشيدة واللاجئين واللائحة تطول طبعا وقد أسهمت هذه المنظّمات بإطلاق عشرات الحملات المدنية والإعلامية وشكّلت حالة رأي عام أثر بشكل كبير في مسار العمل السياسي والتشريعي وسلَط الضوء على مكامن الفساد والمخالفات وسرقة المال العام. وقادر أن يخاطب الرأي العام والمجتمع الدولي عن طريق تقارير الظل وغيرها.

**عاشرا: دروس مستفادة**

تمكّن الحراك المدني ورغم كل الوضع السياسي القاتم من تحقيق خروقات عدة توجت بإصدار تشريعات مهمة ومنها:

1. قانون للانتخابات يعتمد النسبيّة ولكنه ليس الأمثل.
2. قوانين لحماية المرأة من العنف والتمييز.
3. قانون حق الوصول للمعلومات.
4. تعيين وزير لمكافحة الفساد وهذا اعتراف أن الفساد أصبح غدة سرطانية يجب استئصاله.

5. تعيين هيئة وطنية لحقوق الإنسان.

6. تعيين المجلس الاجتماعي والاقتصادي.

أما المسألة الخطيرة فتكمن بالتعميم الذي نشرته وزارة الداخلية بخصوص تنظيم ومراقبة عمل الجمعيات تزامنا مع إعداد هذه الورقة وينص على:

«أصدر وزير الداخلية والبلديات في حكومة تصريف الأعمال نهاد المشنوق التعميم رقم 24/ إ.م/ 2018، يتعلق بمراقبة الجمعيات من قبل وزارة الداخلية والبلديات وفق آلية جديدة تحددها المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين تطبيقا لأحكام قانون الجمعيات الصادر عام 1909»، وجاء فيه ما يلي:

وقد اشترط التعميم أن يوجد في مركز كل جمعية هيئة إدارية تؤلف من شخصين على الأقل وإن كان لها شعب فيكون أيضا لكل شعبة هيئة إدارية مربوطة بالهيئة المركزية. ويشترط على هذه الهيئات أولا أن تمسك ثلاثة سجلات دفاتر تسطّر في الأول منها هوية أعضاء الجمعية وتاريخ دخولهم، وفي الثاني مقررات الهيئة الإدارية ومخابراتها وتبليغاتها وفي الثالث ما يعود للجمعية من الواردات والمصاريف الصادرة ونوعها ومقدارها، كما يجب أن تبرز هذه الدفاتر الى الحكومة العدلية والملكية في أي وقت طلبتها.

وتنص المادة السابعة من مشروع القانون المنفذ بالمرسوم رقم 10830 تاريخ 9/ 10/ 1962، على أنه في الشهر الأول من كل سنة، على كل جمعية مجازة أن تتقدم من وزارة الداخلية والبلديات بلائحة تتضمن أسماء أعضائها وبنسخة من موازنتها السنوية ومن حسابها القطعي السابق ويخضع هذا الحساب لمراقبة الوزارة المختصة.

وأوجبت الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون الجمعيات، على الجمعيات أن تعلم الحكومة في الحال بما يقع من التعديل والتبديل في نظامها الأساسي أو في هيئة إدارتها ومقامها.وأن امتناع الجمعية عن إبلاغ الحكومة بما هو مطلوب منها يعتبر بمثابة تحويلها الى جمعية سريّة تخفي المعلومات المطلوب تقديمها إليالوزارة.

وهكذا تتولى دائرة الشؤون السياسية والأحزاب والجمعيات:

1. تحضير النصوص اللازمة لإعطاء التراخيص بتأليف الجمعيات والأحزاب والأندية.

2. مراقبة الجمعيات والأحزاب والأندية المرخص لها والتأكد من أن نشاطاتها لا تخالف الغاية التي من أجلها أنشئت وإعداد تقارير دورية سنوية حول هذا الموضوع ورفعه إلى المراجع المختصة بذلك.
3. السهر على تنفيذ أحكام قانون الجمعيات.

لذلك، فإن المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين، وحرصا منها على المصلحة العامة، عليها التشدد في الرقابة على الجمعيات، لا سيما فيما خص الاشراف على انتخابات الهيئات الإدارية منها، ومراقبة قطع حسابها، وذلك وفقا لآلية محدّدة معتمدة من الإدارة مع مراعاة أحكام قانون الجمعيات، وذلك حرصا منها على توفير المناخ القانوني والديمقراطي للجمعيّات كونها تلعب دورا هاما في المجتمع وتلبي حاجات حيوية مهمة، والتزاما منها بالمعايير الدولية لتبادل المعلومات الضريبية والمصرفية.

**الخاتمة**

مما لا شك فيه أن الحراك المدني وخاصة حراك 2015-2018 ترك بصمات واضحة على التشرذم الذي تعيشه الحركة السياسية في لبنان حيث أدى التحرك في الشارع إلى ما يشبه قطيعة بين القيادات السياسية وقاعدتها الجماهيرية كما أنه كشف عجز السلطة السياسية عن معالجة أبسط الملفات الحياتية للمواطنين ولولا استخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين، ولو لم يحصل الشرخ بين قوى الحراك ومنظماته لسقطت الحكومة سقوط مدوي وكانت تحققت أهداف الحراك.

وعندما شعرت قوى السلطة المختلفة سياسيًا أن نفوذها وكيانها مهدد سعت بشكل جدي إلى توحيد صفوفها في مواجهة المجتمع المدني وأقرت قانون جديد للانتخابات يقطع الطريق على دخول عناصر جديدة إلى نادي السياسيين اللبنانيين. إن قانون الانتخاب الجديد لا سيما لناحية "اختلاط حابل الترشيحات بنابل التحالفات" حيث بدت الخارطة مشوهة، حيث كان من الصعب على الناخبين المحايدين متابعة وفهم ما كان يجري، وبالتالي تحديد موقف من هذه اللائحة أو تلك، لأن الخليط السياسي والحزبي الذي تحتويه بعض هذه اللوائح، لا يمكن استيعابه بسهولة مما أربك الناخبين والمرشحين المستقلين.

والأبرز من كل ذلك، كان الانقسام الذي أصاب المجموعات التي تنضوي تحت شعارات جديدة، واستفادت من إخفاقات الحكومة في حل مشكلة النفايات إبان العام 2017 على وجه التحديد، أي مجموعات "الحراك المدني".

وأصاب هذا الانقسام بعض الناشطين من "الحراك المدني" والذين كانوا يطمحون لإحداث تغييرات بنيوية في طبيعة النظام السياسي اللبناني، وهؤلاء يضمرون رغبة باستبدال الطاقم السياسي الحالي بطاقم سياسي آخر، يحارب الاختلال الموجود في مؤسسات الدولة، وعلى وجه الخصوص، محاربة الهدر والفساد، وإزاحة كل من أخفق في أداء دوره، أو فشل في حل المشكلات التي تواجه اللبنانيين، لاسيما مشكلة عدم تأمين التيار الكهربائي وارتفاع كلفته، ومشكلة النفايات، ومشكلة المياه، ومشكلة الاختناق المروري وغيرها الكثير.

وكانت الاستفادة من أخطاء الماضي، على ما يبدو، هي الشعار الأول لتلك المجموعات، ولكن شعار التعلم من الماضي يبقى حتى اللحظة غير ناضج لدى العديد من أفراد تلك المجموعات، فالتسريبات عن أسماء لن تنضم، وتهميش بعض عناصر الحراك السابقين، وعدم التواصل مع البعض الآخر، فتح «حربًا» على التحالفات الجديدة، من داخل الحراك نفسه قبل إعلانه، ووجهت له العديد من الانتقادات.

وكأن الحراك بمثابة أداة الخروج من ذلك الباب الضيق للعمل الأهلي، فعلى الرغم من عدم دعوة المجتمع المدني لها، إلا أن شعاراتها وأبرز فاعليها كانوا من الفاعلين الأساسيين، ولا يمكن أبدا فصلهم عن تأثير وجود ذلك المجتمع بتلك المساحات الضيقة التي أتيحت له قبل الحراك، مما أدى إلى إيجاد ضرورة لتحليل وضع المجتمع المدني وتطويره وخلق مساحة من الاهتمام الشعبي والحكومة به، فالأولى وجدت فيه وجهة للتعبير وإيجاد حلول للمشاكل والقضايا المختلفة، والثانية وجدت فيه بابا خلفيا لزعزعة استقرار الدولة. في النهاية لم يكن هناك مفرا من أنه ثمة حقيقة أن المجتمع المدني في لبنان أصبح أحد الفاعلين الرئيسيين في المجال العام في الفترة التي أعقبت الحركات في المنطقة انطلاقا من ديسمبر 2010.

وفي هذا الإطار اتجهت بعض المنظمات المانحة إلى العمل في بناء مؤسسات الدولة عوضا

عن بناء قدرات المنظمات المحلية، فتراجعت برامج التطوير المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني لصالح برامج لتطوير البرلمان ومؤسسات الدولة، وشملت برامجها للدعم تقديم المشورة الفنية إلى لجان صياغة الدستور وورش العمل التدريبية للبرلمانيين الجدد. وهذا ما يمكن أن نقول إنه رفع مهنية العديد من المنظمات في هذا المجال من خلال إشراكها في هذا العمل، إلا أنه وبالذات مع دخول أعداد غير قليلة من شباب الحركات العربية لمنظمات المجتمع المدني ونقص خبراتهم المؤسسية أثر سلبا على القدرات المؤسسية لمنظمات المنطقة التي تراجعت، كما سبق الإشارة، برامج دعمها المؤسسي من قبيل مهارات التخطيط والإدارة والحكومة الداخلية لصالح هذه النوعية من البرامج التي تركز على مؤسسات الدولة.

أما عن المنظمات الدولية الداعمة ماليا وفنيا للمنظمات اللبنانية، فقد أظهرت إشكاليات وتم مناقشتها من قبل الحراك بخصوص حيث بحث طبيعة هذه العلاقة وتطويرها من علاقة المانح لعلاقة شراكة، حيث تعتبر المنظمات الدولية المصدر الرئيسي لمنظمات المجتمع المدني الحقوقية والتنموية في ظل غياب ثقافة التمويل الأهلي في المنطقة التي يذهب معظم تمويلها إلى العمل الخيري. فهناك قطاع من المنظمات المانحة خاصة منظمات المجتمع المدني الأوروبية التي تتمتع بقدر من الاستقلالية ساهمت عبر هذه العلاقة في بناء المجتمع المدني في المنطقة قائمة على الشراكة والتفاهم المشترك ونقل الخبرات وتطوير القدرات وتأسيس شبكات محلية وإقليمية ودولية فمثلت العلاقة استجابات لاحتياجات مجتمعية أو مؤسسية تطرحها بالأساس المنظمات المحلية، ومكنت منظمات من لعب دور هام في قضايا مجتمعية تتعلق بالنوع الاجتماعي أو التنمية. ولم يقتصر عمل المؤسسات الدولية فقط على تقديم المنح المالية لمنظمات المجتمع المدني، بل شمل الدعم أيضا الشق المعرفي والدعم غير المادي لتلك المنظمات، مثل الدعم القانوني والاستشاري، وتقديم المعارف والمهارات اللازمة للتصدي للقضايا محل اهتمام المجتمع المدني.

وقد ساهمت هذه العلاقة في طرح مفاهيم حاكمة للعلاقة قائمة على الحكومة والشفافية الديمقراطية الداخلية مما طور بنية المنظمات في الطرفين، كما اتسمت هذه

العلاقة بالدعم والمساندة التي تحتاجها منظمات المنطقة. إلا أنها لم تكن حالة عامة إذ لم تتمكن كثير من المنظمات الدولية من تجاوز علاقة المانح وظل التداخل بين دور المانح والشريك، إشكالية في طريقة التعامل والعمل المشترك، خاصة مع عدم قدرة العديد من المنظمات الدولية على استيعاب السياق المحلي أو الإقليمي وضروراته واحتياجاته في كثير من الأحيان. كما لم تخلو هذه الحالة من استغلال، فتحت مسمى الشراكة استخدمت بعض المنظمات المانحة هذه العلاقة في فرض أجندات ووجوه بل وخلقت مؤسسات دون قواعد حقيقية في العديد من الحالات، وكما أشرنا بخصوص فرض سياسات نيو ليبرالية اقتصاديا، كما لعبت دورا في خلق ظاهرة المنظمات غير الحكومية التي تؤسسها الدول للاستفادة من منح هذه الدول.

في هذا الإطار يمكننا تبيان غياب واضح لاستراتيجيات الحكومة، واستمرار التنافس بين المنظمات الدولية، وعدم قدرتهم على اتخاذ موقف جماعي يمكنها من تطوير علاقتها مع منظمات المنطقة. بل أنه يجدر الإشارة كذلك لإصرار كل منظمة أجنبية على استراتيجيتها تغيب المرونة في التعامل مع العديد من المنظمات في الدول التي تشهد تراجع. بل أن هذا الإصرار على استراتيجيات ثابته وغير قابلة للتعديل وكأنما وضعت لتحقيق أهدافهم بشكل واضح ومباشر دون مواربة، وعدم إشراك منظمات المنطقة بشكل جاد في طرح اجندة عمل قابلة للتطبيق في ظل الظروف الراهنة، قد عرّض الكثير من هذه المنظمات في بعض الأحيان للخطر أو أدى لتوقف عملها. إلا أن هذه الحالة لا يمكن تعميمها على الجميع في الخارج، فهناك دول في المنطقة لم تشهد هذا الانغلاق والتراجع بالدرجة التي تؤثر على عمل المنظمات فيها. إلا أننا يمكن أن نرى أنها ما زالت العلاقة بين المنظمات الداعمة ومنظمات هذه الدول تعاني من ذات الإشكاليات الخاصة بالمرحلة السابقة، وهو ما يحتاج لتطوير، حتى لا يتراجع دور المنظمات في ظل حالة التراجع العامة في المنطقة.

إن مطالب الحراك المدني اللبناني وإن فشل في تحقيقها ميدانياً في مرحلة ما سواء كانت هذه المطالب هي محاربة الفساد أو وقف الهدر ومعالجة أزمة النفايات أو الكهرباء وغيرها من المطالب والقضايا، فلا بد من الاعتراف أن الحراك نجح بجعلها قضايا

مطروحة للنقاش بشكل يومي بين المواطنين وعلى وسائل الإعلام وجزء أساسي من مهام ومطالب المجتمع المدني اللبناني برمته. لا بل أكثر من ذلك فقد أصبحت هذه القضايا مادة مطروحة على سلم أولويات الحكومة والبرلمان وتضمنتها البرامج الانتخابية لمعظم الكتل النيابية.

# منظمات المجتمع المدنى السورية فى لبنان (دراسة حالة)

حنين على *

* قام بمراجعة الورقة الدكتور حسان عباس

**المقدمة:**

شهد المجتمع المدني السوري ولادة جديدة بعد عام 2011، بعد عقود كادت التشكيلات المدنية تنحصر غالبيتها العظمى خلالها بالمؤسسات الخيرية التي تعمل تحت رقابة مباشرة من أجهزة الحكومة وأجهزة الأمن ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، والتي كان عملها غالبًا أقرب إلى المجتمع الأهلي، حيث إنها تندرج بقوالب دينية أو تساعد جماعات ثقافية معينة، وفي أحسن الأحوال تقدم مساعدات للفقراء والمحتاجين؛ إضافةً إلى الأمانة السورية للتنمية والمُنشأة من قبل أسماء الأسد، التي ترخصت قانونيًّا عام2007والتي على الرغم من أنها أكثر تطورًا من التشكيلات التي سبقتها إلا أنّ المشروعات التي قامت بتطبيقها ركزت على الصورة الخارجية أكثر من المضمون وزيادة الوعي لدى الشباب بالحقوق والواجبات والمواطنة لإحداث تغيير حقيقي وفعّال في المجتمع. فالنظم السلطوية تحرص على وجود بنية للمجتمع المدني تعزز من شرعيتها أمام المجتمع الدولي، وتتمكن مثل هذه البنية من القيام بإصلاح اجتماعي بسيط، ولكنها لا تستطيع أبدًا أن تكون مناخًا ملائمًا للديمقراطية والحرية.

« يُلاحظ تزايُد اهتمام النظام السوري بالقطاع الأهلي، والانعكاس الجلي لهذه السياسة يظهر في الخطط الخمسية وخصوصًا العاشرة والحادية عشرة، ومواكبة التشريعات لهذا الاهتمام عبر السعي لإصدار قانون جديد تحت عنوان قانون منظمات المجتمع الأهلي، قبل أن يعيد حسابه ويطلق عليها الجمعيات غير الحكومية، بعد انطلاق الثورة السورية، كنوع من محاولة الهروب من كلمة مدني، علمًا أن القانون الذي كان ينظم عملها أُقرَّ منذ عام 1958 ».[285]

بعد تحول الثورة في سوريا إلى نزاع مسلّح، بدأ النشطاء السلميون بتأسيس عمل مدني في مناطق مختلفة داخل سوريا وخارجها.

وإذا كان المجتمع المدني» هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا

285- السواح، وائل: الديمقراطية، سلسلة «التربية المدنية»، منشورات بيت المواطن- دمشق،2014.

مجال للاختيار في عضويتها، فإن هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف»[286]

وهذا التعريف يضعنا أمام تساؤلات متعددة حول المجتمع المدني الذي تكوّن بعد الثورة، وتحديدًا المنظمات والجمعيات والفرق الموجودة في لبنان.

فهل تعمل هذه المنظمات على إرساء ثقافة مدنية تحترم قيم العمل التطوعي والجماعي وقبول الاختلاف والتّنوع؟

وهل تتبع في سلوكها ومنهج عملها الالتزام بالمساءلة والمحاسبة والشفافية والتأكيد على الحوكمة الرشيدة؟

وكيف تتأثر هذه المنظمات بالتغيرات السياسية؟ وما طبيعة علاقتها بالمؤسسات الدولية والممولين؟ هذا ما يسعى هذا البحث للإجابة عنه.

**1 – أهداف البحث**

نرمي في هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد المجالات التي تعمل بها منظمات المجتمع المدني السورية الموجودة في لبنان.
- تحديد التّحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني السورية الموجودة في لبنان، على اختلاف تخصصاتها ومناطق عملها.
- تحديد ماهية البنية والحوكمة الداخلية داخل هذه المنظمات.
- تحديد أثر التغيرات في الوضع السياسي على عمل منظمات المجتمع المدني السورية في لبنان.

286- قول لعضو في منظمة ضمة.

**2 – أهمية البحث**

تنبع أهمية البحث من خلال محاولة رصد أداء منظمات المجتمع المدني العاملة في لبنان وفاعليتها، لمعرفة مكامن القوة والضعف في بنيتها. ليتوفر رصيد معرفي، سواء بالنسبة للعاملين في هذه المنظمات أو للعاملين عليه.

**3 – العينة ومنهج البحث**

هدف البحث إلى شمل 14 منظمة من منظمات المجتمع المدني السورية العاملة في لبنان، لتكون ممثلةعن المنظمات. وفي هذا الصدد تم اختيار منظمات مسجلّة بشكل قانوني، وأخرى غير مسجلة، ومن اختصاصات ومجالات مختلفة في التنمية وحقوق الإنسان والثقافة، بالإضافة إلى اختلافها في سنة التأسيس والعمل.

وقد تمّ جمع المعلومات عن طريق إجراء المقابلات مع مصادر المعلومات الرئيسية من منظمات ومؤسسات وجمعيات وفرق عمل سورية.

ويتيح هذا التقرير تحليلًا للبيانات وفق عدة مؤشرات وهي:

- مقاربات الدور.
- الأجندة والاستراتيجيات الخاصة بهذه المنظمات.
- البنية والحوكمة الداخلية داخل هذه المنظمات.
- تفاعل المؤسسات الدولية مع هذه المنظمات.
- تأثير السياق السياسي والإطار القانوني على عمل هذه المنظمات.

**4 – النتائج والتحليل**

**5.1. مقاربات الدور**

**5.1.1. دوافع المنظمات**

تتشابه أغلب منظمات المجتمع المدني السورية الموجودة في لبنان في النشأة وكيفية التأسيس، فهي نتيجة مبادرة فردية من شخص أو من مجموعة أشخاص لتلبية ضرورات مجتمعية والحاجة الملحة لها.

فأغلب المنظمات دخلت في هذا السياق نتيجة الواقع السياسي والحالة التي فرضت نزوحها ونزوح الآلاف من العائلات السورية إلى لبنان، ووجود حاجات أساسية لها لا بدَّ من تأمينها.

هذه المنظمات عملت تحديدًا بالإغاثة، لتظهر بعد ذلك حاجة ملحة، وهي التعليم، مما دفع قسمًا من هذه المنظمات للعمل في التّعليم، ودفع أشخاصًا آخرين ذوي خبرة بمجال التّعليم لإنشاء منظمات تُعنى بهذا المجال. لنجد، في فترة لاحقة، منظمات أخرى نشأت نتيجة وجود أفراد لديهم رؤية بأهمية العمل على تخفيف خطاب الكراهية وبناء السلام وثقافة اللاعنف، ومنظمات شعرت أنَّ الأطفال الذين هُجِّروا من مناطقهم بحاجة لدعم نفسي للتخفيف من الصدمات الّتي مروا بها.

غير أنّ هناك منظمات كانت قد بدأت العمل في سوريا قبل النزوح، وهي، بشكلٍ عام، المنظمات التي عملت على الدفاع عن حقوق النساء وعلى المواطنة. ومنظمات أخرى عملت لدعم الناشطين العاملين في مناطق سيطرة النظام والمعارضة، للتخفيف من حدة العنف وبناء الثقة بين مختلف المكونات السوريّة.

جدير بالذكر أنّ نسبة ٪50 من المنظمات حافظت على خطها ورؤيتها وتخصصت في مجال معين، ونسبة ٪50 عملت في مجالات متعددة. ومع العلم أنّ أغلب المنظمات تصرّح بأنها تضع المشروعات بناءً على دراسة الاحتياجات، إلاّ أنّ المراقب لانتشار موضوعات معينة في فترات زمنية معينة، وتبني الكثير من المنظمات لها في نفس الفترة الزمنية لا بد أن يتساءل إلى أي درجة لعبت المؤسسات الدولية دورًا في التّحكم في توجّه المنظمات نحو اتجاهات معينة بطريقة مباشرة وغير مباشرة لترويج أفكار تتناسب مع رؤيتها.

**5.1.2. تحديد الاحتياجات والفئة المستفيدة**

تعتبر الملاحظة وسيلة مشتركة بين المنظمات لتحديد الاحتياجات، إضافة لذلك فإن نسبة 20 ٪ تبني الاحتياجات على أساس الاستبيان الذي تقوم به، ونسبة ٪20 عن طريق الجماعات المركزة والأبحاث.

" يلي خلانا نشتغل بالتعليم أنو وضع التّعليم في لبنان سيء، وفي لا مبالاة بالموضوع وفرق بين المناهج السورية واللبنانية وفرق اللغة"[287]

"عند النزول للمخيمات لاحظنا وجود أطفال يستطيعون الذهاب للمدرسة بطريقة سهلة، وفي ناس بحاجة لدروس تمكين لتقدر تفوت عالمدرسة وفي ناس بحاجة لمحو أمية"[288]

تختلف المعايير التي تحدد المنظمات الفئات المستفيدة على أساسها، حسب المجال الذي تعمل به المنظمة، وحسب أهدافها والخدمات التي تقدمها، نسبة ٪25 من المنظمات لديها مدونة مكتوبة تعتمد عليها لتحديد الفئات الأكثر حاجةً. ٪80 من المنظمات تختلف الفئات المستفيدة من خدماتها باختلاف المشروعات، في حين أنّ ٪20 متخصصة بموضوع معين وتستفيد مختلف الفئات من مشروعاتها.تتشابه المنظمات التي تعمل في قطاع التعليم بأنها تعمل مع الأفراد ابتداءً من عمر الروضةليختلف العمر الذي تصل إليه باختلاف حجم المنظمة؛ والدعم الذي يصلها، فهناك منظمات تغطي حتى (15) سنة، وأخرى تغطي حتى (18) سنة، وتقدم منحًا لطلبة الجامعات، وتدريبًا مهنيًّا وغرس فكر إبداعي.

"نحن نعمل مع المجتمع المضيف والنازحين على اعتبار أن العمل الإنساني لا يفرق ويستهدف كل من يحتاج للمساعدة، ولأن الفصل في مثل هذه البيئات الفقيرة سيحدث شرخ مجتمعي بين المجتمع المضيف والنازحين."[289]

هذا ما قالته بعض الفرق التطوعية، والتي لم تكن بداية تقدم الدعم للنازحين والمضيفين، ولكنها لاحظت أنّ المجتمع المضيف أيضًا هو بيئة فقيرة ولديه الكثير من الاحتياجات.

الجدير بالذكر أنّ العديد من المنظمات فكرت بنفس الأسلوب، لكن تختلف الخدمات التي تقدمها للمجتمع المضيف، باختلاف حجم المشروعات وطبيعتها التي تعمل

287- قول لعضو في منظمة سنبلة.
288- قول لمتطوع في فريق عيون سورية.
289- قول لعضو في جمعية غرسة.

عليها المنظمة، فهناك منظمات قامت بنشاطات ومبادرات، كحملات تنظيف، وتوعية صحية، ومن الممكن أن يشترك الأطفال اللبنانيون في النوادي الصيفية التي تقيمها هذه المنظمات، علاوة على ذلك فالمشروعات المهنية تستقبل سوريين ولبنانيين وفلسطينيين، وكذلك جلسات التوعية للنساء متاحة للجنسيات الثلاث. وهذا ما أدى إلى حالة من التّقبل والتّعايش بين المجتمعين بعكس ما يتم تداوله على وسائل الإعلام عن رفض المجتمع اللبناني للسوريين.

"المجتمع المضيف حاضن ومتعاون جدًّا معنا."[290]

ويبدو أنه، وعلى اعتبار أنّ أغلب المنظمات السورية تعمل في المخيمات والمناطق الفقيرة والتي هي أساسًا مناطق لبنانية نائية، يمكننا القول إنّ هذا المجتمع تحديدًا لم يرفض وجود السوريين.

أمّا المنظمات التي تعمل على بناء السلام فتعتبر وجود أفراد من النازحين والمجتمع المضيف ضمن الفئات المستفيدة، ومع بعضهم البعض، ضرورة أساسية.

في حين أنّ المنظمات التي تعمل مع الأطفال، يدفعها لذلك عاملان: أولًا أنّ الناس على اختلاف توجهاتها السياسية والدينية والأيديولوجية تتفق على أن مصلحة الطفل أولوية، وثانيًا أنَّ المؤسسين لديهم خبرة بهذا الموضوع.

ترى المنظمات التي تعمل مع النساء أنّ دعم النساء السوريات ليتجاوزن نتائج الحرب أمر ضروري جدًّا، وتحاول أن تساعدهنّ وتدعمهنّ ليكنّ جزءًا من التغيير ولتعزيز حقوق المرأة وحقوق الإنسان.

تحاول أغلب المنظمات إيجاد توازن بين الذكور والإناث المستفيدين من خدماتها باستثناء الخدمات الإغاثية، وكذلك باستثناء المنظمات النسوية والتي تركز أكثر على تمكين النساء والتي اكتشفت أن العمل على مفهوم الجندر يجب أن يشمل الجنسين للوصول إلى نتائج حقيقية ومؤثرة.

بالإضافة إلى أن نسبة الإناث النازحات أكبر من الذكور، بسبب الاعتقال والموت اللذين أصابا نسبة كبيرة من الذكور في سوريا.

290- قول لعضو من منظمة بسمة وزيتونة.

### 5.1.3. توزع المنظمات حسب مناطق العمل

43 ٪ من المنظمات تعمل في الداخل السوري ولبنان (انطلاقًا من لبنان)، ٪43 من المنظمات تعمل في لبنان فقط، ٪14 من المنظمات تعمل في سوريا فقط ومكتبها في لبنان. تركّز عمل ٪40 من المنظمات في البقاع، على اعتبار أن النسبة الأكبر من النازحين موجودة في البقاع، ونلاحظ أن هناك ٪20 من المنظمات التي يعمل بها أشخاص من نفس المدينة وأحيانًا من نفس الحارة أو العائلة، وهذا ما خلق بيئات مغلقة في بعض المنظمات. بالإضافة إلى ذلك فهناك أيضًا منظمات تعمل في طرابلس وبيروت.

بالنسبة للمنظمات التي تعمل في الداخل السوري من الأراضي اللبنانية، فهي تواجه العديد من الصعوبات، المرتبطة بالعمل عن بعد، وبوعورة الأماكن التي يقطنها المستفيدون، وبالمضايقات الأمنية من السلطات السورية.

فالمناطق التي ضمن سيطرة النظام تتفاوت الصعوبة فيها، حيث إنّ العمل بالسويدا أسهل من باقي المناطق، بسبب سهولة حركة الشباب على الحواجز» لأنّ المسؤولين عن الحواجز هم شباب من السويدا»[291] وتوجد مساحة من الحرية فيها أكثر من باقي المناطق. الموضوع بالشام أصعب، وباقي المناطق أكثر صعوبة، وبالمجمل لكل منطقة آليات معينة للعمل فيها.

والأمر يختلف في المناطق التي هي خارج سيطرة النظام فهناك صعوبات في الوضع الأمني والوضع الاجتماعي وقلة الدعم.

لاحظت المنظمات التي تعمل في مناطق النظام والمعارضة، وجود ضعف في بناء القدرات والمهارات في المناطق التي هي ضمن سيطرة النظام، والأمر مختلف في المناطق التي هي خارج سيطرة النظام، فالأفراد لديهم مهارات وقدرة على التدخل السريع والسيطرة على الكوارث.

بالنسبة للمنظمات التي تعمل في لبنان، يوجد أيضًا مناطق العمل فيها أصعب من مناطق أخرى، ويختلف الموضوع وفقا لعوامل عديدة، «فالعمل مثلًا في مجدل عنجر

291- قول لعضو في منظمة نساء الآن.

أصعب من شتورا، بسبب طبيعة الأشخاص المحافظين جدًّا سواء من النازحين أو المجتمع المضيف».[292]

هناك أيضًا صعوبة في العمل بالمخيمات، أكثر من باقي المناطق، والشاويش المسؤول عن المخيم يحاول فرض سيطرته[293]، وهناك مخيمات لم يعمل معها أحد، وهناك مخيمات تضم عدة قبائل وهناك مشكلات بين هذه القبائل. والعمل في عرسال مثلًا أصعب من باقي المناطق؛ لأنها تحتاج إلى إذن للدخول إليها؛ ولأن عدد النازحين فيها أكبر من عدد السكان الأصليين.

**5.2. البنية والحوكمة داخل منظمات المجتمع المدني السورية في لبنان**

أكدت دراسات برنامج الأمم المتحدة ((UNDP عام 1997 على أهمية دراسة المميزات الأساسية للحوكمة، وهي الشفافية، والمشاركة، والمساواة، والمساءلة، والنزاهة، والفاعلية.

ومن أهم دوافع ظهور الحوكمة، الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء، تحسين الكفاءة الاقتصادية، إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف المنظمة ووسائل تحقيقها ومتابعة الأداء، مراجعة القوانين الحاكمة لأداء المنظمة وتعديلها، زيادة وعي مسؤولي الإدارة وأصحاب المصلحة بحوكمة المنظمة، عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات، تعزيز المساءلة، تحقيق التكامل مع البيئة القانونية والتنظيمية والمؤسسية للمنظمة، المساعدة على رفع درجة الثقة مع تحقيق المزيد من الاستقرار لمصادر التمويل، مساهمة العاملين في نجاح المنظمة وتحسين أدائها على المدى الطويل.[294]

يعرّف بعض الباحثين الحوكمة الرشيدة "هي نظام للرقابة والتوجيه على المستوى المؤسسي، وهو يحدد المسؤوليات والحقوق والعلاقات مع جميع الفئات المعنية،

292- الشاويش هو شخص مسؤول عن المخيم، وتمّ تعيينه من قبل بعض المنظمات الدولية أو صاحب الأرض التي قام عليها المخيم، ومهمته نقل صورة عن المخيم وتوزيع المعونات، وتيسير عمل المنظمات.

293- محمد عامر الشوا، رانيا، دور الرقابة الداخلية في زيادة فعالية الحوكمة في منظمات المجتمع المدني في غزة، 2016. بتصرف

294- شحادة، حسام، المجتمع المدني، 2015.

ويوضح القواعد والإجراءات اللازمة لصنع القرارات الرشيدة المتعلقة بعمل المنظمة، وهو نظام يدعم العدالة والشفافية والمساءلة المؤسسية ويعزز الثقة والمصداقية في بيئة العمل"[295]

وتأتي أهمية الحوكمة في منظمات المجتمع المدني لعدة أسباب وهي:

- أنها تقاوم أشكال الفساد الإداري والمالي عن طريق قيامها بتوفير الشفافية والمحاسبة، بحيث يتمكن لأي مواطن أن يتأكد أنّ المنظمة تترجم الموارد إلى برامج تحقق التنمية، وذلك عن طريق معرفة آليات صنع القرار وتكلفة تقديم الخدمة وجودة الخدمة المقدمة.
- تساعد على بناء كوادر في المنظمة وإعداد صف ثانٍ من القيادات، وتمنع إغلاق باب العضوية على عدد محدود من الأعضاء.
- تساعد على تحقيق الأهداف وسبل تحقيقها والرقابة على الأداء، وضمان الاستمرارية بأسلوب علمي يعتمد على دراسة احتياجات المجتمعات والفئات المستهدفة، وأولوياتها.
- تقلل من الأزمات المالية والإدارية، وتساعد على الخروج بأقل الخسائر، وتضمن استمرارية المنظمة وبقاءها.
- تحقق الكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد، تساعد في تقويم عمل المنظمة وقياس العائد الاقتصادي منها.[296]

**5.2.1. الهيكلية التنظيمية**

وعند الحديث عن الحوكمة، لا يمكننا أن نغفل أن النسبة الأكبر من منظمات المجتمع المدني الموجودة في لبنان كانت مبادرات فردية لشخص أو مجموعة من الأشخاص نتيجة حاجة ملحة فرضها النزوح.

295- محمد عامر الشوا، رانيا، دور الرقابة الداخلية في زيادة فعالية الحوكمة في منظمات المجتمع المدني في غزة، 2016.
296- قنديل، أماني، مؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني، 2010.

أظهر تحليل البيانات أنّ نسبة 32 ٪ من المنظمات العاملة غير مسجلة رسميًّا في لبنان، وهذا قد ينعكس سلبًا في بعض النواحي الإدارية والتنظيمية وبالأخص عند التقدم بطلب للمنح من مؤسسات المجتمع الدولي.

يوجد شركاء لبنانيون في كامل المنظمات المسجلة رسميًّا على اعتبار أنّ ذلك يعدُّ شرطًا ضروريًّا للتسجيل ضمن القوانين اللبنانية، يعمل موظفون لبنانيون في ٪40 من منظمات المجتمع المدني السورية.

وفيما يخص المجلس الاستشاري أو ما يُسمى بالإنجليزية "البورد" فهو موجود في أغلب المنظمات بشكلٍ صوريٍ فقط، لأن وجوده ضروري عند التسجيل، بالإضافة إلى أنّ المؤسسات الدولية تطلب وجوده في معظم الأحيان. ٪33 من المنظمات لديها مجلس استشاري؛ يساعد بالتخطيط الاستراتيجي، ويقترح آليات لتحقيق ذلك التخطيط.

وتكلمت بعض قيادات المنظمات عن وجود أشخاص استشاريين يجلسون معهم في فترات متقطّعة، ويتشاورون حول خطة المؤسسة واستراتيجيتها للفترات القادمة.

والجدير بالذكر أنه في 67 ٪ من المنظمات، الشخص الذي أسس المنظمة أو كان من المؤسسين؛ هو اليوم مدير للمنظمة وموجود في البورد.

وأيضًا فيما يخص مجلس الإدارة فقد كان هناك إجماع بين المنظمات على أن مجلس الإدارة يُوضع بالتعيين أو عن طريق التوافق، وغالبًا ما يكون الموجودون فيه هم الأشخاص أنفسهم الذين كانوا عند تأسيس المنظمة.

ومن الجدير بالذكر أن نسبة تمثيل الذكور في البورد والمجلس الإداري في 53 ٪ من المنظمات أكثر من الرجال، ولكن بنسبة قليلة، وفي 22 ٪ من المنظمات متوازن بين الذكور والإناث، وفي 25 ٪ من المنظمات نسبة الإناث أكبر بكثير من الذكور، وذلك في المنظمات النسوية.

بالنسبة للمجلس التنفيذي، فيتكون من مديري المشروعات، ولذلك في كامل المنظمات يتم تعيينه، وصرّحت قيادات المنظمة بأنّ الأشخاص الموجودين في هذا

الموقع من المفترض أن يكون لديهم خبرة معينة. وفي ٪13 من المنظمات يوجد اجتماعات دورية للمجلس التنفيذي ومجلس الإدارة، وباقي المنظمات فالاجتماع يتمّ عند الضرورة.

ادعت 88 ٪ من المنظمات بأنها تتخذ القرارات بالتشارك، ويتم في أغلب الأوقات نقاشات مطوّلة للوصول إلى رأي متوافق عليه من قبل الجميع. و٪13 من المنظمات يتم فيها احتكار القرارات من قبل المدير.

وعلى ما يبدو فإن انخفاض عدد المنظمات التي لديها مجالس أمناء استشاريين متطوعين يراقبون عمل الكوادر التنفيذية يجعل من المساءلة والشفافية من ضمن التحديات التي تهدد استمرار هذه المنظمات.

**5.2.2. آليات المتابعة والتقييم**

إننا حين نتحدث عن المجتمع المدني، فنحن نتحدث عن كيان غير متجانس. فهو يختلف بنقاط متعددة، سواء بالنسبة للمجتمع الموجود فيه، أو مجال النشاطات التي يعمل عليها، إضافة للاختلافات في القدرات البشرية والمادية والهيكل، ومنهجية العمل، والرؤى، والعلاقة مع المجتمع والدولة. هذه الاختلافات تعكس تفاوتًا في الفاعلية والأداء، وبالضرورة اختلافًا في كيفية التّقييم، والقياس، والرصد، وتحديد الفعالية، والكفاءة، وطريقة وضع المؤشرات.

يُعتبر التّقييم "عملية بحث تطبيقية لجمع وتحليل الدلائل التي تصل بنا إلى التقدير أو الحكم على برامج، وسياسات، أو خطة أو قيم أو أشخاص."[297]

التقييم بهذا التعريف يمكن أن يتضمن أبعادًا عملية أو تطبيقية، وأخرى معيارية أو قيمية.

يستهدف التّقييم في النهاية توظيف نتائجه لإحداث تغيير أو تطوير، وهذا يعني أن التّقييم في حد ذاته ليس هو الهدف، وإنما الهدف هو كشف أو تقدير أو تحديد الواقع وعمليات التفاعل المحيطة به لإحداث تغيير مرغوب يحقق فاعلية أكبر.

297- المرجع السابق نفسه.

وتُعتبر الفعالية مفهومًا رئيسًا في أدبيات التّقييم، وتُعرّف بأنها "مدى ما يتحقق من مخرجات، أو نتائج، أو تغييرات، مرغوب فيها ومخطط لها"[298].

مفهوم الكفاءة يرتبط بمفهوم الفعالية، إلاّ أنه -وفقًا لموسوعة التقييم -" يركز على مدى تحقيق النتائج دون إهدار الوقت (احترام المكون الزمني في خطة المنظمة)، ودون إهدار الجهد (توزيع واضح للأدوار والمسؤوليات)، ودون إهدار المال (ترشيد إنفاق الموارد المالية للمنظمات)".[299]

الجدير بالذكر أنّ 13٪من المنظمات فقط لديها قسم للرقابة، وتقييم يراقب عمل كامل الأقسام والمشروعات، في حين أنه 13٪ من المنظمات لديهم موظف مسؤول عن الرقابة والتقييم بشكل عام. والحالة العامة هي أنّ المراقبة والتّقييم تتم بالمنظمة بالتنسيق بين مدير المشروع والمدير التنفيذي ومجلس الإدارة.

ونجد أنّ هناك إجماعًا لدى المنظمات، بأن آليات المراقبة والتقييم التي يستخدمونها تختلف باختلاف المشروع، واختلاف الفئة المستفيدة. والآليات التي تستخدم بشكلٍ عام، هي: الاستبيانات القبلية والبعدية، والزيارات الميدانية، وجلسات النقاش، ودراسة مدى رضى المستفيد، ورضى الموظف، والتقارير، والمبادرات.

والمنظمات التي تعمل مع الأطفال تعتبر قصص النجاح والمبادرات من ضمن آليات التقييم، وهناك اختصاصيون يطلعون على المبادرات ليحددوا إلى أي درجة تدّخل الكبار في كتابة المبادرة وتنفيذها، وذلك بالاستناد إلى أعمار الأطفال الذين نفذوا المبادرة.

على ما يبدو، هناك ضعف في الخبرات المتعلقة بالرقابة والتقييم نتيجة حداثة عهد هذه المنظمات، وارتباط تأسيسها بالحرب السورية. وتجد المنظمات صعوبة في إيجاد أشخاص لديهم خبرات بهذا المجال لتوظيفهم، ممّا يعني أن غياب سياسات تتعلق بمفاهيم القياس والتقييم ووضع المؤشرات بطريقة صحيحة لمعرفة درجة الفعالية والكفاءة بدقة سيؤثر في نتائج المشروعات التي يتم تطبيقها، وفي عمل المنظمة بشكل عام.

298- المرجع السابق نفسه.
299- قول لعضو من منظمة نون لبناء السلام.

"عند الحديث عن التقييم وقياس الأثر فقد تم العمل في بعض المناطق مع شباب للتخفيف من خطاب الكراهية وثقافة العنف، والمشروع نُفِّذَ بشكلّ جيد، والتقييمات كانت جيدة ومرضية، وبعد فترة حدثت مشكلة في المنطقة والشباب نفسهم هم من قاموا بحمل السلاح، ولذلك فالتقييم وإن كان جيدًا ومرضيًا، لكن لا يعني أنّ الأثر المطلوب تحقق"[300]

**5.2.3. النظام الداخلي**

أمّا بالنسبة للنظام الداخلي فهو موجود في جميع المنظمات المُسجلّة رسميًّا، تُذكر فيه كل من الرؤية والرسالة والأهداف، لكن غير معمول به وشكليًّا، إضافةً إلى أنه لا يتناسب مع طبيعة عمل المنظمات السورية. عند 42 ٪ يوجد مدونة سلوك وسياسات لتسيير الأعمال. وادّعت ٪50 من المنظمات بوجود سياسات لإدارة الموارد البشرية، وسياسات مالية، وسياسات للتطوع، ومدونة سلوك ومعمول بها.

وذكرت إحدى المنظمات بأنها ومن بداية تأسيسها وضعت نظامًاداخليًّا خاصًّا بها، وهو غير النظام الذي وضعته للتسجيل، وأنها تُعدل به دوريًّا نتيجة الخبرات الجديدة التي تكتسبها في كيفية تسيّير الأمور بطريقة منهجية وهيكلية أوضح.

في حين أشارت بعض المنظمات إلى أنه لا توجد سياسات مكتوبة أو نظام داخلي معمول به، ولكن هناك مستوى عالٍ من الشفافية والوضوح وروح الفريق بين الموظفين، ولهذا السبب فهي لا تواجه مشكلات بهذا الخصوص. ويبدو أنّه وفي مثل هذه الحالة تكون المنظمة مرتبطة بأشخاص، وفي حال رحيلهم سيكون هناك صعوبة في بقائها حيّة.

صرّحت 64 ٪ من المنظمات المُسجلّة رسميًّا بأنّها تنشر التوصيف الوظيفي للشاغر الوظيفي على الدليل المدني، وتفاضل بين مجموعة من السير الذاتية التي تصلها، لتجري بعد ذلك اختبارًا كتابيًّا ومقابلة مع المتقدمين، ليتم بعد ذلك اختيار الشخص الأنسب. وفي إحدى المنظمات يتم اتباع الخطوات السابقة بالإضافة إلى فترة تجريبية

300- ورقة من كاتب العدل في لبنان ويتم التعهد بعدم مزاولته لأي عمل، حيث يمنع السوري من مزاولة أي عمل في لبنان باستثناء قطاعات الزراعة والنظافة والبناء.

مدتها أسبوع، للتعرف على الشخص ضمن بيئة العمل.

هذه الطريقة لا يمكن أن تتم في المنظمات غير المسجلة بطريقة رسمية، لأنها لا تستطيع أن تعلن عن وجودها بشكل علني.

وذكرت بعض قيادات المنظمات بأنّ عملية اختيار الموظفين في بعض المشروعات الاختصاصية تتم بعد إجراء تدريبات، لمعرفة مدى إمكانية الشخص للقيام بهذا العمل، وفي نفس الوقت هي فرصة للتّعرف عليه بشكلٍ أوضح ومعرفة كيف يتعامل مع الفريق، وإلى أي درجة لديه مبادئ وقيم المنظمة.

نوّهت إحدى المنظمات أيضًا إلى أن التوظيف يتم عن طريق شبكة الأشخاص الذين يستفيدون من خدماتها وبعد تقديمهم للسير الذاتية والقيام بالمقابلات تكون المفاضلة بينهم على أساس مستوى المهارات المطلوبة للوظيفة، والمعرفة بحقوق الإنسان، ومدى حاجة الشخص لهذه الوظيفة.

وفي بعض الجمعيات أو الفرق، وإن كانت الحالة قليلة، فإنّ التوظيف يعتمد على العلاقات الشخصية والقرابة.

ذكر فريق تطوعي، بأنّ انتقاء المتطوعين، يتم وفق معايير محددةٍ مسبقًا ومدونةٍ، وعند المقابلة يتم تحديد المهارات التي يملكها الشخص، وفي أي مجال من الممكن أن يستخدمها بشكل مفيد ضمن الفريق.

إنّ نسبة 20٪ من الموظفين الثابتين في إحدى المنظمات، هم أفراد من المخيمات، وخضعوا لتدريبات متعددة وصقل مهارات.

تواجه أغلب المنظمات نفس المشكلة تقريبًا في موضوع التوظيف، حيث إنّ أغلب الموظفين يسافرون بعد فترة من العمل، على اعتبار أن الوجود في لبنان هي حالة مؤقتة للجميع وغير آمنة، والأغلب يبحث عن فرصةٍ للسفر، وتحديدا في حال كان هناك صعوبة بالعودة إلى سوريا. وهذا ما يجعلنا نتساءل عن مدى ديمومة منظمات المجتمع المدني في لبنان.

عند الحديث عن التطوع ذكرت أغلب المنظمات أنها تواجه مشكلة بهذا الخصوص،

وأنّ ثقافة التّطوع الموجودة والمنتشرة تحمل الكثير من اللامبالاة وعدم تحمل المسؤولية. وبأنّ المتطوع عليه تحمل مسؤوليات وإنجاز الأعمال الموكلة إليه في الوقت المحدد، والمشكلة تكمن بأنّ المتطوع يشعر بأنه غير ملزم بذلك.

ونوهّت إحدى الفرق التطوعية بأن المشكلة تكمن في الفهم المغلوط للتطوع، وبعدم وجود مفهوم خدمة المجتمع ضمن ثقافتنا، إضافة إلى الظروف المعيشية، فأغلب الذين يعملون مع النازحين هم نازحون أيضًا وبحاجة لمردود مادي.

**5.2.4. الهيكلية المالية**

تشير الإحصاءات إلى أنّ كامل المنظمات تعاني مشكلة في التحويلات المالية، حيث يوجد قيود مصرفية على التعامل المصرفي المرتبط بسوريا. ولذلك تضطر المنظمات أن تسجل في دول أخرى ليكون لديها حسابات بنكية تستقبل الأموال من المانحين، وتتأخر التحويلات لأنها ترسل لحسابات شخصية.

نلاحظ أيضًا مدى ارتباط التمويل مع هيكلية المنظمة، فقسم من المنظمات التي حصلت على تمويل كبير، ولم يشكل موضوع التمويل تحديًا كبيرًا لها أو قلقًا، استطاعت العمل على تطوير هيكلية المنظمة بشكل أكبر.

صرّحت قيادات المنظمات أنّ لديهم مراقبة فعالة لسجلاتهم المالية، و66 ٪ منهم لديه تدقيق مالي خارجي.

لكن اعتماد المنظمات الأساسية في دخلها الأساسي على التبرعات والتمويل الخارجي، قد يعوق استمرارية المنظمة مستقبلا، وفقط 14 ٪ من المنظمات لديها مشروعات ربحية للمنظمة، وعلى ما يبدو أنّ على المنظمات السورية البدء بوضع خططا ومشروعات تؤمن لها استقرارها واستمراريتها.

**5.3. الأجندة والاستراتيجيات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني السورية في لبنان**

تتأثر المشروعات بالوضع السياسي بشكل كبير، بالنسبة للمنظمات العاملة في لبنان، والعاملة في الداخل السوري.

حيث تتأثر المنظمات العاملة في لبنان، بتغير الوضع السياسي، عند قدوم نازحين جدد

إلى لبنان بفعل تطور الأوضاع العسكرية في سوريا، حيث يجب عليها أن تبدأ معهم بخطة الإغاثة وسبر الاحتياجات.

40 ٪ من المنظمات توقفت بعض مشروعاتها الموجودة في الداخل السوري بشكلٍ كاملٍ، وفي 46 ٪ من المنظمات تغيرت طبيعة المشروعات نتيجة تغير الظروف في الداخل السوري.

صرّحت المنظمات أن التمويل من المنظمات الدولية يشهد انخفاضًا واضحًا، نتيجة توجه المنظمات الدولية للمشاركة في إعادة الإعمار في سوريا.

ونتيجة للتغيرات السياسية الراهنة، فهناك بعض المنظمات ستغير من استراتيجيتها وتفكر حاليًا بالآلية التي تستطيع من خلالها أن تعمل في الداخل السوري، وبنفس الوقت يتم الآن في بعض المشروعات تغيير الأنشطة والأهداف بما يناسب الوضع والفئة المستفيدة مع المحافظة على الرؤية الأساسية للمنظمة.

في حين أن هناك بعض المنظمات تعتبر أنّ عملها لا يتأثر بشدة بتغير الوضع السياسي، لأنها تعمل على نشر مفاهيم ومبادئ عن المواطنة مثلًا فهي تستطيع الاستمرار في العمل بطرق مختلفة.

تأثرت المنظمات التي تعمل في مجال التعليم بالوضع السياسي، فمن جهة أولى، تقلق من عودة النازحين –مع العلم أنه ولحد هذه اللحظة نسبة الأفراد الذين عادوا حسب إحصائيات هذه المنظمات قليلة جدًّا، ومن جهة أخرى، ورغم تأكيد المنظمات الممولة على أهمية استمرار مشروعات التعليم، لكنّ التمويل الذي تضعه المؤسسات الدولية تكاليف للتعليم في سوريا هي أقل بكثير منها في لبنان. وعلى اعتبار أنّ هناك منظمات صغيرة غير مسجلة رسميا وهي تأخذ تمويلها من المنظمات الأكبر، فهي قد تأثرت وتتوقع أن تتأثر أكثر بتغير الوضع السياسي.

من المؤكد أن التغيرات في الوضع السياسي أثرت بشكل مباشر في استراتيجيات المنظمات، وكان هناك نوع من الإجماع بأن المنظمات الدولية لا تتدخل بهذه الاستراتيجية، وإنما تتدخل في الأنشطة وفي بعض التفاصيل، وفي بعض الأحيان تُكتب المشروعات في

المؤسسات الدولية من قبل أفراد ليسلديهم علم بالاحتياجات على الأرض أو بطبيعة المجتمع والبيئة، وأغلب المنظمات تحاول جعل المشروع أكثر جدوى.

وقد ذكرت 28 ٪ من المنظمات بأن المؤسسات الدولية تساعد على تطوير منظماتها مؤسساتيًّا وهيكليًّا.

وعلى اعتبار أنّ لكلّ منظمة توجهًا مختلفًا، فإن المؤسسات الدولية تتعامل مع من يتفق وتوجهها، وتلعب الثقة والعلاقات الشخصية وقدرة المنظمة على تسويق عملها ونشاطاتها، دورًا في تحقيق شراكات أكثر مع مؤسسات دولية.

تتراوح عادة مدة الاستراتيجية المكتوبة لدى المنظمات بين السنة والسنتين، ويعتقدون أنه ووفقًا للوضع والتغيرات المستمرة والمفاجئة في سوريا، فمن غير الممكن كتابة استراتيجية لمدة أطول.

### 1.4. الصعوبات والتحديات

بالنسبةللصعوبات التي تواجه المنظمات السورية الموجودة في لبنان، تأتي في الدرجة الأولى مشكلة التسجيل، وحتى عندما تُسجّل المنظمة فهناك خوف، لأن الوضع القانوني غير سليم، وأغلب الموظفين سوريون، ويوجد صعوبة بإحضار تصاريح عن كل النشاطات، بالإضافة إلى تصاريح عدم العمل التي يوقع عليها السوريون للحصول على إقامة،[301] ولا يملك عدد كبير منهم إقامة، مما يخلق لديه صعوبة في التنقل بسبب الحواجز. بالإضافة للصعوبات التي يواجهها السوريون القادمون إلى لبنان على الحدود اللبنانية.

علاوة على ذلك، هناك مشكلة التمويل والقلق من توقفه وعدم استدامته، فهناك بعض الجمعيات التي تعمل عن طريق حاضنة لبنانية، وهذه الحاضنة تأخذ نسبة 15 ٪من التمويل، بالإضافة إلى أنّ بعض المشروعات تكون كل تكاليفها تنفيذية، وغير محسوبة التكاليف الإدارية.

وذكرت قيادات إحدى المنظمات بأنّ الممولين في كل فترة لديهم مشروعات معينة

301- التعريف المتفق عليه في اجتماع الخبراء الأول لمشروع تحديد احتياجات منظمات المجتمع المدني ومطالبها في المنطقة العربية والذي عقد في 31 مارس و1 أبريل 2018.

يريدون تمويلها، وبهذا الشكل فهم يضطرون أن يغيروا طبيعة المشروعات التي يعملون عليها.

هناك مشكلة أيضًا في الكوادر، وتبدلّها بشكل دائم، بالإضافة إلى الضعف في اللغة الإنجليزية والخبرات الإدارية.

بالإضافة إلى أنه –وفي الداخل السوري –هناك صعوبات بالتصوير والخوف الموجود عند الناس وختم الفواتير، وأي تفصيل ممكن أن يثير الشبهات، مما يخلق مشكلات مع الممولين لعدم القدرة على إحضار الوثائق المطلوبة بشكل كامل. وعلاوة على ذلك فلا يمكن الحديث عن حقوق الإنسان بشكل صريحٍ ومباشر، ولذلك يتم إدخال هذه الأفكار بطريقة غير مباشرة، مع العلم أن درجة صعوبة طرح هذه المواضيع تتغير أيضًا مع التغيرات السياسية. وعلى حد تعبير إحدى المنظمات "فليس همهم الأساسي طبيعة الأنشطة، وهل هي على مستوى عالٍ من الأهمية، وإنما مجرد وجود شباب ناشط وفاعل ويحاول صنع تغييرٍ ما فهذا بحد ذاته إنجاز مهم".

**الخاتمة**

نشأت منظمات المجتمع المدني في سوريا في ظروف محاطة بالمشكلات والصعوبات، ولذلك لم تأخذ فرصة عادلة لبناء مجتمعٍ مدنيٍّ حقيقي. وشهدت حالة من عدم الاستقرار والتغيرات المفاجئة لم تساعدها على بناء هيكلية متينة تضمن لها تطورها واستمراها وديمومتها.

وعلى ما يبدو، فإن منظمات المجتمع المدني السورية الموجودة بلبنان، تحتاج إلى مراجعة نقدية ذاتية لتتمكن من تحديد مواطن الخلل ومحاولة معالجتها، ومن المهم أن تزيد مستوى الحوكمة، بالتالي رفع الشفافية والمساءلة، بإعطاء أهمية أكبر لقسم الرقابة والتقييم، والعمل على تطوير كوادرها وتمكين الصف الثاني في المنظمات ليتم تداول المواقع القيادية والسلطة ضمن المؤسسة، بالإضافة إلى تطوير سياسات مالية وموارد بشرية وسياسات تطوع. ومن الضروري أن تصمم سياسات واستراتيجيات تساعدها على الاستقلال ومحاولة الاستمرارية من دون الاعتماد بشكلٍ كامل على

المنح الدولية والتبرعات.

رغم جميع التحديات التي واجهتها هذه المنظمات، والصعوبات التي تواجهها، فهي قد قامت بدور كبير، وحاولت أن تقدم الخدمات التي تساعد على التخفيف من الآثار السلبية للحرب، وفي الوقت نفسه تدافع عن الأهداف والمطالب التي قامت من أجلها الثورة في سوريا.

**المراجع المستخدمة والاطلاعات**


- شحادة، حسام، المجتمع المدني، سلسة التربية المدنية 6، بيت المواطن، دمشق، 2015.
- السواح، وائل، الديمقراطية، سلسلة التربية المدنية 4، بيت المواطن، دمشق، 2014.
- منظمات المجتمع المدني السورية في لبنان/ الواقع والتحديات، مواطنون لأجل سوريا، 2017.
- قنديل، أماني، أي دور يلعب المجتمع المدني؟ قراءة نقدية في الواقع والأدبيات،2011.
- قنديل، أماني، تطوير مؤسسات المجتمع المدني، 2004.
- محمد عامر الشوا، رانيا، دور الرقابة الداخلية في زيادة فعالية الحوكمة في منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة، رسالة ماجستير، غزة، 2016.
- قنديل، أماني، مؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني العربي، 2010.

## ملحق: أسماء المنظمات المشاركة بالبحث:

| | |
|---|---|
| بسمة وزيتونة | www.basmeh-zeitooneh.org |
| رابطة المواطنة | sl4c.org/ar/ |
| النساء الآن | www.women-now.org |
| نون لبناء السلام | www.nuon-syria.org |
| همزة وصل | www.hamzetwasel.org |
| ضمة | www.dammahug.org |
| عيون سورية | www.syrianeyes.org |
| مابس | www.multiaidprograms.org |
| سوا | www.sawa.ps |
| غصن زيتون | olivebranchorg.org |
| لمسة ورد للدعم النفسي | www.lamsat-ward.org |
| وصول لحقوق الإنسان | www.achrights.org |
| غرسة | www.facebook.com/gharsah |
| سنبلة | www.sonbola-ngo.com |

# المجتمع المدنى والتحولات السياسية فى اليمن

مصطفى نصر

## 1. مقدمة:

تتزايد الأهمية التي تكتسبها منظمات المجتمع المدني في اليمن من عام إلى آخر، وخلال العقدين الأخيرين أصبح للمنظمات حضور لافت حيث برز تأثيرها الإيجابي على التحول الديمقراطي والدفاع عن الحقوق والحريات وتمكين المرأة والإسهام في برامج التنمية، والعمل على تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، وغيرها من المجالات التي ساهت فيها منظمات المجتمع المدني. وكسبت جراء ذلك الاهتمام الرسمي والشعبي وعلى سبيل المثال فقد اعترفت الحكومة رسميًّا بالدور الفاعل للمجتمع المدني في الفترة الانتقالية، ووافقت نهاية2012م على إطار المسئوليات المتبادلة الذي تضمن إشراك المجتمع المدني في صنع السياسات والرقابة والتنفيذ وتأطير تلك الشراكة عبر مجلس شراكة بين الحكومة والمجتمع المدني.

وصل عدد منظمات المجتمع المدني المسجلة رسميًّا حتى نهاية2012م 9 آلاف منظمة و132 منظمة مسجلة في كافة المحافظات اليمنية، بما فيها تلك المبادرات الشبابية التي تحولت إلى منظمات رسمية عقب الثورة الشبابية التي واكبت أحداث الربيع العربي في2011م، وشكلت الفترة الانتقالية خلال الفترة من 2011-2014 ما يمكن وصفه بالمرحلة الذهبية للعمل المدني الذي واكب الحوار الوطني، وكان ممثلًا في مؤتمر الحوار الوطني، ولم تكن نسبة التمثيل عالية.

لكن ذلك لم يدم كثيرًا، وخلال الحرب التي اندلعت في اليمن منذ أكثر من ثلاثة أعوام حدث تحوُّل كبير في أداء تلك المنظمات لتقوم بدور إغاثي وإنساني شمل كافة المحافظات اليمنية بالتعاون مع المنظمات الدولية الإغاثية، وبالمقابل تراجع نشاط منظمات المجتمع المدني التي تعمل في الحقوق والحريات والتحول الديمقراطي، بل إن المنظمات العاملة في هذا المجال تعرضت إما للتدمير أو الملاحقة واضطر الكثير منها لتجميد نشاطه العام خوفًا من المخاطر.

تسببت الحرب بتغيير جوهري في عمل منظمات المجتمع المدني في اليمن، إذ توقفت معظم المنظمات الدولية عن تمويل برامج تتعلق بالحقوق والحريات ودعم التحول الديمقراطي، وركزت جميع برامجها على العمل الإغاثي والإنساني مع بعض الاستثناءات البسيطة.

ولا يمكن فصل التطور الذي حظي به العمل المدني عن التحولات السياسية التي شهدتها اليمن فقد أثرت الأحداث السياسية سلبًا وإيجابًا في أداء منظمات المجتمع المدني، وعلى سبيل المثال فقد تراجع نشاط المجتمع المدني في كل مراحل الصراع المسلح الذي شهدته اليمن، وبالمقابل فإن مراحل الاستقرار النسبي وتحسن المناخ الديمقراطي قد انعكس بصورة إيجابية على أداء المجتمع المدني ومشاركته في الحياة العامة وزيادة مستوى تأثيره وقدرته على إحداث حراك مجتمعي.

وإجمالًا، يمكن القول بأن منظمات المجتمع المدني في اليمن وخلال مسيرة طويلة من العمل باتت تمتلك نقاط قوة كبيرة، تتمثل في أنها تمتلك طاقات شابة وحيوية، وتستطيع الوصول إلى رقعة جغرافية كبيرة في اليمن، فضلًا عن قدرتها على حشد المتطوعين من الشباب والنساء والقدرة على التنسيق وخلق الشراكات مع مجتمعاتها المحلية، والأهم من ذلك التنامي الملحوظ في عدد الناشطات من النساء المنخرطات في عمل منظمات المجتمع المدني لا سيما عقب 2011م.

ورغم ما تقوم به منظمات المجتمع المدني في جهود على كافة الأصعدة فإن الاتهامات ما تزال تلاحقها، إذ يعتقد جمهور واسع من المجتمع أن منظمات المجتمع المدني تعمل من أجل «أجندة خارجية»، ويُعزا هذا إلى تلقي تلك المنظمات التمويل والدعم من قبل المنظمات الدولية المانحة، لكن تلك الصورة تراجعت نسبيًّا خلال الفترة الأخيرة، أي خلال الحرب الراهنة في اليمن، حيث قامت منظمات المجتمع المدني بدور فاعل في تقديم الخدمات والإسهام بصورة إيجابية في العمل الإغاثي والإنساني. ومع ذلك لم يخلُ هذا العمل من الانتقادات، حيث تتهم العديد من منظمات المجتمع المدني التي انخرطت في العمل الإغاثي والإنساني بالفساد وعدم الشفافية في أدائها، فضلًا عن ضعف بينتها المؤسسية واستدامتها المالية.

ومن خلال هذه الورقة نحاول أن نتتبع حركة التحولات التي شهدها المجتمع المدني خلال مراحل زمنية مختلفة، والتعرف على واقع المجتمع المدني ومدى حضوره في صناعة التحول الديمقراطي، وفي الإسهام في العملية التنموية في اليمن.

• **منهجية الورقة:**

تعتمد الورقة المنهج الوصفي التحليلي حيث يستعرض الباحث المراحل التاريخية للتحولات التي مرت بها منظمات المجتمع المدني، وطبيعة التأثير والتأثر بالأوضاع السياسية والتحولات الديمقراطية في اليمن، ويخلص الباحث إلى العديد من التوصيات لمواجهة التحديات التي تواجهها المنظمات والعمل المدني عمومًا في اليمن.

هناك العديد من التعريفات التي أُطلقت على المجتمع المدني، بل إن هناك خلافات حول مفهومه ومكوناته وشروطه، لكننا سنعتمد في هذه الورقة تعريفًا دقيقًا للمجتمع المدني الذي نتحدث عنه من خلال هذه الورقة:

«منظمات، أو مجموعات مهيكلة ليست بالضرورة مسجلة بشكل قانوني، ذات بعد ديمقراطي، وتعمل في مجالات التنمية وحقوق الإنسان والثقافة. «أي إنه لا تدخل ضمن الدراسة المنظمات الخيرية وكذلك الأحزاب أو النقابات.»[302]

2. **نشأة المجتمع المدني في اليمن:**

من الصعب تحديد تاريخ ظهور المجتمع المدني في اليمن، لأن ذلك مرتبط بالتطورات السياسية والاقتصادية والفكرية التي مرت بها اليمن خلال القرن الماضي ومطلع القرن الحالي، ومع ذلك فإن البعض يعتبر أن نشوء المجتمع المدني الحديث بدأ في ثلاثينيات القرن العشرين وأربعينياته في عدن، وتمثل في العمل التطوعي المرتبط بحركة النضال من أجل التخلص من الحكم الإمامي في شمال اليمن، وقد اتخذ أشكالًا متعددة من العمل المدني حيث ظهر على هيئة جمعيات اهتمت في بناء المدارس ورعاية الخدمات التعليمية، وتوسَّع نشاط منظمات المجتمع المدني ليشمل رعاية الأحداث والتنمية الثقافية ورعاية الشباب والتنمية المحلية، وفي الخمسينيات ازداد هذا النشاط توسّعًا ليشمل الحقوق النقابية والسياسية، أما الاهتمام بقضايا المرأة فلم يبدأ قبل عام 1960 عندما تأسست أول جمعية تُعنى بالمرأة، في مدينة عدن، هي جمعية المرأة العربية[303].

302- مقال: متى بدأت منظمات المجتمع المدني في اليمن؟ عبد الرزاق العزعزي، صحيفة شركاء التابعة لمنظمة شركاء المستقبل: https://goo.gl/fs1C2V

303 - متى بدأت منظمات المجتمع المدني في اليمن؟ مرجع سابق

ورغم اندلاع الثورة على الحكم الإمامي في شمال اليمن عام 1962، ونيل جنوب اليمن استقلاله عن المملكة المتحدة في نوفمبر1967م فإن العمل المدني لم يشهد تحولًا حقيقيًّا حيث اقتصر العمل في الشمال من خلال قانون رقم 11 عام 1963م الذي أتاح إنشاء الجمعيات الخيرية والنقابات، وبالمثل تم السماح في الجنوب لتأسيس حركات نقابية في معظم المؤسسات الحكومية، لكن كل تلك الجمعيات والنقابات ظلت تحت سيطرة الحكومات وتعمل وفق توجهاتها، إذ لم تكن تمثل العمل الأهلي المستقل، بل تحولت إلى كيانات شبكة حكومية؛ تحركها الأجهزة الأمنية في الغالب.

ومع إعلان الوحدة اليمنية بين شطري اليمن عام 1990م وإقرار دستور جديد للجمهورية اليمنية يكفل حق النشاط السياسي وحرية الصحافة والحق في تأسيس الجمعيات، فقد شهد العمل المدني مرحلة مهمة من التوسع والانتشار، حيث وصل عدد الجمعيات والمنظمات 5600 منظمة.[304] والأهم من ذلك فقد شهدت هذه الفترة تأسيس أولى المنظمات المعنية بحقوق الإنسان في اليمن، فضلًا عن منظمات أخرى تُعنى بالعمل الديمقراطي وبالتنمية والبيئة وغيرها من المجالات.

ويمكن القول بأن عقد التسعينيات من القرن الماضي مثل ولادة الحركة الحقوقية في اليمن من خلال منظمات المجتمع المدني التي بدأت نشاطها المحدود والحذر أيضًا، والذي تُوج بإقرار البرلمان اليمني لقانون رقم 2001م بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية، والذي جاء نتيجة نضالات كبيرة لرواد الحركة الحقوقية والسياسية في البلد ورغم أهميته واستمرار العمل به حتى اليوم، إلا أنه لم يعد يمثل الطموح المنشود لنشطاء العمل المدني والحقوقي، لا سيما عقب الحراك الذي شهدته اليمن وسائر دول الربيع العربي في 2011م، حيث تم تقديم العديد من المقترحات لقانون جديد للمجتمع المدني يتجاوز سلبيات القانون النافذ الحالي.

### 3. المرحلة الانتقالية وفاعلية المجتمع المدني:

يمكن القول بأن سنوات المرحلة الانتقالية في الفترة من 2011–2014 تعد العصر الذهبي للمجتمع المدني في اليمن، إذ إنه عقب ما يسمي بالثورة الشبابية الشعبية في

304 - منظمات المجتمع المدني باليمن في مرحلة التحول، مرجع سابق.

2011م التي واكبت أحداث الربيع العربي زاد عدد منظمات المجتمع المدني بشكل ملحوظ بحيث تجاوز عددها 12 ألف منظمة، فضلًا عن المئات من المبادرات والشبكات والتحالفات المدنية التي لم تسجل رسميًّا، ولقيت المنظمات فضاءات رحبة للعمل دون إملاءات أو قيود حيث تم العمل في مجالات لم تكن منظمات المجتمع المدني تخوض غمارها من قبل، وعلى سبيل المثال فقد أنشأ المجتمع المدني العديد من التحالفات والشبكات المعنية بالشفافية ومكافحة الفساد واسترداد الأموال المنهوبة، ومنها على سبيل المثال:

التحالف اليمني لمكافحة الفساد، تحالف الشفافية في الصناعات الاستخراجية، تحالف استرداد الأموال المنهوبة، تحالف الحصول على المعلومة، شبكة المساءلة الاجتماعية في اليمن، وغيرها من القضايا التي كانت تعد بمثابة خطوط حمراء قبل هذه الفترة.

وانخرط الآلاف من الشباب والنساء فيقيادة المجتمع المدني، حيث تشير المنظمات إلى أن التغييرات في المواقف الثقافية عقب 2011 لا سيما في المناطق الحضرية والتي صاحبت التحول السياسي وزيادة تركيز الجهات المانحة على تمكين المرأة شجع على زيادة مشاركة المرأة في الحياة المدنية،[305] ولذلك فإن نسبة كبيرة من النساء يقدن حاليا منظمات مجتمع مدني تعمل في كافة المجالات.

وقد أتاحت الحكومة مشاركة ممثلين عن المجتمع المدني لأول مره في مؤتمر مانحي اليمن الذي عُقد في الرياض في سبتمبر 2012، وتمخض عن هذا المؤتمر ما يسمى « إطار المسئوليات المتبادلة »[306] ويتضمن إحدى عشرة نقطة إحداها الشراكة مع منظمات المجتمع المدني، حيث تلتزم الحكومة بإشراك منظمات المجتمع المدني في صناعة السياسات والرقابة على أنشطة الحكومة ومشروعاتها.

وفي إطار تنفيذ إطار المسئوليات المتبادلة أعلنت الحكومة عن وثيقة الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني اليمنية لأول مرة، وتضمنت الوثيقة تعهدًا

305- تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام ٢٠١٢م في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الصادر عن وكالة التنمية الأمريكية ص ٤٩.

306 - وثيقة الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني اليمنية، صادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠١٣م، ص ٢.

حكوميًّا «تؤمن الحكومة بأن دور المجتمع المدني، كشريك قوي ومستقل، مهم في تعزيز أهداف التنمية وتطويرها، وتحسين مستوى تقديم الخدمات العامة وجعلها أكثر استجابة لحاجات المواطنين وتطلعاتهم؛ ولذلك فإن بناء شراكة قوية مع المجتمع المدني يمثل أولوية قصوى لدى الحكومة، وتعتبر الحكومة اليمنية هذه الشراكة حجر الزاوية في إنجاح خطط البلاد لتحقيق التنمية المستدامة، ومن هذا المنطلق جاء التزام الحكومة اليمنية في مؤتمر أصدقاء اليمن في الرياض في سبتمبر 2012م بإعداد إطار الشراكة بين الطرفين»[307].

ومن الواضح أن اعتراف الحكومة بهذه الشراكة والشروع في خطوات عملية لتأسيس المجلس الأعلى للشراكة كان نتاجًا لنضالات متواصلة من أجل إشراك المجتمع المدني في وضع السياسات الحكومية والرقابة على أدائها وتمكين المجتمعات المحلية من المساءلة. وقد تضافرت تلك الجهود مع دعم ومساندة من المنظمات الدولية والدول المانحة.

وفي ذات السياق مثلت مشاركة المجتمع المدني في مؤتمر الحوار الوطني المنعقد خلال عامي 2013م و2014م وعلى مدى عشرة أشهر أهمية كبيرة، إذ شارك ٤٠ من ممثلي المجتمع المدني من قوام المؤتمر البالغ عددهم 565 عضوًا، وتولى المجتمع المدني حينها القيام بتنفيذ أنشطة المشاركة المجتمعية.

وقد تميَّز أداء منظمات المجتمع المدني خلال المرحلة الانتقالية الممتدة من 2011-2014م بالتنوع والشمول، حيث تعددت مجالات العمل في الخدمات وحقوق الإنسان وتعزيز مشاركة المرأة ومكافحة الفساد واسترداد الأموال والشفافية والحكم الرشيد وبناء السلام، كما وصلت منظمات المجتمع المدني بحملاتها التوعوية إلى المناطق الريفية والمحافظات النائية.

وتشير الإحصائيات إلى أن نسبة كبيرة من منظمات المجتمع المدني كانت تعمل في مجالات التعليم والصحة وحقوق الإنسان وتمكين المرأة والحد من الفقر والسلام،

307 - منظمات المجتمع المدني باليمن في مرحلة التحول، صادر عن البنك الدولي، ٢٠١٣م، ص ١٨.

وعلى سبيل المثال فإن 69 بالمئة من منظمات المجتمع المدني كانت تعمل في مجال تقديم الخدمات، و٢١ بالمئة من المنظمات تعمل في مناصرة القضايا، و9 بالمئة قالت إنها تقوم بأنشطة متنوعة أخرى.[308]

**4. الحرب وانتكاسة العمل المدني**

عادة ما تؤدي الحروب الأهلية في البلدان إلى انهيار في مؤسسات الدولة الرسمية وتتعطل الخدمات المقدمة للمجتمع، وفي اليمن ومنذ بدء الحرب في سبتمبر2014م وتدويلها في مارس 2015م تسببت في أسوأ ازمة إنسانية حيث بلغ عدد من هم بحاجة إلى نوع من أنواع المساعدة الإنسانية والحماية 22.2 مليون إنساني يشكلون 80 ٪ من سكان اليمن البالغ عددهم 28 مليون نسمة بمن فيهم 11.3 ملايين إنسان بحاجة ماسة.[309]

لقد تسببت الحرب في تدهور اقتصادي مريع وانهيار للخدمات العامة وفقدان لفرص كسب العيش، وأدى انهيار الدولة إلى عدم القدرة على الاستمرار في تقديم المرتبات والخدمات كالصحة والتعليم والكهرباء والمياه. وتحمل المجتمع المدني مسؤولية القيام بأدوار متعددة للتخفيف من الكارثة الإنسانية من خلال جهود العمل الإغاثي والإنساني.

وقد تبين من خلال مسح أجراه مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي حول وضع منظمات المجتمع المدني أن الاهتمام الأول لدى منظمات المجتمع المدني يتركز حول الأعمال الإغاثية والإنسانية وبناء السلام. ويبين الشكل التالي توزيع منظمات المجتمع المدني وفقًا لنطاق اهتمامها[310].

308 - خطة الاستجابة الإنسانية يناير – ديسمبر ٢٠١٨م، الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية، يناير ٢٠١٨م.

309 - دراسة مسحية حول منظمات المجتمع المحلية في اليمن، صادرة عن مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، ٢٠١٥م، ص ٣

310- منظمات المجتمع المدني باليمن في مرحلة التحول، البنك الدولي، ٢٠١٣م، ص ٧.

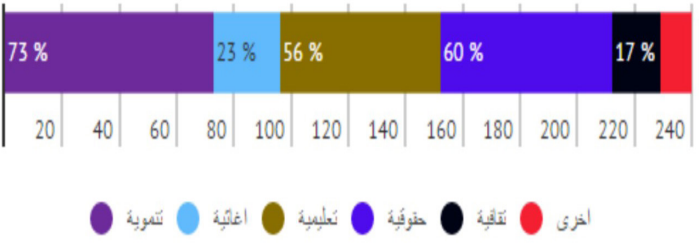


٣ اليمن : دراسة مسحية حول وضع منظمات المجتمع المدني المحلية في اليمن– ٢٠١٥

**نتائج الدراسة المسحية التي توضح اهتمامات المنظمات اليمنية عقب الحرب**

وللإنصاف، فقد تمكنت منظمات المجتمع المدني من الإسهام الفاعل في التخفيف من الوضع الإنساني والمعيشي الصعب الذي نتج عن الحرب، ففي محافظة عدن وعقب اندلاع الحرب تم تشكيل ائتلاف الإغاثة الإنسانية من قبل 37 منظمة من منظمات المجتمع المدني وبشراكة مع رجال أعمال واستطاع الائتلاف أن يحقق قصة نجاح حيث عمل على تقديم المساعدات الإنسانية من خلال ثلاثة محاور:

- لجنة التغذية، ومهمتها تقديم المواد الغذائية للمحتاجين والنازحين.

-لجنة الإيواء لإيجاد أماكن إيواء ومساكن للنازحين والذين تشردوا من منازلهم.

-لجنة الصحة وتتولى تقديم كافة الاحتياجات الطبية للمستشفيات وعمل مستشفيات وعيادات ميدانية متنقلة.

كما قام ائتلاف الخير للإغاثة الإنسانية بحضرموت بدور مشابه في تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية، وتعمل مع المنظمات الدولية المانحة في اليمن 100 منظمة مجتمع مدني غير حكومية تتوزع في أنشطتها على الامن الغذائي والصحة والإيواء والمياه والصرف الصحفي والحماية والصحة والتغذية والعمل مع اللاجئين والمهجرين.

| المجال | عدد المنظمات | الملاحظات |
|---|---|---|
| الأمن الغذائي والزراعة | 88 | الإحصائيات تشمل المنظمات المحلية والدولية وفقًا لإحصائيات 31 أكتوبر 2017 م الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في صنعاء. |
| الصحة | 49 | |
| الإيواء والمواد غير الغذائية وتنسيق المخيمات | 9 | |
| التغذية الصحية | 30 | |
| المياه والصرف الصحي | 43 | |
| الحماية | 28 | |
| التعليم | 9 | |
| اللاجئين والمهجرين | 10 | |
| الإنعاش المبكر | 10 | |

**- الجدول يوضح توزيع منظمات المجتمع المدني وفقًا لجهودها في الأعمال الإغاثية والإنسانية**

ورغم أهمية الأدوار التي لعبتها منظمات المجتمع المدني وما تزال فإن هذا جاء على حساب العمل الحقوقي والنضال من أجل تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعمل على تطبيق مبادئ الحكم الرشيد والشفافية والمواطنة المتساوية، وهي المبادئ التي كانت قد قطعت منظمات المجتمع المدني شوطًا مهمًّا فيها، وتم عكسها في مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

ومثلت حالة التحول لدى منظمات المجتمع المدني إلى العمل الإغاثي والإنساني خلق حالة من التشوهات ووضع حركة المجتمع المدني تحديات كبيرة تتمثل بالتالي:

1. أدى قيام المجتمع المدني بتوزيع المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى وقوفها وجهًا لوجه مع المجتمع، ورغم إيجابية هذا الدور فإن نقص الموارد وعدم قدرة المنظمات على تغطية كافة الاحتياجات الإنسانية جعل المنظمات المدنية في مرمى

التهم المجتمعية؛ لذا فقد تنامت حالة من السخط الشعبي لا سيما في المناطق التي لم يتم تغطيتها بالمساعدات أو تم استهدافها في مرحلة معينة ثم انقطع التواصل معها. ويعتقد السكان المحليون أن تلك المنظمات هي السبب في إعاقة وصول المساعدات الإنسانية لا سيما أنهم يقرؤون عن مبالغ مالية كبيرة تم تخصيصها من المانحين للمساعدات الإنسانية وبلغت خلال عام 2017 م ما يقرب من 3 مليارات دولار.

2. إن اهتمام معظم منظمات المجتمع المدني بالعمل الإغاثي والإنساني أدى إلى تراجع في عدد المنظمات التي تعمل في مجالات التحول الديمقراطي والدفاع عن حقوق الإنسان وحرية التعبير وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.

- **الوضع القانوني والسياسي وأثره في منظمات المجتمعي المدني**

5. **البيئة القانونية:**

هناك علاقة وثيقة بين التحول السياسي والديمقراطي في اليمن والعمل المدني؛ ولذلك فإن منظمات المجتمع المدني شهدت ازدهارًا خلال عقدين ونصف منذ إقرار التعددية السياسية في اليمن عام 1990م وحتي ما قبل الحرب التي اندلعت مطلع 2015 م، وهي الفترة التي خاضت فيها اليمن العديد من الدورات الانتخابية، واتسمت بهامش ديمقراطي ومستوى معقول من حرية التعبير، ورغم أن البنية التشريعية للمجتمع المدني في اليمن لا تبدو مقبولة فقط، وإنما متطورة إلى حد ما وفقًا لتقرير وكالة التنمية الأمريكية حول استدامة منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط، فإنها لم تواكب التحولات السياسية التي شهدتها اليمن عقب الثورة الشبابية 2011 م، وعلى سبيل المثال، فإنها ما تزال تعطي النظام الإداري المتمثل في وزارة الشئون الاجتماعية والعمل سلطة تقديرية قد تؤثر سلبًا في المزايا التي تضمنها القانون وحق المواطنين في إنشاء الجمعيات والمنظمات حيث تظل طلبات الترخيص متراكمة لدى الوزارة أو مكاتبها لفترات طويلة، ومن بين 815 منظمة مجتمع مدني تقدمت لطلب التسجيل إلى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل خلال الفترة من يناير

– ديسمبر 2012 م تم الرد على 363 منظمة فقط وتم تأخير البقية، وتشتكي معظم المنظمات المدنية الازدواجية وعدم وضوح المعايير في سرعة البت في الطلبات، إذ إن بعض الطلبات يمكن أن تستغرق يومًا واحدًا، وبعضها تظل شهورًا وسنوات، حيث تتحكم العلاقات الشخصية والنفوذ السياسي أكثر من أي شيء آخر.

ولذا تواجه المنظمات التي تعمل في مجال حقوق الإنسان وحرية التعبير وتمكين المرأة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد صعوبات أكبر من غيرها من المنظمات، وتفرض على المنظمات الحصول على مذكرات من الشئون الاجتماعية من أجل أن تكون قادرة على فتح حساب بنكي للمنظمة وفي فترات متعددة ترفض البنوك فتح حسابات لمنظمات المجتمع المدني، هذا بالإضافة إلى بعض المشكلات في البنية التشريعية ففي الوقت الراهن لا يمكن تسجيل الشبكات لدى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل لعدم وجود تصنيف للشبكات أو أحكام تغطي نشاطها في قانون تسجيل الجمعيات والمؤسسات الأهلية الحالي.[311]

وبالإضافة إلى ما سبق، على سبيل المثال ينص قانون الجمعيات والمؤسسات في اليمن على إلزام الحكومة بتقديم دعم مادي للجمعيات والمؤسسات التي تخدم المصلحة العامة عقب مرور عام على تأسيسها، إلا أن القانون لم يحدد بصورة دقيقة آلية صرف هذا الدعم، لذا فقد تحول هذا الدعم إلى إحدى وسائل النفوذ التي تمارسه الوزارة على المنظمات التي تتلقى الدعم، وعادة ما يتم تخصيص هذا الدعم لجمعيات ومؤسسات بعينها، وقد «تلقت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل عام 2012 م 67 جمعية كلها تقع في صنعاء، وبلغ حجم الدعم المقدم لها 1.1 مليون دولار.»[312]

واذا ما حاكمنا البنية التشريعية الناظمة لمنظمات المجتمع المدني إلى المبادئ الأساسية المتمثلة في حرية تكوين الجمعيات وحق العمل بحرية دون تدخل الدولة، الحق في حرية التعبير، وحق التواصل والتعاون مع منظمات مجتمع مدني أخرى ومع مجتمع

311- تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام ٢٠١٢م، مرجع سابق، صفحة ٥٢.
312 - نماذج لتعزيز التعاون بين المجتمع المدني والسلطات العامة، دراسة صادرة عن المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني، ص ٣.

الأعمال ومنظمات المجتمع المدني الدولية، حق التجمع السلمي، وحق السعي وراء الموارد والحصول عليها سواء من الأفراد أو الشركات أو الحكومات أو المنظمات الدولية الحكومية[313] سنجد أن هناك العديد من المعوقات التي تقف إزاء الحرية الكاملة في تكوين الجمعيات وحرية العمل دون تدخل الدولة وحرية التعبير.

ومنذ اندلاع الحرب في مارس 2015 م وما سبقها من اقتحام مسلح للعاصمة اليمنية صنعاء من قبل جماعة الحوثي (أنصار الله) في سبتمبر 2014 م، فقد دخلت اليمن منعطفًا جديدًا، وواجهت منظمات المجتمع المدني تعقيدات إضافية، حيث لم يعد القانون هو المعيار في منح التراخيص أو تجديدها، بل الحسابات السياسية. في مناطق سيطرة جماعة الحوثي بات الحصول على ترخيص مرهون بمدى الولاء أو القرب من الجماعة، وبالمقابل هناك تعقيدات عديدة لدى طالبي الحصول على تراخيص من قبل وزارة الشئون الاجتماعية ومكاتبها التابعة لحكومة الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي.

ونتج عن هذه الحالة صعوبات عديدة سواء للمنظمات العاملة او للأشخاص الذين يريدون الانخراط في العمل المدني وتأسيس المنظمات حيث تواجه المنظمات صعوبات في تجديد التراخيص ومواصلة الالتزام باشتراطات البناء المؤسسي والإداري الذي يتطلبه عمل تلك المنظمات، فضلًا عن تراجع دور المنظمات في العمل كطرف مستقل يمثل المجتمع ويراقب أداء السلطات الرسمية.

ولم يعد باستطاعة منظمات المجتمع المدني لا سيما تلك الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي «أنصار الله» العمل بحرية، إذ لا بد أن يتم إبلاغ الجهات الرسمية بأي نشاط مدني تنوي منظمات المجتمع المدني القيام به مهما كان هذا النشاط. وهذا فرض حالة من الرقابة الذاتية لدى تلك المنظمات كما جعل الكثير منها يعزف عن الخوض في أي أنشطة تتعلق بالحقوق والحريات. وفي ذات الإطار تم التضييق على منظمات المجتمع المدني الدولية حيث يتم إغراقها في سلسلة من الإجراءات البيروقراطية قبل القيام

313- تحليل مضمون لمخرجات الحوار الوطني المتعلقة بالمجتمع المدني، د حميد اللهبي، تم تقديمه للجنة الإعداد والتحضير لإنشاء المجلس الأعلى للشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني، ١٤ مارس ٢٠١٤م.

بأي نشاط في اليمن، كما يتم التدخل بصورة مباشرة في أنشطة تلك المنظمات وتجييرها أحيانًا لصالح السلطة القائمة.

ورغم أن بعض تلك المنظمات فتحت فروعًا لها في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في العاصمة المؤقتة عدن فإن غياب الاستقرار الأمني وتعدد سلطات الدولة وضعف الخدمات في تلك المناطق وقف عائقًا أمام المنظمات الدولية والمحلية لاستئناف عملها بشكل فاعل ومؤثر.

**6. التحول السياسي وآفاق العمل المدني:**

عقب اندلاع الثورة الشبابية في اليمن عام 2011 م للإطاحة بالرئيس السابق علي عبد الله صالح تدخلت دول الخليج العربي عبر ما سمى بالمبادرة الخليجية والتي تضمنت آلية لنقل السلطة إلى نائبه الرئيس عبد ربه منصور هادي، وأُجريت انتخابات توافقية في 21 فبراير 2012 م لاختياره رئيسيا لمرحلة انتقالية مدتها عامان، مقابل منح صالح وعائلته الحصانة من المساءلة ولحزبه «المؤتمر الشعبي العام» نصف الحكومة في المرحلة الانتقالية.

وتضمنت المبادرة التحضير لمؤتمر حوار وطني شامل تشارك فيه قطاعات واسعة من الشعب اليمني لصياغة رؤية جديدة لمستقبل اليمن، يليه إعداد دستور جديد للبلاد وفق مخرجات الحوار الوطني والتحضير لانتخابات عامة مع نهاية المرحلة الانتقالية.

وقد مثل الحوار الوطني الشامل الذي شهدته المرحلة الانتقالية (2011-2014) وعلى مدى عشرة أشهر فرصة لإبراز الدور الحيوي والفاعل لمنظمات المجتمع المدني، وذلك من خلال الرؤى والتصورات التي قدمتها تلك المنظمات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولعبت دورًا كبيرًا في المشاركة المجتمعية، اذ عمل المجتمع المدني كخلية نحل عبر المنتديات والمؤتمرات والمخيمات لتعزيز المشاركة المجتمعية في سبيل التأسيس لدولة مدينة حديثة ووضع مسودة الدستور الذي يتضمن تلك المبادئ.

وعلى سبيل المثال فقد أنشأت منظمات المجتمع المدني خلال انعقاد مؤتمر الحوار الوطني «تحالف منظمات المجتمع المدني لدعم الحوار الوطني» ضم في عضويته ٨٠

منظمة مجتمع مدني تتوزع على محافظات يمنية مختلفة، وعمل التحالف بالشراكة مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على إعداد رؤية المجتمع المدني حول قضايا الحوار الوطني : الفيدرالية، والتنمية، وحقوق المرأة، وحرية التعبير، والشفافية ومكافحة الفساد، وغيرها من القضايا التي كانت مثار نقاش داخل أروقة مؤتمر الحوار الوطني، وقدم التحالف رؤية المجتمع المدني عقب نقاشات معمقة شملت ٦ محافظات رئيسة، شارك فيها ما يزيد عن 300 من منظمات المجتمع المدني من كل أنحاء اليمن.

وشهدت اليمن خلال تلك الفترة حراكًا جماهيريًّا وأنشطة سياسية وثقافية تعبر عن رغبة جماهيرية في تغيير الواقع السلبي الذي كانت تعيشه اليمن حيث كانت البلد ضمن الدول العشر الأكثر في فقر الغذاء، وتزيد نسبة الفقر عن ٥٤٪ بين سكان اليمن، فضلًا عن تفشي الفساد والمحسوبية، وتواجه تراجعًا مستمرًّا في جودة الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين، مع انسداد في الأفق السياسي، وتعثر التحول الديمقراطي في البلد.

ومثلت تطلعات منظمات المجتمع المدني في تغيير الواقع الذي تعانيه أحد تجليات تلك الفترة من الأمل في التغيير، حيث عملت المنظمات على تحسين البيئة القانونية لمنظمات المجتمع المدني من خلال تضمين مخرجات الحوار الوطني نصوصًا تمنح المواطنين مرونة أكبر في حرية تكوين الجمعيات.

وبالفعل فقد نتج عن نقاشات المؤتمر العديد من المواد التي تؤكد حرية تكوين المنظمات، وعلى سبيل المثال تضمن المادة 14 من مخرجات فريق الحكم الرشيد إنشاء هيئة مستقلة من شخصيات نزيهة وغير حزبية تقوم بتسجيل الإخطار بتأسيس الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

وهذا يعني إعطاء المواطنين الحق في تكوين منظمات المجتمع المدني دون طلب الترخيص من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، وإنما إخطار الهيئة التي ستنشأ لهذا الغرض، ونصت المادة 9 من مخرجات فريق بناء الدولة على « لجميع المواطنين الحق في تنظيم أنفسهم سياسيًّا ومهنيًّا ونقابيًّا، والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والخيرية والاتحادات والنقابات المهنية والإبداعية وتضمن

الدولة هذا الحق، كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارسته، وتضمن كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية والنقابية والثقافية والعلمية والاجتماعية».

وفيما يتعلق بالشراكة فقد تضمنت المادة 19 من مخرجات فريق الحكم الرشيد النص في الدستور على الشراكة الكاملة لقطاع المجتمع المدني ومنظماته لتعزيز المشاركة المجتمعية في جهود التنمية الشاملة، لتطوير دوره في الرقابة الشعبية كأداة للضغط ولتحقيق الصالح العام في ظل توازن وتكامل دوره مع القطاعين الحكومي والخاص»[314].

وأكد فريق الحقوق والحريات في مؤتمر الحوار الوطني في المادة 205 « تعد منظمات المجتمع المدني إحدى الوسائل المهمة لحماية الحقوق والحريات، كما أنها مساهمة رئيسة في وضع السياسات ودعم النشاطات المجتمعية في المجالات كافة؛ لذا يجب على الدولة دعمها وتطويرها وضمان استقلال نشاطها».

وقد أوكلت وثيقة ضمانات تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني إلى منظمات المجتمع المدني إلى جانب الإعلام مهمة التوعية الميدانية بمخرجات مؤتمر الحوار الوطني وأهمية تنفيذها في الواقع العملي.

وفي الإطار ذاته عملت لجنة صياغة الدستور على تضمين الكثير من المبادئ والموجهات الداعمة للمجتمع المدني في مسودة الدستور اليمني الجديد الذي أنجز مطلع عام 2015 م، إلا أنه -وللأسف الشديد -لم تمضِ سوى أسابيع قليلة حتى اندلعت الحرب مخلفة أسوأ كارثة إنسانية في العالم، ودخلت اليمن مرحلة اقتتال أهلي يُدار بالوكالة من قبل أطراف إقليمية ودولية.

وقد انعكست أحداث الحرب سلبًا على منظمات المجتمع المدني، حيث تعرض عدد من تلك المنظمات للاقتحام والإغلاق ومصادرة ونهب ممتلكاتها، وقامت بعض المنظمات بإلغاء أنشطتها المتعلقة بالتحول الديمقراطي وحقوق الإنسان وحرية التعبير ومكافحة الفساد وغيرها من الأنشطة التي تتطلب مناخًا ملائمًا من الحرية والانفتاح.

314 - تقرير لجنة الخبراء الصادر عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان، أغسطس ٢٠١٨م، ص ١٤.

ومنذ سبتمبر 2014 م ضيقت أطراف النزاع في اليمن الخناق بشكل خطير على الحق في حرية التعبير، وواجه المدافعون عن حقوق الإنسان مضايقات وتهديدات وحملات تشويه لا هوادة فيها من قبل الحكومة اليمنية وسلطات الأمر الواقع (الحوثيين «أنصار الله»)، وقوات التحالف بمن فيها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.[315]

وأظهرت نتائج مسحًا ميدانيًّا حول وضع المنظمات في 2015 م أن 60 ٪ من منظمات المجتمع المدني المشمولة بالمسح قد تعرضت لمضايقات وانتهاكات في أثناء أدائها لعملها. وتنوعت تلك الانتهاكات بين حالات تهديد واقتحام ونهب ومصادرة ممتلكات وتجميد أرصدة، وبلغت نسبة المنظمات التي عانت مضايقات متعددة أعاقتها عن ممارسة دورها 33 ٪، فيما تعرضت 20 ٪ للنهب والمصادرة و17 ٪ تعرضت للتهديد والإغلاق، و5 ٪ من المنظمات تعرضت للاقتحام وتوزعت انتهاكات الحرق وتجميد الأرصدة على 5 ٪.[316]

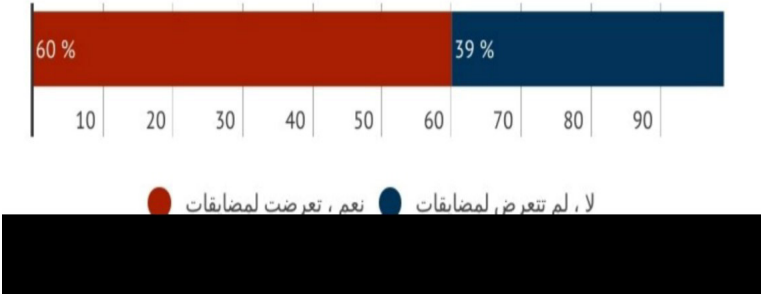


**نتائج الدراسة المسحية حول تعرض المنظمات للانتهاكات عقب الحرب.**

315 - دراسة مسحية حول منظمات المجتمع المحلية في اليمن، مرجع سابق

316- تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام ٢٠١٢م لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الصادر عن الوكالة الأمريكية للتنمية، صفحة ٦.

وتضمن تقرير لجنة الخبراء التابع للمفوضية السامية لحقوق الإنسان أن سلطات الأمر الواقع « أنصار الله» أغلقت مقرات العديد من منظمات المجتمع المدني، وقد تم استهداف الضحايا بسبب انتماءاتهم أو الاعتقاد بانتمائهم إلى الخصوم السياسيين أو لتعبيرهم عن آرائهم فيما يتعلق بالنزاع المستمر. كما جمدت سلطات الأمر الواقع الأصول بما ذلك الحسابات المصرفية لاثنتين على الأقل من المنظمات غير الحكومية، وما يزال الحساب المصرفي لواحدة من المنظمات غير الحكومية مجمدًا.

**7. تحديات المجتمع المدني في المرحلة الراهنة:**

**1 –تحديات داخلية:**

ورغم الأهمية التاريخية والحيوية التي يتمتع بها المجتمع المدني في اليمن خلال العقدين الماضيين فإن منظمات المجتمع المدني ما تزال تعاني نقاط قصور كبيرة.

تعاني منظمات المجتمع المدني في اليمن ضعفًا في بنيتها المؤسسية والتنظيمية، مع استثناء عدد من محدود من المنظمات التي قطعت شوطًا مهمًّا في تعزيز العمل المؤسسي.

إذ إن معظم منظمات المجتمع المدني لا تمتلك استراتيجيات واضحة، أو لوائح إدارية ومالية مكتوبة وموثقة، فضلًا عن العديد من الوثائق الخاصة بأدلة الموظفين و....

ويمكن استعراض أبرز نقاط الضعف كالتالي:

1. ضعف القدرة على استقطاب التمويلات واستدامتها: تعتمد منظمات المجتمع المدني في اليمن بصورة كبيرة على تمويلات المانحين، ومن ثم فإن معظم هذه المنظمات لا تمتلك استدامة مالية تجعها قادرة على مواصلة نشاطها المدني بدون ذلك الدعم؛ لذا وجدنا أن عددًا كبيرًا من تلك المنظمات جمدت نشاطها بمجرد توقف الدعم الخارجي مع اندلاع الحرب. بالإضافة إلى ضعف القدرة على استيعاب التمويلات الخارجية بسبب عدم القدرة على الوفاء بالاشتراطات الإدارية والمالية التي تطلبها المنظمات الدولية.

اتسمت أعمال منظمات المجتمع المدني بالموسمية وغياب البعد الاستراتيجي؛ نظرًا لاعتمادها بشكل كلي على تمويلات المانحين، وهذا ما يجعل منظمات المجتمع المدني كثيرًا

ما تغير مهامها وخططها لتتماشى مع أولويات المانحين، وهو السبب الذي يجعلها تعاني صعوبات في الاحتفاظ بالموظفين المؤهلين أو الانخراط في تخطيط استراتيجي.[317]

وللأسف الشديد، لم تطور منظمات المجتمع المدني موارد ذاتية تجعلها تتمتع بالاستقلالية والاستدامة، وهذا لا ينطبق على منظمات المجتمع المدني ذات التوجهات السياسية أو الدينية التي تتلقى – عادة – تمويلاتها من خلال التبرعات أو الدعم المباشر.

2. ضعف الحكومة والشفافية: تعاني منظمات المجتمع المدني ضعفًا في امتلاك هياكل إدارية ومالية جيدة التأسيس ومزودة بتقسيمات واضحة للمسؤوليات، كما أن معظم منظمات المجتمع المدني غير قادرة على دمج سياسات الحكم الرشيد في عملها، ولا توجد لديها آلية واضحة لنقل السلطة

3. والقليل من منظمات المجتمع المدني تمتلك هياكل جيدة التأسيس مزودة ولعل أبرز سمات ضعف الحوكمة الداخلية في منظمات المجتمع المدني اليمنية معدل دوران الموظفين العاملين واستقالتهم في تلك المنظمات وفقدانها الكفاءات التي دربتهم، واستثمرت فيها على مدى سنوات، بالإضافة إلى غياب الشفافية والمساءلة والإجراءات الإدارية والمالية المناسبة.

4. ضعف الممارسة الديموقراطية داخل أغلب منظمات المجتمع المدني.

5. ضعف التواصل والتشبيك، حيث يغلب على عمل منظمات المجتمع المدني حالة عدم الثقة فيما بينها، إضافة إلى التنافس في الحصول على الدعم والموارد، والتي تضعف فرص التعاون والتكامل بينها وتعوق عملية التشبيك.

6. المنافسة السياسية والمهنية بين منظمات المجتمع المدني: رغم فاعلية منظمات المجتمع المدني في اليمن فإن هناك عددًا كبيرًا من المنظمات ذات الانتماء السياسي والقبلي والعائلي والديني التي تنشط أيضًا، وفي ظل بيئة غير داعمة للعمل المدني بصورة كبيرة تصبح هذه المنظمات المدعومة هي اللاعب الأبرز.

317- المجتمع المدني في العالم العربي، التطور، الإطار القانوني، الأدوار، صادر في ٢٠١٣، ص ٢.

7. **تحديات تتعلق بالبيئة الخارجية:**

وعلى مستوى البيئة الخارجية هناك العديد من الإشكاليات التي يتسم بها العمل المدني في اليمن، وتواجه منظمات المجتمع المدني جراء الحرب وحالة التمزق التي تشهدها البلاد عوائق وعراقيل كبيرة ومتعددة، حيث يتعرض رؤساء تلك المنظمات -لا سيما تلك التي تعمل باستقلالية -إلى التهديد بشكل مباشر، وغالبًا ما يتم الاعتداء عليهم أو حبسهم والتنكيل بهم.

إن بيئة الصراع المسلح خلقت أعباء كبيرة على المجتمع المدني حيث تتعرض المنظمات إلى مراقبة شديدة من السلطات واتهامات وصعوبات في الحركة وممارسة النشاط. لذا فإن المئات من منظمات المجتمع المدني اليمنية جمدت نشاطها أو نقلت مقرات عملها إلى أماكن أخرى.

ولعل أبرز التحديات التي واجهتها منظمات المجتمع المدني في أثناء الحرب انسحاب كافة المنظمات الدولية المانحة من اليمن وتوقف التمويلات، بالتزامن مع انهيار مؤسسات الدولة وعجزها عن تقديم الخدمات للمواطنين، وتفاقُم الأزمتان؛ الاقتصادية والمعيشية، حيث انعدمت المشتقات النفطية، وأصبحت عملية التنقل وتنفيذ الأنشطة مكلفة للغاية.

وبالإضافة إلى تلك التحديات التي ولَّدتها الحرب هناك تحديات مزمنة تعانيها المنظمات، وتتمثل في تركز تلك المنظمات في المدن الرئيسة، وأبرزها العاصمة اليمنية صنعاء، وضعف الوعي المجتمعي بأهمية الأدوار التي تلعبها منظمات المجتمع المدني باعتبارها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتنمية والتقدم والازدهار لدى الشعوب وتأثيرات الانتماء السياسي في بعض المنظمات.

1. ضعف الشمول الجغرافي للعمل المدني: إن أغلب المنظمات تتركز في أمانة العاصمة صنعاء وعدد من عواصم المحافظات الرئيسية وخاصة حضرموت، تعز، عدن، الحديدة، ويمكن إعادة ذلك إلى أن الأغلب يفضل إنشاء المنظمات غير الحكومية في العاصمة باعتبارها مركز الأنشطة الرئيسة في البلد، إضافة إلى

إمكان الوصول بسهولة إلى مراكز صنع القرار والمانحين مقارنة بالمنظمات التي تنشأ في المحافظات الأخرى.

2. ضعف الوعي الجماهيري بالعمل المدني.

3. التأثير السياسي في منظمات المجتمع المدني، إذ عادة من يتم استخدام بعض المنظمات في إطار الصراع السياسي، وفي الصراع الراهن الذي تشهده اليمن فقد انقسمت منظمات المجتمع المدني حيث انحاز بعضها للحكومة اليمنية والبعض الآخر انحاز لسلطة الأمر الواقع (الحوثيون أنصار الله)، فيما ظلت بعض المنظمات محافظة على نوع من الاستقلالية.

ومن ناحية أخرى فقد قامت بعض الأحزاب والجماعات بإنشاء جمعيات ومنظمات خاصة بها، ومؤخرًا وعلى سبيل المثال، قامت جماعة الحوثي بتأسيس جمعية البنيان للقيام بأنشطة في الجوانب الإغاثية والإنسانية، وهي ممارسات كانت قد اتبعتها أحزاب أخرى، إذ كانت جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية إحدى المنظمات الكبيرة المحسوبة على حزب الإصلاح، وجمعية الصالح التابعة للمؤتمر الشعبي العام.

4. ضعف التنسيق والتشبيك بين منظمات المجتمع المدني وهذه من الإشكاليات الكبيرة التي يعانيها المجتمع المدني في اليمن، وبالنظر إلى كافة التحالفات والشبكات التي بادرت منظمات المجتمع المدني إلى تشكيلها فقد انهارت ولم تصمد إلا لفترات بسيطة.

وخلاصة الأمر أن بيئة عمل منظمات المجتمع المدني في اليمن ما تزال تتسم بحالة من التشرذم والنمو السريع غير المتدرج أحيانًا، وضعف التنسيق والتكامل في الأدوار بين تلك المنظمات لتعزيز قدرتها على الصمود أمام التحديات. لذا فإن العديد من منظمات المجتمع التي تعمل في الحقوق والحريات وتمكين النساء وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد تعرضت لنكسة كبيرة جراء الحرب الأهلية الدائرة في اليمن. وأغلقت المئات من المنظمات الفاعلة في هذا الجانب أبوابها لأسباب متعددة.

8. **المنظمات الدولية وأثرها في أداء المنظمات الدولية:**

وبالإضافة إلى ما ذكرناه سابقًا من اتكال للمنظمات المحلية على تمويلات المانحين يمكن الإشارة هنا إلى ظاهرة جديدة في عمل منظمات المجتمع المدني تتمثل في دخول منظمات دولية كبيرة كمنافس ميداني لعمل المنظمات المحلية، وأصبحت الساحة اليمنية تعج بالمئات من منظمات المجتمع المدني الدولية التي تنافس المنظمات المحلية رغم الكلفة المالية الكبيرة التي تنفقها تلك المنظمات على الجوانب الإدارية مقارنة بالمنظمات المحلية.

وتسببت هذه الظاهرة في انتقال معظم الكوادر المؤهلة والمدربة لدى منظمات المجتمع المدني المحلية إلى تلك المنظمات الدولية كما تخلت المنظمات الدولية المانحة عن تأهيل قدرات المنظمات المحلية وبنائها.

إن غياب الأطر القانونية والمؤسسية التي تنظم عملية الشراكة بين المنظمات الدولية والمنظمات المحلية يجعل العلاقة بين الجانبين تعاني اختلالات كبيرة، كما تنتفي الشراكة الحقيقية بين الجانبين، إذ تتحول إلى تابع ومتبوع.

9. **خاتمة:**

خلاصة الأمر، فإن منظمات المجتمع المدني خلال القرن الماضي ومطلع القرن الحالي تعد تجربة تستحق الدراسة، لا سيما أنها قطعت شوطًا مهمًّا مقارنة بالعمل المدني في دول عربية أخرى تعيش نفس المعطيات والظروف. ورغم العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها تلك المنظمات كما أشرنا في ثنايا الورقة فقد استطاعت أن تكون مؤثرة وفاعلة إلى حدٍّ كبير.

وقد ساعدت الدعوات الحديثة للالتزام بالقرارات والمواثيق الدولية المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان والشفافية والحكم الرشيد في الدفع بعمل منظمات المجتمع المدني واستلهام تجارب العديد من دول العالم في التوعية بالتحول الديمقراطي وحقوق والإنسان وتعزيز قيم المواطنة والإسهام في العمل التنموي.

ولعل الأهم في تجربة منظمات المجتمع المدني اليمنية حاليًا يتمثل في معاصرتها لكافة

الظروف، إذ بدأت في ظل تحريم الديمقراطية والتعددية السياسية ونمت في ظل هامش ديمقراطي وانفتاح محدود، لتنتقل إلى زخم أكبر من الحرية مكّنها من النشاط والفاعلية، ثم العمل في بيئة تتسم بالعنف والنزاعات المسلحة.

ولا شك أن تلك التحولات قد صقلت تجربة منظمات المجتمع المدني وجعلتها أكثر صلابة وقدرة على مواجهة التحديات، ولا يعني ذلك أنها ما تزال بحاجة إلى الأخذ بيدها لتجاوز التحديات البنيوية الداخلية والمعوقات الخارجية لكي يشتد عودها وتصبح أكثر قدرة على التأثير في التحول الديمقراطي والتنموي.